

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université MUSTAPHA STAMBOULI de Mascara

Faculté des sciences Humaines et sociales



جامعة مصطفى اسطبولي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية



قسم : التاريخ وعلم الآثار

الدكتور: زعابة عمر

الدرجة العلمية: محاضر أ.

السند البيداغوجي الخاص بمقياس:

الصيانة والترميم في علم الآثار 1

موجه لطلبة السنة: الثانية ليسانس آثار (السند الأول)
فرع: علم الآثار
ميدان: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
عدد صفحات السند (مع احتساب الواجهة وما تلاها) 162 صفحة

لجنة تحكيم السند:

الرقم	اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	جامعة الانتماء
01	لخضر فاضل	أستاذ محاضر أ	جامعة الانتماء
02	مهتاري فايزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
03	رابحي مروان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان
			جامعة الجزائر 2

السنة الجامعية: 2022/2021م



مجلس العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

رقم: 2022 / ق 1 / لدع / ا.ج.م / 2021

17 OCT. 2021

ممسطرة بـ

شهادة

أنا المعطي أسفله :

المعيد العروج شيخ، رئيس قسم العلوم الإنسانية

تشهد بأن الأستاذ: **زعينة عمر**

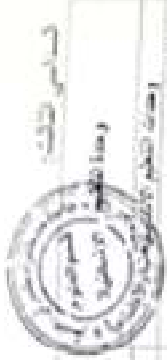
الرتبة أستاذ محاضر آ بقسم العلوم الإنسانية.

قد أشرف على تدريس مقياس: "الصيانة والترميم في علم الآثار"، لعلية السنة الثانية علم

الآثار تخصص آثار بقسم العلوم الإنسانية خلال الموسم الجامعي 2021-2022 م.

حررت هذه الشهادة بطلب من المعني بالأمر لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

رئيس القسم
قسم العلوم الإنسانية
د. شيخ العروج



جامعة طرابلس

التعليم المستمر	مؤهل	الأوسدة	المعدل	اصول لعموم	اصول تطبيقية	اصول موجهة	اصول تطبيقية	مختصرة	التعليم التأسسي التأسسي (15 شهر 45)	ملاحظات
X	X	3	2	00 سا 45	اصول تطبيقية	30 سا 1	30 سا 1	30 سا 1	00 سا 45	البرمجة في المصطلح 3
X	X	3	2	00 سا 45	اصول تطبيقية	30 سا 1	30 سا 1	30 سا 1	00 سا 45	البرمجة في المصطلح 4
X	X	3	2	00 سا 45	اصول تطبيقية	30 سا 1	30 سا 1	30 سا 1	00 سا 45	البرمجة في المصطلح 1
X	X	3	2	00 سا 45	اصول تطبيقية	30 سا 1	30 سا 1	30 سا 1	00 سا 45	البرمجة في المصطلح 2
										وهذا التعليم التأسسي 2016
										للتدريب على استخدام الحاسب الآلي : تاريخ العلوم
X	X	3	2	00 سا 45	اصول تطبيقية	30 سا 1	30 سا 1	30 سا 1	00 سا 45	البرمجة في المصطلح 3
X	X	3	2	00 سا 45	اصول تطبيقية	30 سا 1	30 سا 1	30 سا 1	00 سا 45	البرمجة في المصطلح 4
										وهذا التعليم التأسسي 2016
X	X	1	1	00 سا 45	اصول تطبيقية			30 سا 1	30 سا 22	البرمجة في المصطلح 1
X	X	1	1	00 سا 45	اصول تطبيقية			30 سا 1	30 سا 22	البرمجة في المصطلح 2
										وهذا التعليم التأسسي 2016
X	X	1	1	00 سا 45	اصول تطبيقية			30 سا 1	30 سا 22	البرمجة في المصطلح 3
X	X	1	1	00 سا 45	اصول تطبيقية			30 سا 1	30 سا 22	البرمجة في المصطلح 4
										وهذا التعليم التأسسي 2016
		30	14	00 سا 450		00 سا 12	30 سا 10	30 سا 10	00 سا 335	مجموع التأسسي

كلية التربية - جامعة طرابلس - ليبيا
 2017-2016
 عنوان الوثيقة: علم الاجتماع



الدراسات والبحوث

وحدة التعليم: الوحدة الأساسية

المادة: الترميم والحفظ في علم الآثار. 1

الترتيب: 5

المعامل: 2

اهداف التعليم:

تمكين الطالب من التعرف على الأساليب والوسائل العلمية المتبعة في مجال حفظ وترميم التراث الأثري.

المعارف المسبقة المطلوبة :

الإلمام بمعلومات التراث الأثري وأسبب المحافظة عليه.

محتوى المادة:

- 1- مفاهيم عامة حول مقومات التراث الأثري.
- 2- دور التراث الأثري في رفهي وازدهار المجتمعات الإنسانية.
- 3- أهمية ودواعي المحافظة على التراث الأثري.
- 4- مفاهيم عامة حول الصيانة والترميم.
- 5- تاريخ الصيانة والترميم.
- 6- أسباب تلف الآثار وأبرز الأخطار المهددة لوجودها.
- 7- أمراض وتشاكل تلف الآثار.
- 8- الخطوات المنهجية المتبعة في معالجة الآثار المنضورة والمتآكلة.
- 9- حدود تطبيق إجراءات الصيانة في علم الآثار وأبرز التحديات المرجوة منها.
- 10- حدود تطبيق إجراءات الترميم في علم الآثار وأبرز التحديات المرجوة منها.
- 11- الحفظ وإجراءات الوقاية في علم الآثار.
- 12- المؤسسات الأمنية والنوعية المساهمة على صيانة وترميم التراث الأثري الإنساني.
- 13- إجراءات الصيانة والترميم في الوثائق النولية المتعلقة بحماية وحفظ الآثار.
- 14- الصيانة والترميم وأبرز منجزاتها في الجزائر.

طريقة التقييم: متواصل + امتحان

المراجع: (كتب ومطبوعات ، مواقع التراث، إلخ)

- عبد المعز شاهين، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، 1994.
- م. جمال عليان، الحفاظ على التراث الثقافي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005.
- محمد عبد الهادي، دراسات علمية في ترميم وصيانة الآثار غير العضوية، مكتبة زهران الشرق، القاهرة.

- UNESCO, Méthode d'analyse morphologique des tissus urbains traditionnels, UNESCO, Paris, Sans date.

- Ministère de la culture & de la communication, Manuel de conservation, restauration et de création de vitraux, 1991.

مقدمة:

شهد مجال علم الآثار تطورا ملموسا خاصة في شقه التقني، حيث يعد تخصص الصيانة والترميم أحد أهم الأدوات والتخصصات التي يركز عليها علم الآثار، إذ تكمن أهمية هذا التخصص في التحديات التي تطرحها الدول لحماية تراثها المادي، ونظرا لخصوصية المواد الأثرية التي جسد بها الإنسان في الماضي عمرانه وعمارته وفنونه، التي شيدها بمواد بسيطة وتقنيات تشهد على الزمكة، وتخفي في تفاصيلها وتصاميمها وفضاءاتها، علاقة ذلك الإنسان ببيئته ومحيطه.

استجابة لمتطلبات المقياس حاولنا إعداد مجموعة من المحاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ل. م. د. تخصص علم الآثار في مقياس "الصيانة والترميم في علم الآثار 1"، ذلك حسب البرنامج الذي أقرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموحد على مستوى جامعات الوطن في تخصص علم الآثار، والذي يندرج ضمن العلوم الإنسانية، الذي يهدف إلى مساعدة الطلبة الجامعيين في تخصص علم الآثار، وفي مقياس الصيانة والترميم، الذي يرمي إلى تبسيط وتقريب وشرح وضبط المفاهيم والمصطلحات التقنية في الصيانة والترميم، وإلى ترسيخ وإدراك ماهية التراث الثقافي بأنواعه، قيمه وغايات حفظه وصيانته وترميمه ووقايته من عوامل التلف، كما ركّزنا على الآليات والإستراتيجيات والإجراءات والحدود الواجب إتخاذها وإحترامها تجاه المعالم والمواقع والتحف والمقتنيات الأثرية من خلال التدخلات الوقائية والعلاجية، كل وعلى حسب حالات ودرجات حفظه، وحاولنا تكوين

الطالب في شق المؤسسات الأممية والدولية الساهرة على صيانة وترميم التراث الأثري الإنساني، وفي إجراءات الصيانة والترميم التي جاءت بها المواثيق الدولية المتعلقة بحماية وحفظ الآثار، على اعتبارها نظم وقواعد وأسس تضمن حماية التراث الأثري في إطاره المؤسساتي والتشريعي الدولي، محاولة منّا كذلك في تمكين الطالب من التعرف على أبرز محاور أحد التخصصات الفرعية في علم الآثار، ألا وهو تخصص: "صيانة وترميم التراث الأثري"، وكذا مساعدته، وتسهيل عليه عملية اختيار التخصص المناسب لرغبته وطموحاته الخاصة في الطّور الموالي (طور الماجستير).

أملنا كبير في أن يساهم هذا العمل في إثراء المكتبة الأثرية، وأن يستجيب لتطلعات الطلبة في هذا التخصص، وأن يزودهم بالقدر المخصص والوافي في الصيانة والترميم، ويدفع ويحفّز الطالب إلى الغوص أكثر في عمق الآثار عامة وفي تخصص صيانة وترميم التراث الأثري خاصة.

المحاضرة الأولى: مفاهيم عامة حول مقومات التراث الأثري.

يعدّ التراث الثقافي تراثاً إنسانياً مشتركاً، ومن مسؤولية المعنيين الحفاظ عليه وإيصاله إلى الأجيال القادمة عن طريق المحافظة على مميزاته الكاملة، لما له من دور هام في حفظ تاريخ الأمم، كونه السجل الحي والكتاب المفتوح الذي نستطيع من خلاله التعرف على حياة الشعوب بمعرفة عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم¹، كما يعتبر التراث ركيزة أساسية في اقتصاديات العديد من الدول، فهو مورد لا يستهان به في دفع حركة التنمية السياحية، وذلك بتحفيز الزوار باختلاف جنسياتهم لزيارة هذه البلدان ومشاهدة التراث الأثري سواء كان في المواقع الأثرية أو المتاحف².

1- مفهوم التراث:

يعرّف التراث لغةً على أنه مصدر من الفعل ورث، وهو ما يخلفه الميت لورثته إرث وميراث وتراث، ويقال ورث العلم والصلاح أي كل ما هو منقول ومتوارث³. أما التراث من الناحية الاصطلاحية: فيعني ما أنشئ على هذه الأرض من منشأة معمارية، وما حفظته باطن الأرض من بقايا أثرية، وما أنتجته أنامل الإنسان من فنون مادية في شكل رسوم صخرية ومباني عتيقة، فهي كل ما خلفته الأجيال السابقة في شتى المجالات منها المادية والمعنوية⁴، يمثل التراث شكل ثقافي يعكس الخصائص البشرية عميقة الجذور ويتناقل من جيل إلى آخر، ويصمد عبر فترة زمنية متفاوتة ومميزة بيئياً، تظهر عليه التغيرات الثقافية باحتفاظه بالوحدة الأساسية المستمرة⁵، رغم وضوح معناه لغةً واصطلاحاً فإن الباحث لا يكاد يجد له تعريفاً موحداً، حتى أضحي للتراث تعريفات كثيرة بتعدد المجالات التي يستعمل فيها، وجاء في ميثاق البندقية 1964م تعريف للتراث الأثري في

¹ - أحمد إبراهيم عطية وعبد الحميد الكفافي، حماية وصيانة التراث الأثري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص: 11.
² - محمد سافني، التراث الأثري محرك لدواليب التنمية والتنشيط السياحي، ملتقى دور الآثار في ترقية السياحة والثقافة دراسات في علوم الإنسانية والاجتماعية، ع 05، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص: 95.
³ - محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، لسان العرب، م 01، ج 06، دار المعارف، د.ت، ص: 4808.
⁴ - www.acatap.ht.lplanet.com.p:01
⁵ - يوسف محمد عبد الله، الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته، جامعة صنعاء، اليمن، د.ت، ص: 02.

المادة 01 بأنه: "جزء من تراثنا من المواد الأثرية التي توفر قاعدة المعرفة، وهي تشمل جميع آثار الإنسان والأماكن التي يتم تنفيذ أنشطة الإنسان بها، الموجودة على سطح الأرض أو تحت الأرض أو تحت الماء والمواد المرتبطة بها"⁶.

كما أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في المؤتمر العام بباريس سنة 1972م في دورته 17 تم المصادقة على تثبيت كلمة التراث، وعرف التراث الثقافي والطبيعي في المادة 01 والمادة 702.

2- أنواع التراث:

يشهد التراث ثروة حضارية في تاريخ الأمم، من خلال ما خلفته الحضارات من آثار ثابتة ومنتقلة، ويحمل التراث في طياته أفكار ومعتقدات، وعادات وتقاليد تعدّ المعبر الحقيقي عن هوية المجتمعات البشرية، حيث ترددت فكرة إحياء التراث في مختلف الدول وعلى فترات متقاربة من التاريخ الحديث، وذلك لموازنة الاحتياجات المادية بالاحتياجات الثقافية للمجتمع، والعمل على تكوين وازع لدى أفراد المجتمع بأهمية التراث الأثري كذاكرة حية للأمم، ومرجع للباحثين والمهتمين في عمليات الاستنباط والاستقراء، وينقسم التراث إلى نوعين أساسيين التراث المادي والتراث غير المادي.

1.2 التراث المادي:

ينقسم هو الآخر إلى قسمين مختلفين:

2-1-1 التراث المادي الثقافي:

التراث على اختلاف أنواعه وأشكاله مبعث فخر الأمم واعتزازها، لما يحمله من قيم ومعان، كما أنه الدليل الحي على عراقة وأصالة الشعوب، بالإضافة إلى ذلك فهو يمثل الماضي والحاضر ويساهم في صياغة المستقبل.

يعنى بالتراث المادي الثقافي كل ما يدركه المرء بحواسه من آثار، والتي هي مجموعة الأعمال المعمارية والنحت والتصوير على المباني، والعناصر ذات الصفة الأثرية كالنقوش،

⁶ - Charte de Venise, 1964, Article 01.

⁷ - المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي، الدورة 17، باريس، 01 - 21 نوفمبر 1972، ص: 02.

ومجموعة المباني المتّصلة والمنفصلة، والأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، كل لها قيم استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن والعلم⁸.

عرف المشرع الجزائري الممتلكات الثقافية المادية في القانون المدني في المادة 683 على أنه "كل شيء مستقر بحيزه وثابت فيه، لا يمكن نقله فهو عقار، ما عدا ذلك من شيء فهو منقول"، كما جاء في المادة 20 من الفقرة 2 من الأمر رقم 261/67 الصادر في 1967/07/20م المتعلق بالحفريات والأماكن والأثار التاريخية الطبيعية في الجزائر تعريف للعقار على أنه "الأثر التاريخي هو عقار منجزل مبني أو غير مبني ومعتبر في مجموعة أو في جزء منه أعلاه".

في حين تم تعريف التّراث الثقافي المادي في أحدث قانون جزائري بأنه التراث الأثري وجزء من التراث المادي، جاء ذلك في المادة 02 من قانون التراث 98-04 المؤرخ في 20 صفر 1419هـ الموافق 15 جوان 1998م المتعلق بحماية التراث الثقافي⁹، ويتجسد التراث الأثري في عدّة أشكال تختلف عن بعضها البعض باختلاف طبيعتها:

- المعالم التاريخية:

هي أي إنشاء هندسي معماري منفرد أو مجموع يكون شاهد على حضارة معينة، أو على تطور هام أو حادثة تاريخية، والمعالم المعنية بالخصوص هي المنجزات المعمارية الكبرى¹⁰.

- المواقع الأثرية:

هي مناطق أثرية تكون مبنية أو غير مبنية ولا تؤدي وظيفة، وتكون شاهدة على احتكاك الإنسان بالطبيعة، والأعمال التي أضافها عليها سواء ما ظهر منها أو ما في باطن الأرض، وتتميز بقيمتها التاريخية أو الأثرية، أو حتى الدينية أو الفنية، والأنثروبولوجية بما فيها المحميات الأثرية والحظائر الثقافية¹¹.

- الحظائر الثقافية:

⁸- المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، المرجع السابق، ص: 02.

⁹- قانون 98-04، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، 20 صفر 1419، الموافق 15 جوان 1998م، المادة 02، ص: 04.

¹⁰- نفسه، المادة 17، ص: 06.

¹¹- قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 28، ص: 08.

هي مناطق تكثر فيها الممتلكات الثقافية والمتصلة بمحيطها الطبيعي، ولا يمكن تحويلها إلى أماكن أخرى، فيفضل حفظها في مكان اكتشافها وتكون هذه الممتلكات الثقافية ذات أهمية بالغة¹².

- المحميات الأثرية:

هي مجموعة المناطق الأثرية، والتي لم تقع على أراضيها حفريات ولا حتى عمليات استكشاف، رغم إمكانية احتوائها على معالم أثرية أو حتى هياكل أثرية مكشوفة¹³.

- المجمعات الحضرية أو الريفية:

هي مجموعة المباني المنعزلة أو المتصلة بشكل متناسق وتمتاز باندماج عمارتها مع وسطها الطبيعي، ولها قيمة استثنائية من وجهة نظر الفن أو التاريخ أو العلم¹⁴.

2-1-2 التراث المادي الطبيعي:

يتكون من المعالم الطبيعية المؤلفة من التكوينات الفيزيائية أو البيولوجية، أو الجيولوجية أو المواقع الطبيعية دون أن يتدخل عليها الإنسان، وتمتاز بقيمة عالمية استثنائية في شكلها الجمالي والعلمي والفني¹⁵، وتتجسد غالبا في المحميات الطبيعية.

2-1-3 التراث غير المادي:

تتسم الممتلكات الثقافية غير المادية بأنها مجموعة معارف وتصورات اجتماعية أو معرفة أو مهارة أو جميع الممارسات وأشكال التعبير في مختلف ميادين التراث الثقافي ولها دلالات حقيقية بارتباطها بالهوية الثقافية¹⁶، وتتمثل في العادات والتقاليد والتعبير الشفوية والفنون بأنواعه.

كما عرّفه المشرع الجزائري في المادة 02 من قانون التراث 98-04 المؤرخ في 20 صفر 1419 هـ الموافق 15 جوان 1998م المتعلق بحماية التراث الثقافي بأنه: "التراث

¹² - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 38، ص: 09.

¹³ - نفسه، المادة 38، ص: 09.

¹⁴ - نفسه، المادة 41، ص: 10.

¹⁵ - المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، المرجع السابق، ص: 02.

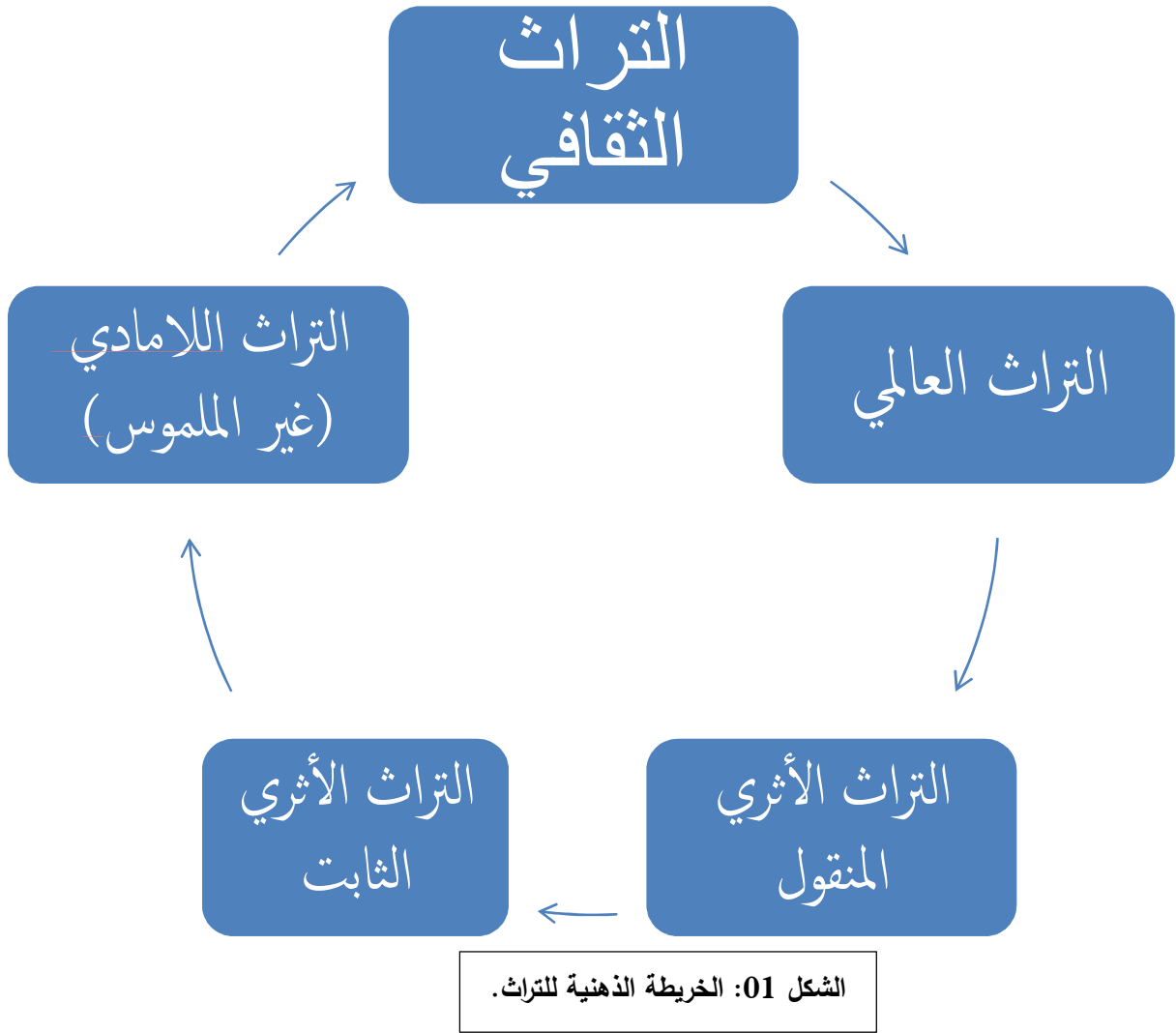
¹⁶ - أشرف صالح محمد سيد، التراث الحضاري في الوطن العربي أسباب الدمار والتلف وطرق الحفظ، مؤسسة النور للثقافة والإعلام، د.م، 2009م، ص: 07.

الناتج عن التفاعلات الاجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور، والتي تعبر عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا¹⁷.

التراث			
التراث الطبيعي	التراث الثقافي		
	التراث غير المادي	التراث المادي	
<ul style="list-style-type: none"> - المحميات الطبيعية - النباتية والحيوانية البرية والبحرية. - المناظر الطبيعية. - المظاهر الجيولوجية المادية. 	<ul style="list-style-type: none"> - الأدب الشعبي والشعر. - الموسيقى والرقص. - التقاليد والعادات. - الطقوس الدينية. - الحكايا والقصص والأساطير. - الألغاز والأمثال. 	المنقول	الثابت
		<ul style="list-style-type: none"> - القطع الأثرية والتراثية. - التماثيل والمنحوتات - الصور واللوحات والرسوم. - كل الأدوات المتعلقة بالمسكن والأغراض الدينية والاقتصادية. - المخطوطات والكتب النادرة - العملات والأختام. 	<ul style="list-style-type: none"> - الأعمال المعمارية. - النصب التذكارية. - المواقع والمباني الأثرية - المراكز التاريخية والمتاحف. - مجموعة المباني التراثية. - مساكن الكهوف والمغارات. - المساحات الثقافية. - الحدائق والمنتزهات التاريخية.

جدول 01: التراث وأقسامه.

¹⁷ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة 02، ص: 04.



3- مفهوم المقتنيات الأثرية:

مفهوم المقتنيات الأثرية مفهوم واسع شمل الكثير من المواد في العديد من جزئياتها، حيث لم يتم إلى حد اليوم الإجماع على حدود هذا المفهوم، وهو مصطلح لم يستعمل إلا في العقود الأخيرة من طرف منظمات وهيئات دولية تهتم بالمجال الثقافي في صورة منظمة اليونسكو، حيث تم اعتماد هذا المصطلح الحديث للاستمرارية في المجهودات الدولية في مجال حماية التراث العالمي وتثمينه، وقد جاء هذا المصطلح ليحل محل بعض المصطلحات القديمة التي استعملت للإشارة للمخلفات المادية للإنسانية مثل الآثار العتيقة، الأعمال الفنية، الكنوز الدفينة، النماذج الفريدة¹⁸.

¹⁸ - ماري بريدكو، الحفظ في علم الآثار، الطرق والأساليب العلمية لحفظ وترميم المقتنيات الأثرية، تر محمد أحمد الشاعر، م22، المعهد العلمي للآثار، القاهرة، مصر، 2002م، ص: 03.

التراث الثقافي الإنساني أصبح ركيزة مهمّة للثقافة، ومصدرا معرفيا لتاريخ، وحضارات الشعوب، ولا توجد منظمة محلية أو إقليمية أو قارية أو دولية تعنى بالتراث الثقافي إلا وتأتي الآثار في مقدمة أولويتها، حيث سنّت الدول وقوانين وتشريعات، ولوائح ونظماً ووضعت الاستراتيجيات بهدف المحافظة على هذا الإرث الحضاري وتميمته من أجل العلم، والمعرفة والسياحة، ليكون مرجعا تاريخيا وإرثا ثقافيا وموردا إقتصاديا متتاميا.

المحاضرة الثانية: دور التراث الأثري في رقي وإزدهار المجتمعات الإنسانية.

يكمن دور التراث الأثري في مجالات متنوعة ومتعددة، إذا لا يمكن حصر دور الموروث الأثري في فهم وفك رموز الحضارات القديمة أو في استغلال هذا المورد السياحي كمورد اقتصادي مهم، وإنما يتسع مجال التراث وأهميته هذا الحيز التاريخي الاقتصادي لتشمل مجالات أخرى وهي على التوالي:

1- المجال العلمي والتاريخي:

يعد التراث مادة خصبة للأبحاث التاريخية من خلال القيم والرسائل المختلفة التي يحملها، إذ يعكف المؤرخون على دراسة ما أنتجته الحضارات الغابرة، والهدف من هذه الدراسات هو التعرف على تراث أي مجتمع ورسم صورة له، كما يمكن فهم العلوم والمعارف التي توصل إليها الإنسان في حقب تاريخية مختلفة، كما هو الحال بالنسبة للنقوش الصخرية التي يعتبرها المختصون نافذة تطلهم على ما حققه الإنسان في فترات ما قبل التاريخ وجعلها نقطة بداية للدراسات وإنماء المعلومات التاريخية، إذا اعتبرنا أن العلوم تقوم على مبدأ تراكم المعارف والتي سوف تصبح مخزن خبرات الأمم القائم بالثبات والإستمرارية، وهذا ما يسعى إليه الباحثين بالتوفير في الجهد والوقت¹⁹.

كما تكمن أهمية التراث المادي باعتباره مدرسة تخطيطية ومعمارية يمكن الاستلهاً منها لتمييز طرزها المعمارية، وكفاءة استغلال الفضاء فيها، إضافة إلى حسن توظيفها، وهذا ما يجعل التراث واقعاً وتسجيلاً حياً لثقافة المجتمع وركناً من أركانها²⁰.

2- المجال الاجتماعي:

يمثل التراث تلك الحلقة التي تربط الماضي بالحاضر، وتجعل الإنسان يتمسك بهويته فهو امتداد لشعوره بالانتماء إلى تلك الحضارة، إذ لا يستطيع الإنسان اليوم أن يعيش دون تاريخ،

¹⁹ - أمير صالح أحمد أمين، نحو رؤية لعمليات الحفاظ على التراث لتدعيم هوية المجتمعات الإسلامية في عصر العولمة، مجلة الأزهر الجامعية، ع 02، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع 12-14 أبريل 2007، مصر، 2007م، ص: 283.

²⁰ - الجادرجي رفعت، موقع التراث في العمارة المعاصرة في العراق، فنون عربية، ع 03، دار واسط المملكة المتحدة، الإمارات،

1981، ص: 89.

ويتجلى الاهتمام بالتراث في تفاصيل حياته اليومية كونه متصل بشخصية الأمة، والمعبر الصادق عن مستواها في الذوق والحس الإبداعي ودرجة تقدمها في العلوم والفنون²¹.

كما يسمح التراث الأثري بدراسة خصوصية الحضارات، كما يساعد هذا الأخير على فهم علاقة المجتمعات البشرية بمحيطها، وهو أمر ضروري لاستيعاب كل ما يوحد الأمة ذات المصير الواحد، هذا ما جعل التعرف على التراث أمراً ضرورياً، من شأنه أن ينمي الشعور بالفخر والاعتزاز²²، خاصة في ظل معركة التراث والحداثة، وقد أصبح استقرار الدول في أمس الحاجة للحفاظ على هذا الوازع الاجتماعي الذي يوطد الصلة بين الفرد وتراثه، والذي يولد أثر إيجابي في حماية التراث الأثري من جهة، ومن جهة ثانية التماسك الاجتماعي.

3- المجال الاقتصادي:

يعدّ التراث مصدراً من مصادر الدخل الوطني لما له علاقة بالجذب السياحي، فهو مورد لا يستهان به في التنمية السياحية، ودفع حركة الاستثمارات في هذا القطاع والعمل على إنعاش الاقتصادي الوطني، فكثرة الآثار والمخلفات الحضارية والاهتمام بها وصيانتها وترميمها تشجع أفواج السياح بزيارة المواقع الأثرية والمتاحف²³، وهذا ما يعود بالفائدة للبلد وذلك بجلب العملة الصعبة، كما أن للسياحة دور في خلق فرص العمل، وبالتالي تقليص مشكل البطالة باستخدام مناصب شغل مؤقتة ودائمة، مرتبطة بالسياحة ضمناً وبالتجارة، والتي تنتشط في المواقع الأثرية وذلك لما توفره لهم من مردود مالي²⁴.

4- آليات تفعيل دور حماية التراث الثقافي:

نظراً للأهمية البالغة لتوصيات اليونسكو من النواحي العلمية والتنظيمية والتشريعية ولأنها حصيلة خبرات عالمية مختلفة تمت مناقشتها من خلال المؤتمرات الدولية المختصة في إيطاليا واليونان وفرنسا وأمستردام وغيرها من الدول التي نظمت في القرنين الماضيين

²¹ - شوقي شعث، المعالم التاريخية في الوطن العربي وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها، اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي، ع 104، دمشق، ذو الحجة 1427 هـ الموافق لـ 26 كانون الأول 2006م، ص: 292.

²² - Bouaba oud Mohammed, L'Archéologie Préventive en Afrique (Enjeux et Perspective), Acte du colloque de Nouakchott 01 - 02 Février, SÉPIA, France, 2008, p :28.

²³ - أحمد إبراهيم عطية وعبد الحميد الكفافي، المرجع السابق، ص: 11.

²⁴ - عبد العزيز لعرج، التراث الثقافي والسياحة، أعمال ملتقى دور الآثار في ترقية السياحة والثقافة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 05، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004م، ص: 43.

اتفاقيات ومواثيق في مجال الحفاظ على التراث الثقافي العالمي (التراث الأثري)، فينبغي التأكيد على ضرورة اعتماد هذه التوصيات قاعدة أساسية للتشريعات المحلية الهادفة إلى حماية التراث الأثري، ويجب أن يكون هذا موازيا إلى ضرورة وضع التشريعات التي تتناسب مع طبيعة الحالة المحلية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

نظرا إلى أننا لا نسعى ولا نهدف إلى وضع قانون معين لحماية التراث، فإنه سيتم ذكر الإطار العام والأطر التشريعية والفنية التي يمكن أن تساعد في بناء العتبة الأولى لحماية التراث الأثري بشكل خاص من خلال السيطرة على عمليات التدخل الميدانية²⁵.

فيما يلي بعض التوصيات العامة التي تتوافق مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحماية التراث الأثري (التراث الأثري المعماري نموذجاً):

4-1- الجانب الفكري²⁶:

ينبغي اتباع فلسفة حفاظ وترميم واضحة ومحددة الأبعاد كي تنظم جميع عمليات الترميم المختلفة في الدولة، والتي يقوم بها عادة مؤسسات حكومية أو خاصة تتمثل في مكاتب الدراسات وأفراد مختلفون من حيث المدارس التعليمية والفكر والأساليب التقنية، وهذا يتطلب بالضرورة وضع أسس معتمدة في توجيه عمليات الصيانة والترميم والحفاظ، ومن الضروري الاهتمام بالإنسان والأثر الذي يتعامل معه والبيئة بشكل مترابط، وعليه ينبغي أن تكون دراسات مشروع الترميم شاملة لجميع مكونات التراث الاجتماعية والثقافية والحضارية والاقتصادية المادية.

4-2- الجانب التشريعي - المالي:

ينبغي وضع آلية فعالة لنزع الملكية الخاصة، عند الضرورة، لسبب المصلحة العامة الهادفة إلى حماية التراث الأثري، وذلك باعتماد نسبة معينة من ميزانية الدولة تتناسب مع أهمية ممتلكاتها لصيانتها وحمايتها لتساهم في الجانب السياحي وتكون مورد اقتصادي،

²⁵ - أحمد حسين أبو الهيجاء، أساليب ومعايير حماية التراث العمراني والمعماري، مكتبة اليرموك، الأردن، 2011م، ص: 162.

²⁶ - اليونسكو، الإتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي، باريس، 1985م، ص: 129 - 138.

وينبغي وضع تسهيلات لصيانة الممتلكات والمعالم الأثرية ومراعاة محدودية الدخل في عمليات الصيانة والترميم من خلال مساعدتهم المباشرة وغير المباشرة، وتحديد آليات وبرامج لتطوير دور المؤسسات الحكومية والخاصة المتعلقة بحماية وتسيير التراث الأثري، وينبغي أن تكون التشريعات عادلة ومتساوية بين الجميع، ففي حالة فرض قيود على معالم أثرية في وسط تجاري ما على سبيل المثال، فإن التكاليف المادية التي تأتي نتيجة هذه القيود ينبغي أن يتشارك بها المجتمع المحلي كله، وهذا يشمل أيضا أي فائدة اقتصادية تعود بسبب السياحة وغيرها، فيجب أن تمس الفائدة الجميع، وتحدد آلية واضحة لضمان ذلك، ويشترك في تطويرها وتبلورها المجتمع المحلي بأكمله.

4-3- الجانب الفني:

ينبغي توضيح أساليب وآليات وطرق الصيانة الدورية لحماية الممتلكات الثقافية من خلال معايير تقنية محددة وتفصيل الأنظمة الإدارية الفنية والتقنية اللازمة لتنفيذ وتفعيل قانون حماية التراث الثقافي، ويشترط توفير مؤسسات وأفراد متخصصين في أعمال الترميم والحفاظ، واعتماد برامج مستدامة في تدريب كوادر مختصة، تعنى بالجانب النظري والتطبيقي، وهذا يمكن أن يتم بمشاركة المؤسسات الأكاديمية ومختبراتها ومكاتب الدراسات وخبراتها من خلال تأسيس العمل المشترك بين القطاعات والمؤسسات الإدارية والعلمية والميدانية المختلفة، وينبغي حصر ما لدى الدول من تراث مبني ومعالم ووضع خطط قصيرة المدى وطويلة الأمد للحفاظ عليه واعتبار ميثاقنا والبندقية قاعدة أساسية يبنى عليهما عند وضع الحلول الفنية لحماية التراث الأثري²⁷.

يشكل التراث الأثري بما يشمل من مباني وتحف أثرية، متعددة الاستخدامات، رمزا وخصوصية من خصوصيات الشعوب والأمم، ويعبر عن هويتها وانتمائها الحضاري، كما تسعى كل أمة إلى المحافظة عليه باستخدام عدة ميكانيزمات وسبل، غير أن الواقع أثبت أنّ الاندثار والتدهور والتخريب وسوء التسيير صار مصير العديد من هذا التراث الأثري، رغم ما تؤديه من دور في صياغة ذاكرة الأمم وعمقها الحضاري وتمايز ثقافتها، بحيث يمثل

²⁷ - اليونسكو، المرجع السابق، ص: 140.

6- اليونسكو، وثيقة حماية المدن التاريخية والمناطق العمرانية، واشنطن، 1987م، ص: 129-138.

انعكاسا لهوية وحضارة هذه الأمم والرابط بين ماضيها وحاضرها والدليل الواضح على عراقتها وأصالتها، فيجب الحفاظ على هذا التراث وترقيته ليتلاءم مع ظروف العصر والتحويلات الحضارية المستمرة.

المحاضرة الثالثة: أهمية ودوافع المحافظة على التراث الأثري.

يعتبر التراث الأثري من الشواهد المادية وفخر الأمم واعتزازها ومظهر عراققتها وأصالتها، وحلقة وصل بين ماضيها وحاضرها، فهي تشكل بذلك الذاكرة التاريخية للشعوب مما يقتضي حمايتها بشتى الطرق والوسائل القانونية، وذلك لتحقيق هدف مرجو وهو رفع مستوى الوعي بالآثار وتقوية الروح الوطنية في النفوس ولفت الانتباه إلى هذه الثروة التي لا تقدر بثمن، فالآثار عند كل أمة هي عنوان مجدها مما تبرز المستوى الحضاري للشعوب مما يفرض ضرورة المحافظة عليها وتطويرها.

رغم وضوح معنى التراث، فإننا نجد يكتسب دلالات متعددة ومعان مختلفة، فكل باحث ينظر إليه من خلال منظاره ومنهجه، حتى أضحى للتراث تعريفات متعددة بتعدد المجالات التي يستعمل فيه، واقتترنت به صفات متباينة فيقال التراث الثقافي والتراث المعماري، والتراث الطبيعي، كما يقال التراث الإسلامي والتراث الحضاري أو الموارد الحضارية أو الممتلكات الحضارية.²

"التراث هو شكل ثقافي متميز يعكس الخصائص والأنماط الإنسانية في جوانبها المادية والفكرية التي تتناقل من جيل إلى آخر"، ويشتمل على مفهوم آخر مكمّل " هو ضرورة الحفاظ عليه وإحياءه لنقله وتوريثه واستمراره للأجيال القادمة".

يؤدي التراث دورا مهما في صياغة ذاكرة الأمم وعمقها الحضاري وتمايز ثقافتها المحلية وقيمة التراث الأساسية تكمن في أنه موروث للأمة بأكملها وعامل وحدتها الذي ورثته عن الماضي وبه يتشكل حاضرها ومستقبلها، كما أن موارده غير متجددة وفريدة من نوعها ولها قيمتها الثقافية والعلمية والروحية أو الدينية، وخسارته لا تقتصر على الأجيال الحالية بل تمتد لتتال الأجيال في المستقبل أيضا.

نظراً لأهمية التراث الثقافي في حياة الشعوب، عمدت الدول إلى استصدار القوانين والأنظمة في سبيل حمايته وإبرازه وتطويره بالإضافة إلى تخصيص مؤسسات تعنى وتهتم به، من خلال تحديده وتوثيقه وتسجيله وحمايته، فلماذا هذا الإهتمام بالتراث؟.

يحمل التراث قيم وأفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد، بحيث يمثل ذاكرة الأفراد والأمة، كان لابد من المحافظة عليه لأسباب عديدة منها:

- أن هذه الممتلكات الثقافية مصدر من مصادر المعرفة فهي مستودع خبرات الأمم، قال تعالى في سورة غافر آية 21: "أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلهم، كانوا هم أشد منهم قوة وأثراً في الأرض ... الآية"، وقال تعالى: "أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم، كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها ... الآية" الروم آية 9.

- أنه يمثل هوية المجتمعات البشرية، فتراث الأمة هويتها الذي تجتمع عليه، ويعدّ من مقدساتها التي يجب أن تصان ويحافظ عليها جيل بعد جيل.

- أن التراث يحمل قيم ورسائل مختلفة (دينية، وتاريخية، واجتماعية، وروحية، وفنية، ... إلخ)، فمنارات المساجد تظهر قيم ورسائل لكل ناظر إليها، وكذلك المتاحف والمعارض وغيرها.

- أنه وسيلة للتعارف والسلام بين الشعوب والمجتمعات، فكل مجتمع له تراث خاص به فمن خلال التعرف على تراث أي مجتمع تستطيع أن ترسم صورة لذلك المجتمع. فالعمارة في الجزيرة العربية، بشكل عام، تمثل البساطة، وتعطي دلالة عن القيم الاجتماعية والثقافة لسكان الجزيرة العربية.

- يعدّ التراث مصدراً من مصادر الدخل القومي بما له علاقة بالجذب السياحي، إضافة كونه مصدراً من مصادر إيجاد فرص العمل.

- التراث المادي، غير قابل للتجديد فإذا ما أتلّف ممتلك تراثي أو أزيل من الوجود فإنه لا يمكن أن يعود كما كان، ولا يمكن إعادة أصالته بعد تدميره.

- التراث يربط الحاضر بالماضي.

- هذا التراث يمثل تاريخ الأمة الأصيل حيث يعدّ روح الوطن ووجدانه.

- التراث يمثل تفاعل الناس مع بيئتهم، حيث تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية على هذا التراث.

- تعرضه لعمليات النهب والسلب المتزايدة التي ظهرت في مناطق كثيرة من العالم.
- أهمية التراث تعود تلك الأهمية إلى تعزيز الهوية الوطنية، هذه الأخيرة تجمع ما بين أفراد الشعب أو الأمة ذات التاريخ العريق والعميق والماضي المجيد، فالتراث يعبر عن الثقافات وأمجاد الأمة فيما يحتويه من رموز معبرة عن تاريخها

- أهمية المعرفة بالتراث أيضا مرتبطة بشكل أساسي بالمحافظة على جذورنا المتأصلة بالأرض، وقيمنا وثوابتنا الصامدة في الأرض، المثل يقول: "إن أمة بلا تراث هي أمة لا ماض ولا تاريخ فما أحوجنا جميعا إلى رعاية معالمنا الأثرية التراثية"

1- دوافع المحافظة على التراث الأثري:

- التراث الثقافي مبعث فخر الأمم على اختلاف أعراقها، فهو يمثل الهوية الوطنية لكل مجتمع، وصلة وتواصل بين الماضي والحاضر، ومهما بلغت هذه الأمم من تطور ورفق، فإنها تبقى متّصلة بهذا الإرث، وقد عملت الأمم المتحضرة وعيا منها بقيمة هذا الإرث، على إنشاء مؤسسات علمية وبحثية، كما قامت على شؤون هذا الإرث الثقافي إدارات حكومية تحافظ عليه.

- التراث الأثري من أهم المصادر المادية الثقافية التي تجسّد النشاطات الإنسانية الاجتماعية والثقافية، وهو مصدر للمعلومات فهو يعطينا القدرة على استرجاع الفاقد من المعلومات وإيجاد حلول وإجابات للمشاكل الجديدة، وهو المصدر الوحيد للمعلومات عن أناس عاشوا ومارسوا نشاطات في عهود سابقة، وذلك من خلال تتبع الحياة الإنسانية والاجتماعية وتطوراتها، والتراث الأثري هو مصدر غير متجدد مما يدعونا إلى الحفاظ على هذه العناصر الثمينة والتأكد من أنها تدار بطريقة تظهر التقدير والاحترام لهؤلاء الذين عاشوا قبلنا وتظهر الحرص والاعتبار للذين سيأتون من بعدنا.

- هو مصدر للإحساس بالجمال والسلوكيات الإنسانية ويعطي مصداقية للتعريف بالماضي، وإشباع للعاطفة في ربط الماضي بالحاضر، ويعطي مصداقية للتفكير والتحكم، كما يتيح

إمكانية تجربة التنوع الثقافي من خلال توفير تعبيرات مرئية لأحداث من الماضي فيساهم في فهم هذه الأحداث من خلال تعبيرات فيزيائية لتغيرات في الأفكار على مر الزمن.

ما إدراكنا من خلال إبحارنا في عالم التراث العالمي، أن التراث الثقافي أصبح ركيزة مهمة للثقافة، ومصدرا معرفيا لتاريخ، وحضارات الشعوب، ولا توجد منظمة محلية أو إقليمية أو قارية أو دولية تعنى بالتراث الثقافي إلا وتأتي الآثار في مقدمة أولويتها، وسنت بذلك تشريعات وقوانين، ولوائح ونظما ووضعت استراتيجيات بهدف المحافظة على هذا الإرث الحضاري وتنميته من أجل العلم، والمعرفة والسياحة، ليكون مرجعا تاريخيا وإرثا ثقافيا وموردا اقتصاديا متناميا.

بعد البحث في آليات وطرق المحافظة المختلفة والمتبعة في مجال حماية التراث الأثري، اتضح أنه لم يعد حفظ وتسيير التراث الأثري أمرا كافيا لحمايته، بل يلزم التفكير في طريقة يتسنى لنا الحفاظ عليه بصفة مستدامة بإتباع سياسات واستراتيجيات علمية مدروسة، وذلك²⁸:

- تقوية الشعور العام بقيمة التراث الثقافي، وأنه أمانة تسلم إلى الأجيال المقبلة من خلال نشر الوعي الثقافي لأهمية التراث على كافة المستويات الأكاديمية والمؤسسات الحكومية والخاصة، وتوضيح المخاطر التي يتعرض لها بشكل عام، وللمساهمة في تحقيق ذلك ينبغي إضافة مواد تعليمية هادفة لطلبة المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية تتعلق بالتراث الثقافي والطبيعي، وتنظيم برامج تدريبية تعنى بحماية التراث الثقافي على المستوى التنظيمي والدعائي والفني والتقني بمساعدة خبراء محليين ودوليين، وينبغي أيضا وضع محفزات اقتصادية واجتماعية لتشجيع حماية التراث المحلي، ودعم أدوار المجتمع المدني والجمعي العرفي.

²⁸- عمر زعابة، آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي مزاب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم تخصص حفظ وتسيير التراث الأثري، قسم علم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016م، ص: 16.

- تجنب التداخل والإزدواجية في الصلاحيات بين المؤسسات العاملة في مجال حماية التراث خاصة في مجال التخطيط، والعمل على التنسيق فيما بينها بما يسمى " العمل التشاركي"، فإنه من الضروري تحديد أطر تشريعية عامة تتسجم مع مفاهيم حماية التراث المعماري، وهذا يتطلب تدابير خاصة بين مختلف الهيئات التي لها علاقة بحماية التراث الثقافي، إضافة إلى ذلك فإن ادخال مصطلح التخطيط الاستراتيجي أصبح ضرورة لا غنى عنه وذلك باستحداث آليات التخطيط على المستويين الوطني والمحلي، وتحديد مواصفات دقيقة لحماية المعالم الأثرية والأراضي والبيئة، وهذا يؤدي إلى ضرورة تحديد أطر فنية لأساليب التدخل التفصيلية على المعالم الأثرية والتاريخية، وتصنيف أعمال الترميم وأساليب التدخلات الفنية وتبيان إجراءات الترخيص، وتحديد القيود الواجب اتباعها وأساليب التدخلات المقترحة على المعالم الأثرية.

- التركيز على الإنسان كونه العامل الأساسي في التأثير على محيط الآثار، سواء أكان ما يفعله لصالح المبنى الأثري بعدم تدهوره ، أم بالمساهمة في حمايته، بتعريف المواطن على أهمية الآثار الثقافية والاقتصادية له ولغيره، وانتهاز الفرص لإثارة اهتمامه بالتراث الحضاري، وإشعاره بالمسؤولية وإشراكه في تحمل مسؤولية حماية التراث الأثري الحضاري والثقافي، ذلك بإدخاله وإشراكه في اللجان والمؤسسات الحكومية الراعية لذلك الأمر، ومن الضروري إحداث مؤسسات تعمل على توعية المواطنين والساكين حولها بأبعاد المحافظة على التراث وفائدتها على الشعب وعلى الهوية، وبتخصيص الأموال اللازمة لاستراتيجية حفظها وتسييرها، ولفت انتباه المختصين إليها بجعلها مراكز أبحاثهم²⁹.

- إجراء تعديلات على قوانين حماية التراث الأثري وفقا للقوانين الدولية وتشريعات الدول الرائدة في هذا المجال ووفقا لخصوصية كل منطقة، والتفكير في تكوين كفاءات وخبرات تسهر فقط على حماية التراث الأثري.

²⁹- عمر زعابة، المرجع السابق، ص: 17.

- السعي إلى إقناع السلطات العليا للبلاد بأهمية ضرورة المحافظة على التراث الثقافي، وجعله من ضمن برامجهم وأولوياتهم التي تضمن القيم الحضارية والثقافية والسيادية والاجتماعية والاقتصادية.

- ضمان تفعيل وتطبيق قوانين حماية التراث الثقافي، معناها إيجاد الحلول لهذا التراث الأثري بكل بساطة وشفافية ووضوح.

- معرفة أهمية المحافظة على التراث الأثري وإدماجه في التنمية المستدامة، ليكون مساهما لا عالة عليها.

- لقد أثبتت التجارب العديدة في مسألة الحفاظ على التراث الأثري، أنه لا يمكن الاكتفاء فقط بالمحافظة على المعالم والمواقع الأثرية، بل يجب أن تتعداها إلى ضرورة الارتقاء بالبنية الهيكلية القديمة ككل، ولا يمكن حل المشكلة بعينها، بل لابد من النظر إليها من خلال انعكاساتها وتأثيراتها المتبادلة مع المشاكل التي تعاني منها الممتلكات الثقافية، فجدوى الحفاظ على التراث الأثري لا يمكن أن يكون مقتصرًا على ترميم هنا وشق شارع هناك، بل في أحداث تغيير إيجابي ضمن إطار عملية تنطوي على إعادة التأهيل والإحياء والتوظيف، وتخطي الرؤية المحدودة التي تعالج بعض المعالم ولا تحاول النهوض بالمنطقة بشكل عام.

- التراث الذي بين أيدينا، هي أمانة غالية من أجدادنا فهم لم يدخروا جهد في سبيل إيصاله إلينا كما هو، ويعتبر كدليل وشاهد على حضارة المنطقة في تلك العهود ويعبر عن شخصيتنا ويمتزج بتاريخنا، فالיום جاء دورنا ومسؤوليتنا من أجل المحافظة عليه وتركه للأجيال التي تأتي من بعدنا³⁰.

- ينبغي تغليب المصلحة العامة المتمثلة في تواصل تاريخ الأمم وحضاراتها على المصالح الفردية الخاصة التي لا تكثرت بزوال التراث تعود أهمية معرفة التراث إلى ضرورة الإهتمام بتاريخ المدن التي نعيش فيها ومعرفة إرجاع كل أثر لدينا إلى أي عهد أو تاريخ

³⁰ - عمر زعابة، المرجع السابق، ص: 19.

يعود، ومنه نستخلص الخصائص والقيم التي ميّزت التراث في كل فترة، وذلك حتى نستطيع القيام بعمليات الصيانة والترميم ثم المحافظة على الآثار التي لدينا.

"حماية التراث مسؤولية الجميع".

المحاضرة الرابعة: مفاهيم عامة حول الصيانة والترميم.

الغاية المرجوة من علم الآثار لا تكمن فقط في البحث والكشف عن الكنوز المدفونة، بما يتعدى ذلك إلى إبراز ما تحمله هذه الأخيرة من قيم مادية وجمالية، وهو ما يجعل هذا العلم يخرج من هذا الحيز العلمي البسيط لنتوسع أكثر في أهدافها ونتائجها، فقد أصبح التوجه الحديث لعلم الآثار يعمل على الكشف عن آثار الحضارات المختلفة، بغية دراستها واستنباط المعلومات المهمة منها، والعمل على توثيقها وصيانتها وحمايتها، وتلبية لمسايرة للحركة التطورية التي شهدتها علم الآثار، بحيث إرتقت أعمال الصيانة والترميم من مجرد ممارسة لا تستند لضوابط يقوم بها بعض المهتمين بالتراث المادي، إلى علم قائم بذاته تحكمه مبادئ ويشرف عليه أثريون مختصون متكونين في هذا المجال.

1- مفهوم الحماية:

يمكن أن تقسم الحماية إلى قسمين:

1-1- الحماية القانونية:

اتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية على المستوى الوطني والمحلي التي تضمن بقاء الممتلك وحمايته من التطورات والتغيرات التي قد تؤثر سلبا على قيمته العالمية الاستثنائية، أو على سلامته أو أصالته، وكما ينبغي للدول الأطراف أن تكفل التنفيذ الكامل والفعال لمثل هذه التدابير.

1-1- الحماية التقنية:

تتقسم بدورها إلى نوعين هما:

1-1-1- الوقاية:

وقاية المعالم والمواقع الأثرية من كل الأخطار التي تتعرض لها والتي تتسبب في دماره من عوامل التلف³¹.

1-1-2- العلاج:

هو إيقاف التلف على المباني والمواقع الأثرية وتدارك التأثيرات الخطرة وعلاجها ويشمل التقوية، والإصلاح والتجديد.

2- الصيانة والترميم:

نظرا للأهمية الكبيرة التي أضحت أعمال الصيانة والترميم تكتسبها في مجال حفظ التراث فقد أسال هذا المصطلح الكثير من الحبر بغية وضع قاعدة جديدة لتأسيس اللبنة الموضوعية الأولى لتنظيم هذه المهنة ورسم معالم واضحة يسير وفقها المهتمون لتحقيق الأهداف المرجوة من أعمال الصيانة والترميم، وهو الأمر الذي جعل المختصون يختلفون في توحيد المفاهيم والتعاريف لهذين المصطلحين اللذان غالبا ما ارتبطا ببعضهما البعض، إلا أن الممارسة الميدانية أثبتت بوجود اختلاف جوهري بين الصيانة والترميم، وفي ظل هذه المعطيات تم تعريف هذين المصطلحين على النحو الآتي:

2-1- مفهوم الصيانة والترميم:

ارتبط مفهوم الصيانة والترميم ببعضهما البعض إلى درجة أنهما أصبحا يؤديان نفس الوظيفة في نظر العديد من الباحثين، حيث أستعمل المصطلحان في اللغة الفرنسية كدلالة لمجموعة التدابير التقنية من حفظ وترميم دقيق بهدف إطالة عمر الأثر، فالترميم والصيانة لا تعني التجميل أو تجديد الأثر ولكن إعادته بقدر الإمكان إلى حالته الأصلية من خلال عملية علاج تتضمن التخلص من مظاهر التلف الظاهرة عليه³²، وهناك من المختصين من أكد أن الصيانة والترميم هما عمليتين مكملتين لبعضهما البعض، وأيضا هما وسيلتان

²⁸ - هزار عمران وجورج دبورة، المباني الأثرية ترميمها صيانتها والحفاظ عليها، المديرية العامة للآثار والمتاحف، سوريا، 1998، ص:101.

³² - عمار زهير حيدر، مقدمة في علم الترميم الأثري، صفحات الترميم الأثري في سورية، ع 01، المديرية العامة للآثار والمتاحف، سوريا، 2013م، ص: 09.

للمعالجة تركزان على البحث والفهم والحفاظ على المدى الطويل للمواد المكوّنة للأثر مع إبراز نواحيها المختلفة³³.

2-1-أ- مفهوم الصيانة:

إنّ كلمة الصيانة *coservare* مشتقة من الكلمة اللاتينية *Conservare*، وهي مؤلفة من بادئة "con" التي تعني "مع بعض معاً"، وكلمة *Server* التي تعني الحماية والإنقاذ للوصول إلى الأمان، وفي القرن الثامن عشر عرفت كلمة *Conservatory* كمبنى تحتمي في داخله النباتات الحساسة، وظهر في فرنسا لأول مرة عام 1789م تعبير *Conservatoire* ويعني معهد، هدفه حماية التقاليد وتطوّر فيما بعد ليصبح مدرسة لتعليم الموسيقى.

- الصّون:

هو كل عمل يستهدف فهم التراث الثقافي، ومعرفة تاريخه ودلالته، وضمان حفظه المادي، وعند الاقتضاء، عرضه وترميمه وإحياءه (ويشمل التراث الثقافي، وفقاً للتعريف الوارد في المادة 1 من اتفاقية التراث العالمي، على الآثار ومجموعات المباني والمواقع ذات القيمة الثقافية)³⁴.

إنّ الغرض من صيانة نصب تاريخي غير معين تتضمن الحفاظ على أي تركيب داخل المخطط، وحيثما وجد موضع تقليدي فيجب الاحتفاظ به هناك، ويجب عدم السماح بإقامة بناء جديد أو هدم تحوير من شأنه أن يغيّر علاقات الكتلة واللون.

إنّ الغرض من صيانة وترميم النصب التاريخية هو حمايتها، باعتبارها أعمال فنية وشواهد تاريخية³⁵، إنّ أي نصب تاريخي غير قابل للانفصال عن التاريخ الذي يقف شاهداً له وعن المكان الذي يوجد فيه، وأنّ نقل كل أو جزء من النصب لا يمكن السّماح به إلاّ

³³- ماري برديكو، المرجع السابق، ص: 07.

³⁴- اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث الثقافي، مركز التراث العالمي، 2005م، ص: 19.

³⁵- ميثاق البندقية، الوثيقة الدولية لصون وترميم المواقع الأثرية، البندقية، 1964م، المادة الثالثة.

عندما تتطلب حماية النَّصب ذلك أو عندما تبرر ذلك المصالح الوطنية أو الدولية ذات الأهمية القصوى³⁶.

تعني أيضا مجموع العمليات التي ترمي في تكاملها إلى إطالة وجود الأثر بالحيلولة دون وقوع ضرر به³⁷، حيث يسعى الأثري من خلال الصيانة إلى توقيف الضرر والتلف الذي وقع فعلا أو محتمل وقوعه، أما الهدف الرئيسي من الصيانة هي توفير محيط مناسب لإطالة عمر اللقى والمعالم الأثرية على حدّ سواء، من خلال العمل الدوري بصفة مستمرة للحفاظ على التراث المادي وحمايته من التلف³⁸.

2-1- ب- مفهوم الترميم:

حضي مصطلح الترميم باهتمام العديد من الباحثين في ميدان ترميم الآثار، وقد أجمع غالبيتهم على المعنى الذي يدل عليه مصطلح ترميم بأنه يطلق على الأعمال التطبيقية والميدانية التي يقوم بها المرممون، من أجل حماية التراث الأثري من التلف وهي عملية جراحية وتدخل مباشر على الأثر، وتشمل حذف الإضافات اللاحقة وقد تذهب حتى إلى إعادتها إلى حالتها الأصلية³⁹، وهذا ما يؤكد ميثاق البندقية 1964م في مادته 09 حيث عرّف الترميم على أنه: "عملية متخصصة تعتمد على احترام المواد الأصلية، وكل أعمال إضافية يجب أن تكون مميزة بشكل واضح، وهذا ما يجعل من الترميم عملية تهدف إلى إعادة الأثر بقدر الإمكان إلى حالته الأصلية"⁴⁰.

كما جاء في الوثيقة الثامنة لحماية وإحياء المراكز التاريخية التي أصدرتها إيكوموس سنة 1987م وهي وثيقة مكّلة لميثاق البندقية: "أن عملية الترميم هي عملية متخصصة بدرجة عالية وهدفها حماية وكشف القيمة الجمالية، وتستند على احترام المادة الأصلية، ويجب أن تسبق أي عملية ترميم بدراسة أثرية وتاريخية للأثر"⁴¹.

³⁶- ميثاق البندقية، المرجع السابق، المادة السابعة.

³⁷- ف. فينياس ور. فينياس، تقنيات الترميم التقليدية، اليونسكو، باريس، 1977م، ص: 03.

³⁸- إيزيس محي الدين عبده فهد، تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا أوفرتوحا دراسة وإمكانية تطبيقها في فلسطين عراق بورين -حالة دراسة-، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة نابلس، فلسطين، 2010م، ص: 55.

³⁹- ماري برديكو، المرجع السابق، ص: 06.

⁴⁰- Charte de Venise, 1964, Article: 09.

⁴¹- هزار عمران وجورج دبورة، المرجع السابق، ص: 146.

اشتقت الكلمة الأجنبية Restoration- الترميم من الكلمة اليونانية Saturons- وتعني مسند أو قائمة، فتصبح الكلمة بمعنى تقويم الدعائم، وقد استعملت سابقا لتدل على أسلوب دفاعي عسكري، وفي وقت مبكر اكتسب تعبير الترميم Restore معنى الإصلاح، ونجد في قاموس الإنكليزية لسموئيل جونسون (Samuel Jonson) عام 1755م، معنى كلمة Restoration وهو "فعل الاستبدال في شكل الحالة"⁴².

إنّ عملية الترميم عملية قديمة قدم التاريخ، وهي إحدى العمليات الحيوية التي تمارسها الكائنات الحيّة يوميا، إذ وكل عملية تلف سواء أكانت ناتجة عن الهرم الطبيعي أو بفعل ظروف خارجية، تستدعي القيام بعملية إصلاح وترميم، فالخلايا ترمم نفسها بشكل دوري، والعنكبوت يصلح مسكنه كلّما تمزّق، والنمل والنحل جميعها تعيد ترتيب مساكنها كلّما دعت الحاجة، والمواد مثل الأحياء، منذ بدأ الإنسان بصنع أدواته وأماكن سكنه بدأت عملية التلف، وقد أعطي الإنسان عقلا فعّالا ويدين ماهرتين، فكّر وخطّط ونفّذ عملية الترميم من أجل حفظ هذه الأدوات وصيانتها من عوادي الزمن والطبيعة، وطوّر طرقه عن طريق التجربة⁴³.

إنّ عملية الترميم عملية متخصصة بدرجة عالية، وهدفها حماية وكشف القيمة الجمالية والتاريخية للنصب، وتستند على احترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية، وهي تتوقّف عند اللحظة التي يبدأ فيها الحدس، وفي هذه الحالة يجب أن يكون أي عمل إضافي لابد من القيام به مُميّزا عن التكوين المعماري، ويجب أن يحمل طابعا معاصرا، بعد تكوين ملف أثري لعملية التدخل على المعالم⁴⁴.

⁴²- هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص:93.

⁴³- نفسه، ص:94.

⁴⁴- ميثاق البندقية، المرجع السابق، المادة التاسعة، ص:02.

الجدير بالذكر أن مصطلح الصيانة في مدلوله هو الأعم والأشمل من مصطلح الترميم، وإن كان مصطلح الترميم يعتبر أقدم استخداماً من مصطلح الصيانة في مجال حماية التراث الأثري⁴⁵.

3- مفهوم الحفظ:

إن مجال حفظ الآثار يستعين في العصر الحديث بما توصل إليه العلماء من نتائج علمية هامة وأجهزة متقدمة في ميادين علوم الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا والعلوم والهندسة وغيرها من العلوم التجريبية.

4-1- لغة:

الحفظ هو نقيض النسيان والغفلة، وهو الحفاظ، المحافظة على العهد والمحاماة على الحرم ومنعها من العد، والمحافظة تعني المواظبة على الأمر⁴⁶، وفي القرآن الكريم ذكر في قوله: "حافظوا على الصلوات..."⁴⁷ أي واطبوا على إقامتها في وقتها⁴⁸.

4-2- اصطلاحاً:

هي مجموعة من الاستراتيجيات والآليات والوسائل التي تؤثر في الممتلك الثقافي أو على بيئته، تركز على البحث وإتباع تدابير وأساليب لمنع تدهوره والحفاظ عليه على المدى الطويل⁴⁹، لدى فبقائها المادي يفسح المجال أمام الدراسة والتفسير مستقبلاً⁵⁰.

5- مفهوم الأصالة:

إن أصل هذه الكلمة مشتق من كلمة (Authente) والتي تعني باللغة اليونانية (أصيل)، ويصبح معنى (Authenticité) الشيء الواضح المعالم، وتبرز المشكلة الشائكة كيف يمكن

⁴⁵ - محمد عبد الهادي، دراسات علمية في ترميم وصيانة الآثار غير العضوية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997م، ص: 22.

⁴⁶ - محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، لسان العرب، م7، ط1، دار صادر، بيروت، 1992م، ص: 441.

⁴⁷ - سورة البقرة، الآية: 238.

⁴⁸ - محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، المصدر السابق، ص: 441.

⁴⁹ - ماري برديكو، المرجع السابق، ص: 07.

⁵⁰ - مجد نجدي ناجي المصري، تقييم أساليب وتقنيات الترميم في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة نابلس فلسطين، 2010م، ص: 35.

استكمالاً للأجزاء المفقودة؟ وكيف يمكن التمييز بين القديم والجديد؟ ومتى يسمح باستبدال العناصر التالفة دون أن يضر ذلك بمبدأ الأصالة.

بناء على نوع التراث الثقافي، يمكن اعتبار الممتلكات المعنية مستوفية لشروط الأصالة إذا جاء التعبير عن قيمتها الثقافية (كما جرى إقرارها في معايير الترشيح المقترحة) بعبارات صادقة وموثوقة فيما يخص مجموعة من الصفات المميزة لهذا التراث مثل⁵¹:

- الشكل والتصميم.
- المادة والجوهر.
- الاستعمال والوظيفة.
- التقاليد والتقنيات ونظم الإدارة.
- المكان والمحيط.
- اللغة وسائر أشكال التراث غير المادي.
- الروح والإحساس.

6- مفهوم التنمية المستدامة⁵²:

لقد توصلت الندوة الثانية لهيئة الأمم المتحدة سنة 1992م بـ ريودي جانيرو والمعروفة بـ"قمة الأرض" إلى أنّ التنمية المستدامة هدف من الضروري الوصول إليه، بحيث تجاوز مشاكل الفقر والتخلف دون اعتماد مفهوم حديث للتنمية ينصف الدول النامية ويؤدّي دوراً فعالاً في عملية التقدم ويبقى في نفس الوقت على التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو البيئي.

- اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبادئ التوجيهية...، المرجع السابق، ص: 32.⁵¹
⁵²- أمينة بن المجات، التنمية السياحية في قسنطينة، رسالة لنيل شهادة الماجستير كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2005م، ص: 8.

غير أننا نجد ضمن الإطار العام للتنمية المستدامة تعاريف كثيرة نابغة من خلفيات مهنية متباينة⁵³، تفاديا للدخول في هذه التفاصيل النظرية، نؤكد على أنّ الحفاظ على سلامة الممتلكات الثقافية لا يعني بأي شكل من الأشكال إيقاف العمليات التنموية، لأنه من المستحيل الفصل بحسم بين المشاكل التي تعاني منها الممتلكات الثقافية والمشاكل الاقتصادية، لأنّ الإنماء الاقتصادي سيظل حيويًا مسبقًا، لكنه يجب أن يكون مخططًا يفهم في نطاق ضوابط أثرية شاملة لا لمرسوم يركز على الاهتمام بعناصر التراث باعتبارها من بين القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية، لأنّ الموارد الثقافية هي أساس كل نشاط اقتصادي سياحي، فإذا ما استغلت هذه الموارد بطرق عقلانية استطاعت المجتمعات البشرية تحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي دون الإخلال بالنّظم الأثرية، أمّا إذا لم نعتدّ تسيير وحفظ الموارد التراثية فإنّ آثارها ستكون سلبية على التراث الأثري والاقتصادي معًا.

بقدر أهمية التراث الأثري تظهر أهمية المحافظة عليه، بمعرفة مفاهيم الصيانة والترميم بشكل علمي وتقني دقيق، لضمان حسن توظيفها ومعرفة مكوناتها، لأننا نتعامل مع قضايا حساسة (الذاكرة الجماعية الإنسانية والوطنية)، إذ أنّه يمثل السجل الحضاري الذي ينقل إلينا بصمات الماضي، وبمكّنا من معرفة مختلف الظروف السائدة في تلك الحضارات الماضية، من عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، لذلك وجب العمل على حمايته وضمان سلامته بكل الطرق والوسائل القانونية والتقنية.

⁵³–<http://www.isesco.org>.

المحاضرة الخامسة: تاريخ الصيانة والترميم.

مرّت عمليات الصيانة والترميم بفترات متعددة ومختلفة، على حسب الحقب والفترات التاريخية المتعاقبة، بحيث اختلفت وتنوعت مستوياتها وتقنياتها وتدخلاتها وأساليبها من فترة إلى فترة، متخذة من كل فترة مرحلة سالفة منطلقاً جديدة لعمليات مستجدة في عمليات الصيانة والترميم.

1- عمليات الصيانة والترميم عبر التاريخ:

1-1- فترة ما قبل التاريخ:

عرف الإنسان القديم عمليات ترميم وإصلاح ما قد تلف، منذ أن عرف حياة الاستقرار حيث كان يبني لنفسه مساكن قد شيدها من جدوع النخيل أو الأشجار وقام بتسقيفها بسعف النخيل أو النباتات الجافة المختلفة، وغطى سطحه الخارجي من الطين لسد الفراغات، بحيث توصل الى تشييد منازل أكثر صلابة وقوة من سابقتها، بعد أن إهتدى إلى مواد جديدة، كالطوب اللبن المخلوط بالطين، وعندما تتعرضت هذه المنازل الى التلف والتدهور، بفعل الظروف الطبيعية أو الحرائق، يحاول بذلك أن يعيد بناء هذه المنازل أو إصلاح ما قد تلف من أجزائها كرد فعل لا إرادي لوقاية نفسه من العوامل المهددة له، كما عرف كيف يرقّع ثوبه ويصلح ما قد تلف من أدوات الصيد أو الطهي وغير ذلك من الأدوات التي كان يستخدمها في الأنشطة اليومية المختلفة⁵⁴.

1-2- الفترة القديمة:

1-2-أ- المصريون:

عرف المصريون كيف يحافظون على أجساد موتاهم من التلف، حيث كانوا يقومون بتحنيط هذه الممياآت، ذلك بإستخراج أحشاء الموتى وباقي الأجزاء سواء داخل الجمجمة أو داخل القفص الصدري لأنها لو تركت سوف تسبب العفن والتلف، ومن أجل الحفاظ على

⁵⁴ عبد اللطيف سلمان، تاريخ الفن والتصميم، الفن قبل التاريخ، الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا، سوريا، 1999م، ص:

هذه المبيئات وحمائتها من التأثيرات والمضاعفات الجانبية، قام الفراغة بصب الزيوت والمواد الدهنية الراتنجية الساخنة لسد مسامها حتى لا تتعرض للتلف⁵⁵.

كما وأدرك الفراغة تأثير الظروف الجوية، خاصة الحرارة والرطوبة على النقوش الجدارية الملونة بالأكاسيد المعدنية التي تزين مقابريهم ومعابدهم، لهذا قاموا بتغطية هذه النقوش الملونة بطبقة من زلال البيض لحماية هذه الألوان من التلف، علما أن مادة زلال البيض تحافظ على بريق وجمال الألوان وتجعلها في حالة جيدة، بحيث كانت تركيبتها⁵⁶:

- مكونات زلال البيض:

- الماء
- الألبومين
- مواد زيتيه ودهنية:
- ليسيثين: نسبة ضئيلة.
- مواد معدنية: 0,7.
- مواد مختلفة: 2,3.

كما استخدم المصريون المواد الراتنجية الطبيعية الساخنة في بعض أثاثهم الجنائزية والتمائيل المصنوعة من الخشب، بهدف حمايتها من التلف بسبب ارتفاع الرطوبة في البيئة المحيطة وهجوم الحشرات والكائنات الدقيقة⁵⁷.

شيد المصريون القدماء معابدهم ومقابرهم وأهراماتهم على أراضي جافة واستخدموا فيها أجود أنواع الحجر، حيث تميزت بخصائص فيزيائية وكيميائية فعّالة، لكن بمرور الزمن، تعرضت هذه المنشآت الى التلف والاهتراء، مماّ وجب واستدعى عليهم إجراء عمليات ترميم وإصلاح ما قد تلف منه، ومن بين الأعمال الترميمية التي قاموا بها، ترميم وإصلاح تماثيل أبو الهول الذي كان يتعرض باستمرار إلى عوامل التلف الطبيعية خاصة الكتلان الرملية التي كادت تغطي بعض معالمه، بالإضافة تعرضه للتغيرات المفاجأة لمعدلات درجات

⁵⁵- أحمد إبراهيم عطية، عبد الحميد الكفافي، المرجع السابق، ص: 17.

⁵⁶- نفسه، ص: 18.

⁵⁷- نفسه، ص: 20.

الحرارة والرطوبة، والتأثيرات الضارة للأمطار، مما إستلزم القيام بإصلاحات للأجزاء التالفة وتنظيفه دوريا ويوميا من الأتربة وتشيد حوله سورا من الطوب اللبن لحمايته⁵⁸.

استخدم المصريون في عمليات الترميم مواد كيميائية مختلفة في مصادرها وطبيعتها، (نباتية-حيوانية)، وبعض المواد والراتينجات الطبيعية مثل: شمع النحل والدمارا والماسستيك والزيتو الطبيعية المجففة والغراءات الطبيعية مثل الغراء الحيواني وغراء السمك⁵⁹.

1-2-ب- عند اليونان والرومان:

قام اليونان والرومان بإصلاح منشآتهم الضخمة التي تعرضت للتلف بسبب الظروف الطبيعية أو البشرية، وحافظوا على التحف الفنية التي كانت تضمها تلك المنشآت، وكان الفنانون والمهندسون يقومون بأعمال الترميم والإصلاح ما قد تلف، ذلك لأنهم على دراية بطبيعة العمل الفني، وما به من زخارف مختلفة، لهذا حضى الفنان المرمم بمكانة راقية في المجتمع، إذ يعتبر المسؤول عن حماية التراث القومي⁶⁰.

إلا أن ترميمهم لم يكن ناجحا، ذلك بسبب غياب أسس علمية وممنهجة في عملية الترميم، مثل: ترميمهم لصور الفريسكو الملونة التي كانت تزين جدران المنشآت المعمارية، إذ قاموا بنزع مساحات كبيرة من طبقة الألوان، وأجزاء من الطبقات التي تقع أسفلها في قطعة واحدة، مما أدى الى تعرض هذه الصور للتلف علما أن مثل هذه العمليات تحتاج الى دقة ومهارة عالية⁶¹.

1-3- الفترة الوسيطة:

ظهرت في هذه الفترة طائفة سميت بالفنانون المرممون (artists restoration)، حيث عملت على إعادة تلوين معظم الأيقونات وأعمال النحت الفنية التي وجدت داخل الكنائس مثل: السيدة العذراء وهي تحمل ابنها المسيح، حيث قاموا بإضافة ألوان جديدة إلى تلك الأعمال الفنية ومخالفة الألوان الأصلية، اعتقادا منهم أن هذه المنحوتات تمثل رموز دينية يجب أن تبدو في أجمل صورة، وبألوان جديدة ومشرقة، وظلت هذه التقاليد الفنية متبعة في ترميم وإصلاح الأعمال الفنية الدينية، هذا ما أنعكس سلبا على تلك المقتنيات الفنية، وجعلها

⁵⁸ - أحمد إبراهيم عطية، عبد الحميد الكفافي، المرجع السابق، ص: 25.

⁵⁹ - نفسه.

⁶⁰ - <http://gallica.bnf.fr>.

⁶¹ - Ibid.

تفقد أصالتها بسبب تشويه عناصرها الزخرفية وموضوعاتها الفنية، حيث اختفت تحت طبقات سميكة من الورنيش الراتنجي والألوان الجديدة التي استخدمها المرممون⁶².

- في القرن 13م حتى أواخر القرن 14م، قاموا في إيطاليا بترميم المنحوتات الحجرية التي تمثل مظاهر دينية وديوية، ذلك بتغطيتها بطبقة من الورنيش والألوان، حتى تبدو لامعة باعثة السرور في نفوس المشاهدين، وفي أواخر هذا القرن اصدر المسؤولون الإيطاليون تعليمات بإعادة تلوين هذه المنحوتات بالأكاسيد الذهبية، حتى تبدو لامعة حين تسقط عليها أشعة الشمس⁶³.

- في القرن 15م أدرك المرممون الإيطاليون بأن تلوين هذه المنحوتات بالألوان المختلفة، يفقدها الكثير من قيمتها الفنية والتاريخية، حيث اكتفوا بتنظيف أسطحها من الأتربة والأملاح التي علقت بالأسطح⁶⁴.

- في القرن 17م بدأت تتطور أعمال الصيانة والترميم، بحيث طبق نموذج على مخطوطة volpato، وهي الآن محفوظة في المتحف البريطاني⁶⁵، حيث سجلت فيها مراحل ترميم المقتنيات الفنية، خاصة صيانة اللوحات الزيتية، وهي كالتالي:

- 1- تنظيف اسطح هذه اللوحات من الأتربة.
- 2- ازالة طبقات الورنيش التي تعرضت للتلف واصبح لونها داكن.
- 3- تقوية مبدئية للوحات الزيتية المراد علاجها.
- 4- تقوية نهائية لكل أجزاء هذه اللوحات.
- 5- وضعها على حامل جديد من قماش الكتان.

- في الصين قاموا بترميم أواني البوليستين، وسجلوا أسماء المواد اللاصقة التي استخدموها في ترميم الأواني الفخارية والأساليب العلمية التي اتبعوها وهي:

دقيق القمح المخلوط بماء الجير لعمل عجينة تلصق بها أواني البوليستين المكسورة، كما استخدموا دقيق الأرز الممزوج ببياض البيض - عصير شجرة المشمش - الذي يتحول الى راتنج لاصق مع مرور الوقت.

⁶² - <https://ar.unesco.org>

⁶³ - <http://gallica.bnf.fr>.

⁶⁴ - Ibid.

⁶⁵ - [http:// www.International.icomos.org/Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm).

نظرا للتطور الملحوظ في أعمال الصيانة والترميم في هذا العصر أصبح المرمّمون يهتمون بالمحافظة على القيمة الفنية والتاريخية لهذه المقتنيات والمنشآت، حيث بدأ المرمّمون عند قيامهم بأي عملية ترميم بالعناصر الزخرفية والمعمارية التي تعود الى عصر واحد، وعند الانتهاء من علاجها، ينتقل المرمّمون الى علاج العناصر الزخرفية والمعمارية التي تعود الى العصر الذي يليه، من أجل المحافظة على الطرز الفنية والمعمارية التي يضمها ذلك التراث الأثري⁶⁶.

- القرن 18: قام العديد من المرمّمين في الكثير من البلدان الأوروبية، خاصة في ألمانيا وفرنسا ببذل جهود كبيرة في سبيل علاج المنشآت الأثرية وحمايتها من التلف الذي ألحق بها، ومن بين هذه المنشآت الكنائس - القصور - المنازل القديمة، وما تضمه هذه المنشآت من مقتنيات وتحف فنية مختلفة، حيث كان المرمّمون آنذاك يتبعون أسلوبا فنيا موحدا في ترميم وعلاج هذه التحف والمنشآت ويتمثل هذا الأسلوب الفني في⁶⁷:

- ضرورة علاج العناصر الزخرفية والمعمارية ذات التلف الشديد، والتي هي في أمس الحاجة للعلاج وترك الزخارف والعناصر المعمارية التي هي في حالة جيدة، كما أكدوا على مبدأ هام وهو المحافظة على القيمة الفنية والتاريخية والجمالية للتحف الأثرية.

1-4- الفترة الحديثة:

تتجسد هذه المرحلة التاريخية بداية من القرن 19م، حيث إنتقل المرمّمون في هذه الفترة الى مرحلة أكثر تطورا ونضجا، ذلك عندما ظهر الباحث الذي يهتم بعلاج وصيانة هذه الاثار وتلك المقتنيات على أسس علمية ومعرفة تامة بقيمتها التاريخية والفنية والذي أطلق عليه اسم (conservateur) أي المتخصص في علاج وصيانة الأثار، ومع مرور الوقت بدأت الهيئات الحكومية والجامعات الأوروبية، تهتم بإنشاء المعامل المتخصصة في علاج وصيانة الأثار، وفحص مكوناتها المختلفة وتحديد طبيعة التلف باستخدام الأجهزة العلمية الحديثة بالإضافة الى التعرف على أهم الخصائص التي تتميز بها المواد الأثرية⁶⁸.

⁶⁶ - Jokilehto (J), A history of architectural conservation, University of York, England, 2005, p:12.

⁶⁷ - <http://www.international.icomos.org/Fvenis.htm>.

⁶⁸ - <http://gallica.bnf.fr>.

- 1900م: أنشأ أول معمل متخصص لفحص المواد الأثرية باستخدام الأشعة السينية.
- 1921م: أنشأ بالمتحف البريطاني معمل لفحص وصيانة الآثار، إحتوى هذا المعمل على عدة أقسام مختلفة، تهتم بترميم وصيانة الآثار العضوية والغير العضوية، وفحص مكوناتها المختلفة فحصا دقيقا باستخدام الأشعة السينية وفوق البنفسجية والميكروسكوبيات ذات قوى التكبير المختلفة⁶⁹.
- 1930م: أنشأ معملين هامين لصيانة الآثار أحدهما في متحف الفنون الجميلة بمدينة بوستن الأمريكية، والثاني بمتحف اللوفر بفرنسا، وفي نفس السنة أنشئ مركز هام لبحوث وصيانة الآثار داخل معهد doenere institue بمدينة ميونخ الألمانية، كما تم إنشاء مركز مماثل في هذه السنة داخل معهد tauber institue بألمانيا الغربية⁷⁰.
- 1945م: أنشأت ألمانيا أول جامعة بها معهد متخصص في دراسة علوم صيانة الآثار على أسس علمية وفنية وتطبيقية، كذلك في نفس السنة أقيم أول مؤتمر في مدينة روما الإيطالية يهتم بصيانة الآثار، ويبحث عن الأسس العلمية والتطبيقية التي يجب على المرممين إتباعها عند القيام بعملية ترميم وصيانة الآثار، كما تم إنشاء منظمة اليونيسكو في لندن وكانت تسعى الى حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه⁷¹.
- 1946م: انشئ المجلس الدولي للمتاحف في روما⁷².
- 1950م: انشئ المعهد الدولي لصيانة الأعمال التاريخية والفنية، حيث يعتبر هذا المعهد من أهم المعاهد الدولية التي لها دور هام في مجال تطوير وصيانة الآثار.
- 1959م: أنشأت روما أهم مراكز صيانة الآثار وأكثرها نشاطا، وقد سمي بـ: المركز الدولي لدراسة صيانة الآثار وترميم المقتنيات الثقافية⁷³.
- 1961م: أقيم أول مؤتمر دولي في روما لدراسة أسباب تلف الأحجار وطرق علاجها.
- 1974م: أنشأت القاهرة أول قسم في الوطن العربي متخصص في تدريس علوم صيانة الآثار بكلية القاهرة.

⁶⁹ - <http://gallica.bnf.fr>.

⁷⁰ - Ibid.

⁷¹ - <https://ar.unesco.org>

⁷² - <https://www.wipo.int>.

⁷³ - <https://www.iccrom.org>

شارك فيه مهندسو العمارة والفنانين، يعد أول ميثاق حدد لنا المبادئ الأساسية لصيانة المباني التاريخي وحمايتها، ومن أهم نتائج هذا المؤتمر ما يلي:

1- إحترام التسلسل الطرزي للمباني وفق إحترام القيمة الفنية والتاريخية، مع ضمان استمرارية حياة المعلم الى أطول فترة ممكنة وضمان إعادة الاستخدام.

2- إحترام المباني القديمة أثناء انشاء المباني الحديثة وتنظيف محيط المعلم اضافة الى التعاون المشترك بين مختلف الدراسات قبل ترميم مشاريع الترميم من خلال القيام بالتوثيق بمختلف أنواعه (جرد - إحصاء - صور-وثائق-خرائط).

2- تاريخ تطور مفاهيم المحافظة على التراث الأثري (الصيانة والترميم):

لقد تباين الاهتمام بالحفاظ على التراث الثقافي بين العاطفة والحنين إلى الماضي، وبين العقلانية وضرورات الحاجة المنفعية في التواصل مع الماضي⁷⁴، ويرى بعض الباحثين أن الحضارة العربية الإسلامية قد أسست منذ القدم وبأسلوب عقلائي، من خلال تشريعات ونظم الحياة فيها، مفهوم الحفاظ على النسيج العمراني والمعماري الثقافي بشكل عام، وكان ذلك ظاهرا في الإبقاء على إنجازات الحضارات السابقة للإسلام بنفس القدر الذي عنى به الحفاظ على منجزات الحضارة الإسلامية، فقد أرست هذه الشريعة قواعد فقهية في إحياء الأرض الموت، والإقطاع، والحمى، والإرفاق، وأسس ما يعرف بالوقف، وهو تنازل شخص أو مؤسسة عن ملك للمصلحة العامة، على أن يكون الانتفاع بالعقارات الموقوفة ساري المفعول بشكل دائم طبقا لشروط الواقف من حيث الاستعمال والمنفعة، وهذا لا يتحقق إلا بالحفاظ على العقار الموقوف، لدى فإن التواصل الحضاري يعدّ أساسا ضروريا في حماية الممتلكات الثقافية التي تعود إلى مجتمعات مختلفة من الزوال والتغيير⁷⁵.

إلا أنّ الكثير من الممتلكات الثقافية العالمية سواء كانت إسلامية أو غيرها قد تعرّضت في مراحل مختلفة من الحقب التاريخية السابقة للهدم وإعادة البناء، وقد استخدمت مصطلحات تمّ تداولها والعمل بها مثل الحفاظ والترميم والتجديد والإضافة والرفع والقلع

⁷⁴ - Unesco, Conservation des sites et des mobilier archéologiques principes et méthodes, étude et documents sur le patrimoine culturel, p :2.

⁷⁵ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:08.

والنصب والهدم وإعادة البناء، وهذا ما سيجده القارئ في كتابات الأزرقى⁷⁶، والنعمي⁷⁷، والمقريزي⁷⁸، وابن خلدون⁷⁹، ودهمان⁸⁰ وغيرهم⁸¹، ولكن من الملاحظ أن مفهوم الحفاظ المطلق على القيم الرمزية والفنية والمعمارية لم يكن سائداً في كثير من الحالات⁸²، وذلك في ظل الاحتياجات الوظيفية والمنفعية المختلفة، وحتى فيما يخص المباني التي تتميز بأهمية عالية، وهناك أمثلة لا حصر لها حول هذا الموضوع، يذكر منها ما بينه الأزرقى⁸³ في هدم الكعبة المشرفة وتوسّعاتها بإضافة الحجر إلى بنائها على يد عبد الله بن الزبير (63-73هـ/682-692م) مع الاحتفاظ بالقواعد التي شيّدت زمن إبراهيم عليه السلام، وقد حدث ذلك بالرغم من الأهمية العظيمة لهذا المعلم التاريخي والديني والرمزي لدى المسلمين.

تسارع الاهتمام بشكل ملحوظ في حماية الممتلكات التاريخية، خاصة في المباني والمدن التاريخية بعد الثورة الصناعية، التي أدت إلى تطورات كبيرة في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ونظراً لسرعة التحولات التي حدثت في مراحل زمنية محدودة نسبياً، فقد نتج عن ذلك تغيرات عمرانية مفاجئة وخاصة في مراكز المدن، لقد تسببت التغيرات الاقتصادية في العقدين الأخيرين، الناتجة عن تحول وسائل الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات، في تحولات كبيرة على التراث العمراني، وقد اتسعت رقعة هذه التحولات في غياب استراتيجيات وسياسات محددة وبرامج فعالة تحول دون فقدان هذا التراث أو الحد من

76 - محمد الأزرقى، أخبار مكة وما جاء بها من الآثار، ج1، تح رشدي ملحس، دار الأندلس، بيروت، لبنان، 1983م، ص:25.

77 - عبد القادر النعمي، الدارس في تاريخ المدارس، أعد فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990م، ص:14-15.

78 - أحمد المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخط والخط، بدون تاريخ النشر، دار صادر، بيروت، لبنان، ص:323.

79 - عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، الفصل 9 و10، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت، ص:448.

80 - محمد دهمان، في رحاب دمشق، دار الفكر، دمشق، 1982م، ص:39.

81 - العابد بديع، الحفاظ المعماري في الحضارة العربية الإسلامية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أيسيسكو، الرباط، 2010م، ص:94.

82 - عبد القادر نسمة والتونى، الحفاظ الغير المكتمل، المؤتمر التاسع للمعماريين المصريين، التراث المعماري والتنمية العمرانية، القاهرة، 1999م، ص:7.

83 - العابد بديع، المرجع السابق، ص:82.

تدهوره⁸⁴، إذ أنّ قوانين وأنظمة الحفاظ أنتت في وقت متأخر في الدول المتقدمة، أمّا في الدول النامية فما زال كثير من قوانينها غير فعّال أو بالأحرى ما زالت المباني مساهمة ومشرفة لأعمال الهدم والترميم "المدمر" في بعض الأحيان إضافة إلى أنّه نادرا ما يتوفّر مرمّمون ملّمون بتقنيات هذا العمل التخصصي وطبيعة المهنة والثقافة المادية والمعنوية المجسّدة في الممتلك العمراني والطبيعي، إذ لا تزال تود فكرة الترميم بمعنى التجديد أكثر من مفاهيم الصيانة والحفاظ.

لقد بدأت تظهر أعراض وأمراض جديدة على المدن والمباني التاريخية⁸⁵، وأصبح النظام الاقتصادي للمجتمعات الأوروبية يعتمد بالتحديد على الصّناعة بدرجة أولى بدلا من الزراعة، وتبع ذلك تحول في أسلوب العمل والانتقال والهجرة وزيادة الكثافات السكانية في مناطق محددة، وتغير في البنى التحتية وشبكات المواصلات وغيرها، وظهرت الآلة وما تبعها من تلوث بيئي واهتزازات وتأثيرات كيميائية على المباني القائمة، وليس من الغريب الحديث عن أوروبا في هذا المقام، إذ كانت في القرنين السابقين مسرحا للنظريات والمقترحات المختلفة لمعالجة مشكلاتها المتعلقة بحماية تراثها والاحتفاظ في الوقت نفسه بالتقدم الصناعي وما تبعه من تطور تكنولوجي⁸⁶.

قد عمّت بعض الأساليب الغربية التي تدعو إلى إعادة تنظيم المراكز التاريخية وتأهيلها كي تصلح لمتطلبات العصر المتجدد، وطبق ذلك في كثير من المدن الإسلامية، تمّ من خلالها تفرغ جزء مهم من المباني والساحات والفراغات التاريخية بهدف توسعة مبان دينية أو شق طرق تخترق المراكز التاريخية القديمة، ممّا ساهم في تقطيع أوصال النسيج العمراني

⁸⁴ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:08

⁸⁵ - [http:// www.International.icomos.org/Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm)

⁸⁶ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:09.

التاريخي في قلبه النابض⁸⁷، فتعارض هذا النهج مع طبيعة تكوين العضوي الناتج عن تفاعلات طبيعية واجتماعية وثقافية مجتمعة⁸⁸.

لقد زاد الاهتمام بقضايا التراث الثقافي والطبيعي في المرحلة المعاصرة لأسباب عديدة، منها تنامي المشكلات التنظيمية داخل المناطق التاريخية، والتي سببت لها إلى حد كبير المخططات التنظيمية، فظهر نتيجة لذلك الاكتظاظ العمراني وتلوث البيئة وتدهور أوضاع المباني والتشوه البصري في كثير من المدن، وتشكل التوجّهات الاقتصادية في معظم الدول العامل الأساسي في تحديد السياسات والخطط المتعلقة بتشجيع السياحة وترميم الآثار وتأهيل المواقع التاريخية، وقد نجم في كثير من الأحيان صراع اجتماعي بين سكان المناطق التراثية والسياح من جهة، وبين المجتمعات المحلية والسلطات التنظيمية من جهة أخرى⁸⁹.

نتيجة للمشكلات التي تتعرض لها المراكز التاريخية فقد أصبح من الضروري تحديد معايير ومناهج تحدد وسائل الحفاظ على هذه الممتلكات بما يضمن حمايتها واستمرارية نشاطها بشكل فعّال، بما تعبر عن هوية ثقافية ومادية للمجتمعات التي تسكنها⁹⁰.

قد كان لبعض المؤرخين والمنظرين أمثال فيكتور هوجو تأثير نظري واضح على مستوى العالم في مواجهة أعمال الهدم وإعادة البناء والتخطيط الجديد في مراكز المدن خلال قرن التاسع عشر، ولا تزال تتردد عبارة هوجو الشهيرة Hugo "إن الكتاب المكتوب من العمارة لا يعكف عن الحديث عن الأشخاص الذين سكنوا وأحبوا هذه المدينة في كل المراحل التاريخية التي عاشوها فيها، وهكذا تبقى المدينة الشاهد الصادق الوحيد والذي يمكن من خلاله قراءة الفكر لشعب ما"⁹¹.

87- أحمد إبراهيم عطية، عبد الحميد الكفافي، المرجع السابق، ص: 68.

88 - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص: 10.

89 - أحمد إبراهيم عطية، عبد الحميد الكفافي، المرجع السابق، ص: 68.

90- عبد القادر الريحاوي، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار، دمشق، 1972م، ص: 10.

91 - Hugo, v, Ware Against Demolishers, Edizione Stampa Alternativa, Viterbo, 1993, p:11.

تحدث رسكن Ruskin، الشهير في حماية الممتلكات الثقافية ومحاربة تزوير المعالم التاريخية، داعياً إلى الحفاظ على جميع مكونات المدينة ونسيجها التاريخي دون استثناء، فقد رأى أنّ المباني السكنية المتواضعة والبسيطة تعكس الواقع الذي كان الناس يعيشون فيه، إذ إنّها عبارة عن مجموعة عناصر تشترك مع بعضها لأنّها مكوّنة من أجزاء مختلفة ذات علاقة وثيقة ومتجانسة فيما بينها، ليست مكوّنة فقط من تلك المباني ذات القيمة الاستثنائية العالمية، ويرى رسكن أنّ المدينة لا تمثل نفسها في حقبة زمنية واحدة ولكنّها تراكم تاريخي لحضارات أناس مختلفين، لهم أفكارهم وأذواقهم المتعاقبة مع الزمن، لذا فقد قاوم رسكن بشدة أعمال الترميم التي كانت تقام بهدف تعميم طابع معماري واحد ليحل ما بقه من طابع آخر⁹²، وحارب أيضاً الأساليب السائدة التي اتبعت في عصره والداعية إلى الحفاظ على ما يسمى وحدة الطراز عندما كان الترميم يركز على عصر واحد فقط من تاريخ المبنى مع إهمال المراحل المتعددة الأخرى وعدم احترامها⁹³.

أمّا فيوللي - لودوك Viollet-le-Duc وهو أحد أهم الخبراء في مجال ترميم المباني التاريخية في أوروبا في القرن التاسع عشر، فقد تحدّث بشكل خاص عن أساليب ونظريات تدعو إلى سبل ترميم المباني التاريخية، وعدّ Riergl حذف حلقة واحدة من سلسلة التقدّم مساوياً ضياع المعرفة فيما يتعلق بحياة من سبقنا وأنّ الترميم يهدف إلى تزييف أو وقف العملية التراكمية لثقافة المادة التي تضيف باستمرار - مع مرور الزمن - مخزوناً جديداً على السياق المعماري والأثري والحضري⁹⁴، وهذا يدعو إلى الحفاظ المطلق على الوضع القائم وجعله واجباً مشروعاً وحقاً في نقل المعلم أو الوثيقة كاملة إلى المستقبل بغض النظر عن طبيعة وجودة المواد المكوّنة⁹⁵.

⁹² - Ruskin,j, The Seven Lamps of Architecture, New Yourk, Dover Publication, 1989,p :07.

⁹³ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:10.

⁹⁴- Giamb Bruno,C, Toward Urban Dimension of conservation(trans), Alliena Editrice, Firenze, 2002, p:63.

⁹⁵ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:15.

يخضع التعريف الحالي لمادّة الترميم بما يشمل تخصصاته المختلفة مثل: الترميم الأثري، والترميم المعماري، والترميم الحضري، وترميم المواقع الطبيعية⁹⁶، لجدل حاد نظرا للمتغيرات التي طرأت مقارنة مع ما كان متعارفا عليه تقليديا، ممّا يزيد الحاجة إلى إعادة نظر في توضيح هذا المفهوم⁹⁷.

يفسّر الترميم لغويا بإصلاح الشيء وتحسينه- سواء كان مبني أو مقتنيات أثرية غير معمارية- وإعادته إلى وضعه السّابق قدر المستطاع، والوصول إلى الشكل الأصلي يخضع إلى آراء واجتهادات متباينة حول الطّابع والتكوين التاريخي، لذا فإنّ الممتلك قد يصبح عرضة للتغير والتحول التدريجي والإزالة جزئيا أو كليا، شكلا ومادّة، أمّا الحفاظ على الممتلك فهذا يدل على وقاية الناتج النهائي من أجل حمايته وبقائه وديمومته المستقبلية⁹⁸.

ينبغي- من هذا المنظور- أن يعمل "الترميم" على توفير الحد الأقصى الممكن من الحفاظ على المادة وذلك باحترام كل الإضافات التي تراكمت مع الزمن، كما سبق ذكره⁹⁹، إذ إنّ الحفاظ يعدّ سلسلة عضوية من العمليات التقنية التي تحقّق من خلال تكامل المواد والقيم الثقافية المكونة، أما مفهوم الحماية فيتعلق بالأعمال الوقائية التي تحول دون أسباب التدايعات الفيزيائية للمادة، وذلك بهدف العناية بكل ما يحمل من خصائص ومواصفات تراكمت عليه عبر الزمن.

يعدّ التأهيل عملا أساسيا لديمومة البناء، إذ يؤدي إلى استمرارية في تركيبته الفيزيائية بشكل يضمن الحفاظ عليه من خلال استعماله، ويفضل أن يكون الاستعمال مماثلا لما كان بالأصل أو جديدا يتناسب مع التوزيع الفراغي القائم، يمكن أن يتحقق ذلك من خلال استحداث وسائل وتجهيزات صحية وتقنية وتأثير ملائم¹⁰⁰، كي يصبح المبنى قابلا لوظيفته

⁹⁶- Vassallo, E, Historic Centrs 1861-1974(trans), in Restauro, n°19,Maggio-Giugno1975, Napoli, 1976, p:5.

⁹⁷ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:11.

⁹⁸ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:11.

⁹⁹- Thierry Verdel, Géotechnique et Monument Historique, Institut national, polytechnique de Lorraine, école de Mines Nancy, 1993, PP: 295-297.

¹⁰⁰ - [http:// www. International. icomos.org /Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm).

المستحدثة ومن ثم لتواصل بقاءه ونقله للمستقبل، وقد عدّ دتسي- باردكسي -Dezzi Bardeschi، المؤرخ والمنظر في علوم الترميم، أنّ عمليات الصيانة ليست كافية من أجل الحفاظ على المعلم الأثري فحسب- وإن كان هذا الأمر يمثل حاجة ضرورية- ولكن على المشروع أن يكون متكاملًا مع عناصر تساعد على ديمومته، مثل وسائل تقنية وتجهيزات وأثاث، ومن ثم بقاءه بشكل فعّال وظيفيا واقتصاديا واجتماعيا، مع وجوب تمييز العنصر الجديد الذي يمكن اضافته لأغراض الضرورية بطابع مستقل وبمفردات واضحة المعالم ومعبر عن ثقافة وليدة عصرها، ولذا فإننا نستنبط مصطلح "التأهيل المحافظ" الذي ينتج عمليتين: الأولى تحقق الحفاظ الأكبر على المادة والسياق المحيط من أجل نقلها للمستقبل، والثانية تضيف عناصر مكّلة ذات جودة تضاهي الثقافة المعاصرة في التصميم، وهذا التعريف ينسجم مع أفكار (دتسي) الذي يرى نجاعة الترميم عندما ينتج عن مجموع عمليتين منفصلتين: ترميم = مشروع الحفاظ على الوضع القائم (قيمة موروثه) + المشروع الجديد (قيمة مضافة)، وهذا يتفق أيضا مع (بويتو) Boito في أول وثيقة إيطالية للترميم سنة 1883م، إذ حرص أن لا تكون العناصر المضافة مبهمة أو مكررة بشكل مشابه أو مقلد لعناصر مشتقة من ماضٍ "لا رجعة له"، وأن تمثل الإضافات شاهدا نموذجيا على زمننا وثقافتنا الحديثة، ويكون ذلك بمثابة مرآة تتكلم وتشهد على قيمنا المعاصرة لتؤرخها مستقبلا طبقا لمستجداتها الأصلية¹⁰¹.

قد تواصلت المناقشات والجدل حول مفاهيم الترميم والحفاظ في القرن العشرين وفي بداية القرن الواحد والعشرين، حيث تحولت النظريات المختلفة إلى وثائق وطنية ودولية تدعو إلى حماية التراث (بمفهومه العام) وتحدد المفاهيم الأساسية للعمليات المختلفة التي تتعلق بتنظيم المدن وترميم المباني التاريخية، إذ سادت حديثا مصطلحات كثيرة في مجال الترميم المعماري واستفاض الباحثون في تفسيرها حسب وجهات نظرهم في الفلسفات والأفكار والثقافات، وقد ركّزت منظمة اليونسكو من خلال الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها بشأن

¹⁰¹-Thierry Verdel, op.cit, PP : 295-297.

حماية التراث الثقافي والطبيعي في مؤتمراتها وتوصياتها الدولية على توضيح المصطلحات المعنية بهذه المواضيع.

ظهرت مصطلحات جديدة في تصنيف التراث مثل: التراث الأثري، والآثار المنقولة وغير المنقولة، والقيمة الفنية والمعمارية والرمزية، وظهرت مصطلحات فنية تشير إلى الوسائل المتاحة (الممنوعة والمسموح بها) للتعامل مع المناطق والمباني التاريخية، نذكر منها: الوقاية، المحافظة، الحماية، التقوية والتدعيم، الصيانة، الترميم المحافظ، الترميم، التأهيل، إعادة الاستخدام، الإكمال، التحديث والتجديد، إعادة البناء¹⁰².

قد تعددت أساليب تعريف هذه المصطلحات طبقاً لكل مفهوم، وظهرت محاولات عديدة لإيجاد صيغة مشتركة بين الدول، وما زال النقاش والجدل قائماً¹⁰³، وتوالت على ذلك الدراسات والأبحاث المعمقة في مستويات الحفاظ على التراث¹⁰⁴، فنشطت في النصف الأخير من القرن العشرين مؤسسات عديدة غير اليونسكو، مثل (المركز الدولي لدراسات صون الممتلكات الثقافية وترميمها، والمجلس الدولي للآثار والمواقع، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة ومرافقها) بتحديد الحماية على المستوى الدولي وذلك باعتماد التراث المعماري والمبني للدول تراثاً عالمياً ليس حكراً على أحد، وقد صيغت المفاهيم العامة لحماية التراث¹⁰⁵، وعقدت المؤتمرات ووضعت الاتفاقيات والتوصيات، وضعت اليونسكو بعض التعريفات المناطة بالتراث الثقافي والطبيعي¹⁰⁶، ففي التراث الثقافي جاء ما يأتي:

- الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكوينات ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.

¹⁰² - [http:// www.International.icomos.org/Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm).

¹⁰³ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:14.

¹⁰⁴ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:12.

¹⁰⁵ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص:17-18.

¹⁰⁶ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية المتعلقة بالتراث العالمي، الملحق رقم 1، باريس، 2005م، ص:55.

- التجمعات العمرانية المميّزة: مجموعة من المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.

- المواقع : أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجي¹⁰⁷.

أمّا القيمة العالمية الاستثنائية:

فهي الدلالة الفائقة التي يتمتع بها هذا التراث من الناحية الثقافية و/أو الطبيعية بحيث تتجاوز أهمية الحدود الوطنية وتصبح أهمية مشتركة للأجيال الحاضرة والمقبلة للبشرية جمعاء، وتكون حماية مثل هذا التراث ذات أهمية كبيرة للمجتمع الدولي بأسره، وقد وضعت اليونسكو أمثلة حول معايير تقدير القيمة العالمية الاستثنائية، وهي أن تتجلى في الممتلك تأثيرات متبادلة قوية جرت على امتداد مدة من الزمن أو داخل منطقة ثقافية معينة من العالم، تتعلق بتطور فن العمارة أو التكنولوجيا أو الصروح الفنية أو تخطيط المدن أو تصميم المناظر الطبيعية، ولكي يعد الممتلك ذات قيمة عالمية استثنائية يجب أن يستوفي شروط الأصالة من حيث الشكل والتصميم والمادة والجوهر والاستعمال والوظيفة والتقاليد والتقنيات ونظم الإدارة والمكان والمحيط واللغة وسائر أشكال التراث غير المادي والروح والإحساس، ويكون الممتلك أصيلاً إذا لم يشهد عمليات إعادة بناء البقايا الأثرية أو المباني أو الأحياء التاريخية إلاّ في ظروف استثنائية، كما لا تقبل عملية إعادة البناء إلاّ إذا استندت إلى الوثائق كاملة وتفصيلية ولا تقبل إطلاقاً على أساس الافتراضات¹⁰⁸.

أما على المستوى الوطني فقد استخدمت الدول المتقدمة في مجال حماية التراث ومنها الدول الأوروبية أساليب تنظيم عمليات الحماية من خلال تحديد المستويات والمسؤوليات

¹⁰⁷ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية...، المرجع السابق، ص:56.

¹⁰⁸ - نفسه.

والصلاحيات، فظهر هناك المستوى الوطني والذي أتى من خلال القوانين والتشريعات العامة ذات المفهوم السيادي ليعزز وسائل الحماية ويتحكم في مسارها ويوجه أساليبها، واستخدمت وسائل وآليات لتنفيذ تشريعات الحماية من خلال مخططات¹⁰⁹ وأنظمة على المستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي، إذ اتبعت هذه الدول أساليب تسلسلت في تدابيرها التنظيمية والفنية من ناحية التفاصيل لضمان إمكانية تنفيذ المخططات على أرض الواقع¹¹⁰.

تعتبر الصيانة والترميم من أهم الأعمال التي تحافظ على الآثار من التلف وضمان بقاءها لأطول فترة ممكنة، حيث كان في بداية الأمر مجرد أساليب يدوية بسيطة يستخدمها المرممين لإصلاح وعلاج ما قد تلف من الآثار الثابت والمنقولة، حيث كان هدفهم هو إعطاء طابع جمالي للآثار دون أخذ بعين الاعتبار لقيمتها التاريخية والفنية، ومع عصر النهضة وظهور نخبة من الباحثين والمعماريين والفنانين حاولوا وضع قواعد ممنهجة ومقننة، وجب مراعتها لضمان فعالية وظيفتها المنوطة بها.

¹⁰⁹ - Unesco, Conservation des sites..., op.cit, p :2.

¹¹⁰ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:13.

المحاضرة السادسة: أسباب تلف الآثار وأبرز الأخطار المهددة لوجودها.

تبعاً لمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها العالم، وبالضبط مع بداية القرن 19م أصبحت البشرية تولي التراث الأثري بكل أشكاله من مباني أثرية أو تاريخية ومواقع أثرية وحتى لقى أثرية مودعة أو مخزنة في المتاحف أهمية قصوى، ويرجع هذا التحول في ذهنية التعامل مع التراث إلى القيمة المضافة الذي حققها هذا المورد غير المتجدد للعديد من دول العالم، من تنشيط اقتصاديات الدول وتخفيض نسبة البطالة، هذا دون فضله الاجتماعي المتمثل أساساً في التبادل الثقافي وتحقيق فكرة تراث البشرية جمعاء، إلا أن هذا التراث يعاني من مجموعة من العوامل التي تهدد سلامته، ويمكن حصر هذه العوامل في محورين أساسيين الأول مرتبط بمحيط الأثر وبمعنى أدق بالعوامل الطبيعية التي يتعرض إليها الموروث الأثري، أما المحور الثاني والذي لا يقل تأثيره السلبي على سلامة هذا التراث عن العامل الأول، ألا وهو العامل البشري والذي تنتوع مظاهره وأشكاله ويبقى تصنيفه كأحد أهم عوامل إندثار واختفاء المواقع والمباني الأثرية، ولفهم أدق لخطورة هذه العوامل سنفتح هذه النافذة العلمية لأخذ تصور عام عن أهم مصادر التلف التي يمكن لها أن تهدد بقاء التراث الأثري وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية: **ماهي أهم مصادر التلف التي يعاني منها التراث الأثري؟**

1- عوامل التلف وتصنيفاتها:

إهتم الباحثون الأثريين خاصة منهم المهتمون بمجال الحفظ عامة وفي شقه المتعلق بالصيانة والترميم خاصة بدراسة أهم عوامل التلف التي يمكن أن تصيب التراث الأثري، بحيث خلص الباحثون إلى تقسيم عوامل التلف حسب مصادرها إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

1-1- العوامل الفيزيوكيميائية:

يمكن حصر العوامل الفيزيوكيميائية في بعض المظاهر المناخية التي توجد بشكل دائم في الطبيعة، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال عزلها، وإنما التعامل معها يكون بالحد من خطورتها، باتباع بعض الطرق العلمية والعملية، يمكن احصاء هذه العوامل تباعا في النقاط الآتية:

1-1- أ- الرطوبة¹¹¹:

تتأثر البقايا الأثرية سواء منها العضوية أو غير العضوية بالرطوبة، هذا العامل الذي يعتبره المختصون من أخطر العوامل حضورا في البيئة المحيطة بالأثار أو في الوسط المفتوح والذي نقصد من خلاله المحيط الطبيعي للأثر أو الوسط المغلق الذي يمكن فهمه على أنه المتحف أو أي مكان مغلق يستعمل لعرض أو تخزين البقايا الأثرية، وتتنوع مصادر الرطوبة حيث يمكن أن تكون نتاجا للتمديدات الصحية أو المياه الجوفية وكذا مياه الأمطار، أما في الأماكن المغلقة فالحديث يقودنا للحديث عن ظاهرة التكاثف والندى الناتج عن أجهزة التكييف، وتعدد مظاهر التلف الناتجة عن الرطوبة بأشكالها وحتى حسب طبيعة بنية الأثر المعرض للرطوبة، أما بالنسبة للمباني الأثرية المشيدة غالبا بالحجارة والطين فإن مياه الأمطار والمياه الجوفية وبحركتها المستمرة تؤدي إلى اتساع مسامات المواد الإنشائية المكونة للمباني وهو ما يؤدي إلى إتلاف الأساسات بسبب اختلال الأرضية التي تتركز عليها الأساسات، كما أن الملاط الذي يشد تماسك المبنى وبالحركة المستمرة للمياه وبتنوع مصادرها يفقد خاصية الإتصال¹¹²، مما يسمح ببروز مظاهر التلف كالشقوق والإنهيار، كما تنتسبب الأملاح التي تحملها مياه الأمطار المتسربة عبر جدران المباني الأثرية في جلب الأملاح التي تنفذ لمسامات الجدران هذه الأخيرة تتفاعل مع عملي الرطوبة والحرارة بفعل ظاهرة التجمد والتبلور فتصبح أحد أخطر العوامل المهددة لتماسك أجزاء البنايات الأثرية، وقد يتعدى الضرر الناجم عن الرطوبة العوامل الفيزيائية إلى المظاهر الكيميائية الناتجة عن

¹¹¹- محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص: 173.

¹¹²- نفسه، ص: 174.

التفاعل الكيميائي لبعض المحاليل المتراكمة على جدران المباني الأثرية، هذه التفاعلات ينتج عنها بعض المظاهر المؤثرة من أمثله العوامل الكيميائية: المياه الحمضية¹¹³.

1-1- ب- الحرارة:

تعدّ التغيرات المستمرة في درجات الحرارة ومعدلات الرطوبة من العوامل الفيزيوكيميائية المدمرة ويزداد تأثير عامل الحرارة عندما يكون التغير مفاجئًا ومتواصلًا، وتزداد حدة خطورة التغيرات المناخية بحضور عامل الماء، إذ يتسرب هذا الأخير إلى مسامات العناصر الإنشائية للمبنى ويتجمد عند درجة الصفر، ثم يعود إلى حالته الأصلية إذا ارتفعت درجة الحرارة ويبرز مظهر التلف في هذه العملية، أنّه كلما تشبعت الأحجار بالماء وتعرضت لظاهرة التجمد عند درجة الصفر يزداد حجم مقدار الماء 9% ويسبب الجليد ضغطًا عند هذه الدرجة يقدر بـ 6 كلغ/سم²، الجدير بالذكر أن التلف الناتج عن تجمد الماء في هذه الحالة يكون بسيط بسبب خاصية المرونة للجليد، لكن بمجرد انخفاض درجة الحرارة وارتفاع درجة البرودة إلى -5° يصبح الضغط 610 كلغ/سم² ويزداد حجم المسامات أكثر فأكثر¹¹⁴.

كما تسبب الحرارة عدة مظاهر تلف أخرى بالنسبة للمواد العضوية خاصة تلك الموجودة في الفضاءات المغلقة، إذ تسبب الحرارة إلى جفاف المادة العضوية المكونة أساسًا من نسب كبيرة من الماء وهو ما ينجم عنه انكماش المادة العضوية وبالتالي تشوهها ويختلف الأثر السلبي للحرارة باختلاف المادة، فمثلا إذا تكلمنا عن الورق مثلا فنلاحظ أنّ الورق غالبا ما تظهر عليه صورة تشوّهة وهي ظهور اللون الأصفر مع تصلب الورق، ويرجع المختصون هذه الظاهرة كنتيجة للجفاف الذي يؤدي إلى تقارب الألياف المكونة للورق، وفي هذا الصدد نؤكد أن الحرارة غير المتحكم فيها تعد من أخطر مظاهر التلف ولا يمكن حصر نتائجها السلبية في مثال أو مثالين لكن ما يتفق عليه المختصون أن التغير في درجة الحرارة

¹¹³- Torraca (G), Matériaux de construction poreux , Iccrom , Rome , 1986 , pp 39,40

¹¹⁴- Ibid, p 25.

والرطوبة يؤثر سلبا على كل التراث الأثري سواء العضوية منها والغير العضوية وأينما وجد، سواء بالهواء الطلق أو في الأماكن المغلقة.

1-1-ج- الضوء:

يصنف الضوء ضمن أكثر مصادر التلف تعقيدا، يعود ذلك أساسا أنه لا يمكن الاستغناء أو حجب هذا العامل، وللضوء مصدران إما ضوء النهار الناتج عن الشمس أو الضوء الإصطناعي المنبعث غالبا من المصابيح، لكن بقدر ما للإنارة من دور إيجابي في تيسير حياة الإنسان وإظهار جمال المباني الأثرية والتحف الأثرية، بقدر مالها من عواقب سلبية على سلامة التراث الأثري، وتصبح مصدر تلف خاصة بالنسبة للمواد العضوية، مما يتسبب في تغير حجمها وتغير لون التحف ذات الألوان¹¹⁵.

أما حول طبيعة الخطر الناجم عن الإنارة، فهو يمثل أساسا في الضوء المرئي، إذ هو جزء بسيط من الإشعاعات الكهرومغناطيسية أو الإشعاعات التي تحوي أشعة إكس (X) وأشعة (GAMA)، فبالرغم من اختلاف مصادر الضوء من طبيعية واصطناعية، إلا أن كلا المصدرين ينبعث منهما كمية من الإشعاع غير المرئي المتمثل في أشعة فوق بنفسجية وأشعة تحت حمراء¹¹⁶، ومن المظاهر السلبية للأشعة أنها إذا كانت الأشعة البنفسجية ذات أمواج قصيرة فإن خطرها يكون مباشر وكبير على التحف الأثرية، حيث يسبب تفاعلات كيميائية من شأنها أن تؤثر سلبا على سلامة التراث الأثري، أما الأشعة تحت الحمراء ذات الأمواج الطويلة تجعل تأثير الإنارة يتجلى في زيادة درجة الحرارة¹¹⁷، وبالتالي إضعاف قدرتها في المقاومة الميكانيكية، ويتسبب الضوء المباشر في إتلاف بعض أنواع الغراء أو الراتينج المستعمل في الترميم¹¹⁸.

1-1-د- التلوث:

¹¹⁵ - La Champagne de la Marne, La Conservation Préventive, CDT de la Marne, 2009, p. 03.

¹¹⁶ - Gob (A.), La Muséologie: Histoire, Développement, Enjeux actuels, Edition Armand calin, Paris, 2007, P 130.

¹¹⁷ - La Champagne de la Marne, Op. Cit, p: 03.

¹¹⁸ - Berducou (M.C.), La Conservation en Archéologie, ouvrage collectif, Edition Masson, Paris, 1999, p.374.

بدأ التلوث البيئي كمسكلة هامة تشغل عقول الأثريين في أعقاب التطور الصناعي والتكنولوجي، حيث تضمنت مصادر التلوث البيئي استخدام المبيدات والمركبات الكيميائية إلى جانب تزايد استخدام الطاقة وما ينتج عنها من ملوثات بأنواعها¹¹⁹، يعرف التلوث على أنه كل مادة يمكن أن توجد في الطبيعة بإمكانها أن تلحق الضرر بالإنسان وبيئته¹²⁰، وتأخذ هذه الملوثات مجموعة من الأشكال، قد نجدها على شكل جزيئات صلبة، كما نجدها على شكل سائل وعلى شكل غازات¹²¹، أما مصدر هذه الملوثات فهو يعود إلى مصدرين رئيسيين وهما: الطبيعة في حد ذاتها، أما المصدر الثاني فهو نتاج لنشاط الإنسان في بيئته¹²².

تصنف الملوثات إلى ملوثات أولية وأخرى ثانوية، وعادة ما تكون الملوثات الأولية هي المواد التي تصدر بشكل مباشر عن عمليات الحرق مثل غاز أول أكسيد الكربون المنبعث من محركات السيارات، وثاني أكسيد الكربون الناتج عن دخان المصانع أو حرق الوقود¹²³، وهي تظهر على شكل جسيمات عالقة في الهواء في الدخان والأثرية، ولها أثر سلبي خاصة على بعض المواد الحساسة كالأقمشة إذ تخترق الجسيمات بنيتها المرنة والهشة، وتعمل على كشط الألياف الداخلية للمادة خاصة عند عملية ثنيها¹²⁴، كما يحتوي الهواء على كميات من ذرات التراب التي تترسب على المباني الأثرية وبتلفها بالتدريج، وتزداد خطورة التراب حين يتكاثف بخار الماء عليه فتتشأ مراكز لردود الفعل الكيميائية¹²⁵.

¹¹⁹ - مصطفى السيد موسى، صيانة المخطوطات علما وعملا، علا الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م، ص: 42.

¹²⁰ - نفسه.

¹²¹ - كرونين (ج.) وروبينسون (و.)، أساسيات الترميم الآثار، تر: عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، دار العلمي، جامعة الملك سعود، السعودية، 2005م، ص: 55.

¹²² - Claverie (M.), L'Informatique au Service des Evaluations en Conservation Préventive dans les Musées, Mémoire Master1, Histoire de l'Art et Archéologie, Université Paris 1, 2012, p. 91.

¹²³ - Service du Patrimoine Culturel de la Fédération Wallonie-Bruxelles, Op. Cit, p: 04.

¹²⁴ - كرونين (ج.) وروبينسون (و.)، المرجع السابق، ص: 56

¹²⁵ - تقي الدين الدباغ ووليد الجادر وأحمد مالك الفتيان، طرق التقنيات الأثرية، كلية الآداب جامعة بغداد، العراق، 1983م، ص:

أما الملوثات الثانوية فهي لا تنبعث في الهواء بشكل مباشر، وإنما تنتشر في الهواء عندما تنشط الملوثات الأولية¹²⁶، أما بخصوص تأثير هذه الظاهرة على التحف الأثرية فهو ليس بالأثر المباشر، لكنه يظل عامل تلف لا يجب إهماله أو تجاهله، كما يعدّ الغبار من أخطر الملوثات الصلبة، حيث يترسب التراب فوق البقايا الأثرية بطرق مختلفة سواء من خلال تفاعل الشحنات الكهربائية الصغيرة أو بواسطة الالتصاق، ويكمن التأثير الكبير لهذه الظاهرة عندما تقوم طبقة التربة التي تغطي سطح الأثر بامتصاص الرطوبة وتحتفظ بها مما يسمح بالتآكل والتفاعلات الحمضية ونمو الكائنات الحية¹²⁷.

من أنواع التلوث نصلف التلوث الغازي، أين نجد أكسيد الكبريت (SOX) وهو أحد المركبات الكيميائية التي تنبعث من العمليات الصناعية المختلفة¹²⁸، كما أن التأكسد الزائد لغاز ثاني أكسيد الكبريت (SO₂) الذي عادة ما يحدث في وجود غازات محفزة مثل ثاني أكسيد النيتروجين (NO₂)، وأكسيد الأوزون يؤدي إلى ظهور حمض الكبريتيك (H₂SO₄) ومن ثم تكوين الأمطار الحمضية الناتجة عن التلوث الغازي¹²⁹، وهناك العديد من الغازات الأخرى والخطيرة على التحف الأثرية مثل كبريتيد الهيدروجين وكبريتيد الهانيدريد، التي تكون معرضة للتحلل عند ملامستها للماء فتنحدر إلى حامض كبريتيك، والذي له تأثير كبير على التحف الأثرية ويعمل على هدم بنية المواد الأثرية العضوية¹³⁰، وتعزز كل هذه الغازات عملية تآكل المعادن خاصة ومظاهر التلف أخرى¹³¹.

2- عوامل التلف البيولوجية:

تتعرض البقايا الأثرية إلى بعض عوامل التلف التي تبدو في الوهلة الأولى أنها عوامل لا يمكن لها أن تتلف البقايا الأثرية، وإنما تساهم فقط في إفقاد بعض التحف الأثرية قيمتها

¹²⁶ - La Champagne de la Marne, Op. Cit, p: 04.

¹²⁷ - كرونين (ج.) وروبيسون (و.)، المرجع السابق، ص: 56.

¹²⁸ - ماري برديكو، المرجع السابق، ص: 535.

¹²⁹ - La Champagne de la Marne, Op. Cit, p: 04.

¹³⁰ - كرونين (ج.) وروبيسون (و.)، المرجع السابق، ص: 56.

¹³¹ - نفسه، ص: 57.

الجمالية من خلال تغيير لونها، إلا أنّ الخبرة الكبيرة التي اكتسبها الأثريون في تعاملهم مع أحد هذه العوامل، جعلت المختصين يعيدون ترتيب أولويات الترميم من خلال تصنيف المظاهر البيولوجية كأحد أخطر عوامل التلف التي يجب التحكم فيها للحفاظ على سلامة الموروث الأثري، هذا النوع من التلف الذي تتسبب فيه من جهة الحشرات والفطريات¹³²، ومن جهة ثانية البكتيريا التي تنتج إنزيمات تؤدي إلى تفكك أنواع مختلفة من المواد العضوية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن البكتيريا بفعل نشاطها التنفسي تؤدي إلى ظهور طبقات تترسب على المواد الأثرية مثل السواد المترسب على المعادن ومن الأنواع الأخرى نجد الفطريات فهي تقوم بإنتاج كتل من الخيوط تغطي بها المواد الأثرية العضوية لتتغذى منها، ومن خلال إفراز إنزيمات تؤدي إلى تفتت المواد العضوية¹³³، وهناك أنواع من البكتيريا تعرف بالجسيمات المجهرية التي تتزايد بارتفاع نسبة الرطوبة النسبية¹³⁴ وتكمن خطورتها أنها لا ترى بالعين المجردة لكنها تؤدي دورا هاما في التطويرات الجيولوجية الأساسية كإتلاف الحجارة تكوين وتحويل الأرضية وإتلاف المعادن، كما أنّ المواد العضوية غالبا ما تكون مصدر طعام غير مباشر للقوارض والحشرات التي تعيش داخل المواد الأثرية¹³⁵، ومن مظاهر التلف الناتج عن النشاط البيولوجي بالنسبة للمواد العضوية التمزيق وإنتاج الأحماض العضوية خاصة للمواد ذات الأصل السليلوزي والبروتيني¹³⁶، فقد يظهر عليها الليونة الزائدة مما يؤدي إلى إضعاف أليافها وتعفنها، في حين أنّ الكائنات الدقيقة أثناء ظهورها تؤدي إلى تكوين بقع صفراء أو بنية اللون¹³⁷، أما بالنسبة للمواد غير العضوية فيعتبر التلف البيولوجي أحد أخطر أوجه التلف التي قد تصيب الآثار المعدنية، حيث يساهم في تلف البنية الداخلية

¹³² - Richard (F.H.), Problème de Muséologie posé par le Patrimoine Subaquatique, La Sauvegarde du Patrimoine Subaquatique, UNESCO , 1984, p. 143.

¹³³ - Sjöström (E.), Wood chemistry, fundamentals and applications, Academic press, New York, 1980, p. 99.

¹³⁴ - La Champagne de la Marne, Op. Cit, p. 04.

¹³⁵ - كرونين (ج.) وروبينسون (و.)، المرجع السابق، ص: 36.

¹³⁶ - نفسه، ص: 59.

¹³⁷ - أحمد إبراهيم عطية وعبد الحميد الكفافي، المرجع السابق، ص: 281.

للمعدن، كما تتسبب البكتيريا والطحالب والفطريات التي تنمو على أسطح بعض التحف كالتحف الفخارية في إلحاق ضرر كبير بهذه اللقى الأثرية، ويظهر التلف جلياً على القطع الملونة والتي تفقد قيمتها الجمالية بسبب تغير لونها وظهور بقع على سطحها¹³⁸ أما بالنسبة المباني هي الأخرى تتأثر بفعل السابق ذكرها لكن أشد ما يؤثر عليها هي النباتات الكبيرة التي تخلف مظاهر تلف واضحة ميكانيكياً كيميائياً¹³⁹.

3- عوامل التلف الطبيعية (الميكانيكية):

تصنف العوامل الطبيعية أو كما تعرف تقنياً بمظاهر التلف الميكانيكية على أعلى هرم مظاهر التلف التي يكون لها أثر كبير على سلامة التراث الأثري، حيث أنها من العوامل المباشرة في إندثار واختفاء المواقع والمباني الأثرية ويمكن حصر العوامل المصنفة ضمن هذا المجال:

3-1- الزلازل والصواعق:

هي الاهتزازات السريعة المفاجئة للأرض، حين تتحرك صفائح القشرة الأرضية تحدث موجات رجليه يمكن الشعور بها على سطح الأرض، للزلازل شدات مختلفة، ويمكن أن تتسبب في الإنزلاقات الأرضية أو الانهيارات الثلجية من جوانب الجبال، تحدث الزلازل على الدوام في مختلف القشرة الأرضية، لكننا لا نشعر إلا بالقوية منها القريبة من سطح الأرض¹⁴⁰، كما تعد الزلازل من أخطر عوامل التلف الميكانيكي التي تلحق بالمباني أضراراً بالغه وبسببها تحولت كثيراً من المباني والمدن إلى أطلال وخرائب، ذلك أنّ الزلازل وبخصوصياتها كونها تمس باختلال توازن الأرضيات بسبب تضاؤل في حجم التربة في فترة زمنية قصيرة مما يسبب زيادة في ضغط الماء الداخلي في الفراغات البينية للتربة، ومع استمرار اهتزازات الضغط في الفراغات مما يؤدي إلى الضغط في التربة فيؤدي إلى سقوط

¹³⁸ - محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص: 143.

¹³⁹ - Berducou (M.C.), La Conservation en Archéologie, ouvrage collectif, Edition Masson, Paris, 1999, P : 349

¹⁴⁰ - عماد الدين أفندي، موسوعة أطلس الصخور والمعادن، ط 01، دار الشرق العربي بيروت، لبنان، 2014م، ص: 38

المباني، ممّا يؤدي إلى هدم العديد من المباني كلية وفي بعض الأحيان يؤدي إلى تساقط أجزائه العليا كالقباب والمآذن والشرفات، ومن الملاحظ أنّ تأثير الزلازل على المباني الحجرية يفوق تأثيرها على المباني الطينية¹⁴¹، ومن أمثلة هذا النوع من الأضرار الزلازل الذي ضرب مصر في الثاني عشر من أكتوبر 1992م، والذي تسبب في هدم العديد من المباني الأثرية كمباني كرانيس، ويعتبر هذا الزلزال من الزلازل المتوسطة، والتي لا تصل إلى حد التدمير الشامل، لكنه تبعته عدة هزات إرتدادية يطلق عليها التوابع، وتتناقص تدريجيا من حيث القوة إلى أن تتلاشى تماما، أما الصواعق فأثرها يعد قليلا مقارنة بالزلازل لأنها ظاهرة الصواعق ناذرا ما تصيب الأبنية الأثرية وهذا ما يحفظه تاريخ حفظ وحماية المباني الأثرية عبر العصور إلّا في حالات نادرة، عندما تكون الأسقف خشبية وهو ما ينتج عنه الحرائق التي تؤدي إلى تلف الأسقف الخشبية.

3-1- البراكين:

تساهم البراكين في تغيير سطح الأرض، بقذفها للمواد المصهورة التي تتصلب مشكلة صخورا جديدة، تثور بعض البراكين بتدفق بطيء ومستمر من الحمم التي يمكنها أن تنتقل لمسافات بعيدة، ويثور بعضها قاذفا الجمر والصخور والرماد في الهواء لتسقط قريبا من فوهة البركان، وتقذف بعض البراكين مزيجا من دفق الحمم والصخور والجمر، ويمكن للثوران أن تسبب الزلازل أو الانزلاقات الأرضية¹⁴²، إذ تعد البراكين من الكوارث الطبيعية التي لا يمكن التنبؤ بها كما أنها تصنف من بين أخطر الكوارث الطبيعية التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان وبيئته، هذا المعيار جعل المختصون يدرجون البراكين من أخطر مظاهر التلف التي تسبب في اندثار المدن والمواقع الأثرية وحتى المباني الأثرية ومن المشاهد المدمرة التي خلدها ذاكرة البشرية المستوحاة من النصوص القديمة والحفريات الأثرية الحديثة بركان

¹⁴¹ - عبد المعز شاهين، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، مصر، 1994م، ص: 173.

¹⁴² - عماد الدين افندي، المرجع السابق، ص: 39.

فيزوف الذي ضرب إقليم مدينة نابولي الحديثة حيث دمر مدينتي هرقلانوم وبومبي عام 79م¹⁴³.

3-2- الرياح والعواصف:

الرياح والعواصف من أهم عوامل التعرية، وهي من الأسباب الرئيسية في عمليات هدم وحت جميع المواد الموجودة على سطح القشرة الأرضية، خاصة إذا حملت معها أثناء مرورها على سطح الأرض حبيبات الرمال ذات الصلابة العالية، التي تتغلغل داخل مسامات المواد الأثرية خاصة المسامية منها، وبفعل تناوب الرطوبة والحرارة وتأثيرها غير المنسجم مع المادة الأثرية بإمكان الحبيبات أن تחדش وتكسر الأثر، كما أن هبوب الرياح المباشر على الأثر قد يؤدي إلى حث الواجهة الخارجية للأثر وتشويهها، كما تعمل الرياح على جلب مختلف الغازات، وهذا ما ينجر عنه التلوث بمختلف أنواعه كالتلوث الكيميائي.

تقدر سرعة الرياح وشدتها بمدى مقدرتها على حمل حبيبات من الرمال أكثر وأكبر حجماً، وفي الحالات القصوى فإنه يمكن النظر إلى الرياح المحملة بالرمل على أنها مناشير متحركة ذات صلابة عالية تعمل في المباني والمواقع الأثرية، هدماً ونحتاً بدرجات متفاوتة حسب صلابة المواد المستخدمة في البناء، وتكون الرياح والعواصف في قمة نشاطها في حالة احتكاكها مع مباني مشيدة بالأحجار الرسوبية (الحجر الرملي والحجر الجيري) وكذلك

اللبن¹⁴⁴. الطوب مباني

يزيد معدل تآكل المباني والمواقع الأثرية بفعل الرياح والعواصف بصفة مستمرة، فكلما فقدت المباني والمواقع الأثرية القشرة الخارجية أو كما تعرف واجهة التلبيس، تصبح عملية الحت أكثر خطورة وسرعة، كما أن للبيئة أهمية كبيرة في ازدياد خطر هذا العمل حيث تشير أغلب الدراسات أن البنيات الطينية في الصحراء هي أكثر البنيات تضرراً من خطر الرياح والعواصف.

3-3- الأمطار والفيضانات والسيول:

¹⁴³- فوزي عبد الرحمان الفخراني، الرائد في فن التنقيب عن الآثار، ط 02، منشورات جامعة قاب يونس بنغازي، ليبيا، 1993م،

ص: 30.

¹⁴⁴- عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص: 169.

تمتاز أغلب المواقع الأثرية وحتى المباني التاريخية بمجموعة من الخصائص، ولعل أهم ثابت لهذه المميزات هو الموقع الجغرافي، فإذا درسنا جيداً إشكالية المواقع سنحصر إختياراتها على بعض العوامل ولعل أهمها عاملين مهمين: هما وفرة الماء، وبالتالي تواجدها بمحاذات ضفاف الأنهار أو الوديان، وثانياً التحصينات الطبيعية، وهو ما يجعل المباني والمواقع الأثرية عرضة للمياه النازلة من أعلى القمم الجبلية، ممّا يبرز لدينا وجه تلف ميكانيكي يتمثل في اضطراب في درجة الحرارة بالنسبة للآثار التي تترسب عليها التربة نتيجة لسيلان الأمطار النازلة من الجبال وجرف المياه للأتربة وترسبها فوق بعض المواقع الأثرية، كما أن الأمطار الموسمية القوية والعنيفة تصاحبها في غالب الأحيان العواصف، والتي قد ينجر عنها الفيضانات وانجراف التربة بفعل جريان المياه، بالإضافة على حركة المياه والفيضانات التي تخرج عن المسار الطبيعي، وهو ما ينجم عنه فوضى على مستوى المواقع الأثري ومحيطه، إضافة إلى أن جريان المياه ينتج عنه نقل التربة وكل المواد غير المستقرة التي تتواجد في طريقه من أعلى الوادي إلى أسفله، ويزداد الخطر كلما كانت فروع الوادي قريبة لبعضها البعض حيث أنه بإمكان لجريان المياه أن يدمر كل ما يجده في طريقه بفعل المياه المتدفقة بقوة عالية، ولقوة سيلان الماء أو الفيضان دوراً جوهرياً في تدمير المواقع الأثرية، أما الآثار التي تنجو من الهدم فإنها تتعرض إلى خطر الإخلال في محتوى الماء وتبلور الأملاح ممّا يؤدي إلى تشققها وتكسرها، هذا ما قد يعقد مهمة المحافظة على ما بقي من المباني الأثرية بسبب تشبعها بالماء¹⁴⁵.

4- عوامل التلف البشري:

يشكل العامل البشري أخطر عوامل التلف التي تعاني منها سواء المعالم أو المواقع الأثرية والتحف الأثرية المودعة في المتاحف، ممّا يزيد من خطر العامل البشري أنه أحياناً يكون متعمداً وفي الكثير من المرات يكون غير متعمد، كما أنّ الإنسان في تعامل دائم مع

¹⁴⁵ - عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص:170.

التراث الأثري وهو ما يجعل هذا الأخير عرضة لخطر دائم، ويمثل الخطر البشري في الظواهر التالية:

4-1- الحروب:

غالبا ما تكون المواقع والمباني والأثرية أكبر المتضررين من الحروب وأحسن صورة عن هذا الواقع مخرجات الحرب العالمية الثانية، أين كان التراث الأثري أحد أكبر خسائر هذه الحروب، أين تمّ تدمير الآلاف من المباني التاريخية وذهبت معها كنوز وثروات حضارية، ويزداد خطر الحروب كلما تقدمت أدوات الحرب وأسلحتها، ولقد كانت الحروب والغزوات منذ أقدم الأزمنة معاول هدم وتخريب لجميع مظاهر العمران، إذ يلجأ العدو إلى إشعال النار فيها أو يعمل على تخريبها بوسائل التخريب التي أتاحت له من منجنيقات ومدافع، وفي الأزمنة الحديثة أصبحت الأسلحة الجوية أشد أسلحة التدمير خطورة بما تلقىه من قنابل ثقيلة محرقة ومن صواريخ¹⁴⁶.

4-2- التخريب والتدمير:

قلة الوعي بقيمة التراث الأثري وأهميته، حيث يعمل الكثير من الناس على تخريب وتدمير المعالم والمواقع الأثرية من خلال التعدي الواضح على هذه المعالم وتدميرها، قد تختلف الغايات من هذا الفعل الغير الحضري، إلا أن النتيجة واحدة هو تدمير المواقع والمعالم الأثرية، وفي هذا الصدد يجمع المختصون على أنّ إذا أرادت أمة أن تحافظ على تراثها الأثري، فلن تجد أفضل من الوعي الأثري سياجاً يحتضن هذا التراث، وكم يحتاج هذا التراث الأثري ويتطلع إلى هذا الوعي، ويعني الوعي الأثري في أبسط كلمات إدراكاً حقيقياً لمعنى التراث وأهميته وقيّمته، وهو من إنجاز الأجداد القدماء، ويفتح هذا الإدراك كل السبل أمام العناية والمحافظة على هذا التراث¹⁴⁷.

4-3- الحرائق:

غالبا ما يرتبط مصطلح الحرائق بالإهمال واللامبالاة إذ تتعرض الكثير من المعالم والمواقع الأثرية لخطر الحرائق خاصة تلك المعالم والمواقع التي توجد في الوسط الريفي

¹⁴⁶ - عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص: 171.

¹⁴⁷ - La Champagne de la Marne, Op. Cit, p: 12.

وتكثر حولها النباتات والحشائش، مما يجعلها عرضة للحرائق في كل مرة، أما بخصوص
البنائيات وللأسف الشديد شهدت الكثير منها حرائق أتلفت أجمل العناصر المعمارية في تلك
المباني الأثرية وعلى سبيل المثال لا للحصر الحريق الذي شب في سقف ضريح سيدي أبي
مدين شعيب بتلمسان، والذي أتى على تراث فني زخرفي لا يتكرر، وهناك العديد من الأمثلة
عن الأسقف الخشبية التي حرمتنا الحرائق من التمتع والإستلهاام من جمال تصاميمها، وتبقى
الحرائق الناتجة عن الحروب من أهم مصادر التلف التي أدت بالكثير من المواقع والمباني
الأثرية.

4-4- النهب والسرقة:

كثيرا ما كانت المعالم والمواقع الأثرية عرضة للنهب والسرقة، التي توجد في الوسط
العمرائي، أين عمد الناس إلى تدمير العديد من العناصر الإنشائية للمباني الأثرية، من أجل
استعمالها في البنائيات الجديدة للأشخاص، كما أنّ ظاهرة الإتجار بالآثار كانت سببا مباشرا
في التعدي على العديد من المواقع والمعالم الأثرية.

4-5- الحفريات العشوائية:

تعد الحفريات العشوائية ظاهرة معروفة من القدم، يهدف من خلالها صائدو الكنوز البحث
عن الآثار الثمينة التي تكون مطمورة في بعض المواقع والمعالم الأثرية، وانتشر هذا النوع
من الحفريات في كل مناطق العالم ومن ضمنها الجزائر، حيث سجلت محاضر التحقيق
لأعوان الدرك الوطني حفريات عشوائية في كل المعالم الأثرية الملكية في الجزائر، والتي نتج
عنها تدمير جزئي لتلك المعالم الأثرية الملكية، كما تم تدمير العديد من الأرضيات
الفسيفسائية النادرة بسبب الحفريات التي كانت تهدف إلى البحث عن الكنوز، وبالعودة إلى
الهدف الأسمى من العمليات الميدانية والذي هو هدف علمي يرجى من خلاله الوصول إلى
حقائق بخصوص الحضارات البائدة، باستنطاق شواهدا المادية فإن الحفريات العشوائية
تدمر الطبقات الستراتيغرافية، وهو ما يعتبره الأثريين تدمير شاهد مهم يحفظ تاريخ وأسرار
أمم عاشوا في تلك المناطق.

4-6- الترميم الخاطئ:

يقصد بالترميم في أبسط تعريفاته بأنه التدخل المباشر على الأثر من أجل إصلاح ضرر بارز وهو الأمر الذي يجعل من هذه العملية ذات أهمية قصوى، بحيث أوصت العديد من الهيئات الدولية في موثيق واتفاقيات أنها يجب أن تسند لمختصين¹⁴⁸، هذه القرارات جاءت كنتيجة حتمية لحجم الخسائر والأضرار التي نجمت عن أعمال الترميم الخاطئة، التي كانت لها آثار عكسية فعدم المعرفة بإشكالية الانسجام بين المواد الأصلية للمباني الأثرية والمواد الحديثة المستعملة في الترميم ساهم في تدمير عدد كبير من المباني الأثرية وأسرع وتيرة التلف، ضف إلى ذلك أن هناك العديد من أعمال الترميم أفقدت بعض المعالم قيمتها الرمزية المتمثلة في طرازها الأصلي بإستحداث عناصر معمارية جديدة شوهدت خصوصياتها المعمارية، وتبرز مظاهر التلف جلية في القصور والقصبات والمدن العتيقة أين يشعر الزائر لهذه المواقع الأثرية بتشوه كبير فأغلب المناطق المرّممة تشعر بحداتها سواء في شكلها التصميمي أو في حداثة موادها وخير دليل على ذلك هو ترميم المباني الطينية بالإسمنت المسلح، فالنتيجة في هذا النوع من الحالات سوف تكون كارثية، وهو ما جعل أهل الاختصاص المهمشين في هذا النوع من العمليات يصطلحون عليه بالترميم العشوائي¹⁴⁹.

4-7- النمو الديمغرافي:

غياب الدراسات الاستشرافية في مجال التوسع العمراني وسبل التحكم فيه كان عاملا أساسيا فالعديد من المشاكل التي تعاني منه المواقع والمعالم الأثرية، حيث لم يلتزم الناس بمسافة الأمان التي تفصل المباني الحديثة عن المباني الأثرية والتي تعرف تقنيا بمجال الرؤية، وبسبب النمو الديمغرافي، أو كما أصبح يصطلح عليه بالانفجار الديمغرافي شكلت أزمة السكن معضلة للدول تعذر عليها التحكم في نتائجها، في هذا الصدد أصبحت المواقع والمعالم الأثرية، وخصوصا المجمعات الأثرية من قصور وقصبات وحتى مدن عتيقة عرضة

¹⁴⁸ - كرونين. ج. أم و روبنسون. و. س، المرجع السابق، ص: 10.

¹⁴⁹ - La Champagne de la Marne, Op. Cit, p: 28.

لهذا التوسع العشوائي، ممّا ساهم في اندثار العديد من المباني الأثرية وتعويضها ببنيات حديثة كما ستفتقد المدن القديمة النمط المعماري الأصيل الخاص بها، وشوّهت صورتها النمطية وأفقدتها رمزيتها الزمنية.

4-8- العوامل الإدارية:

ساهمت المؤسسات المخول لها قانونا بحماية التراث الأثري بشكل مباشر في زيادة وتيرة مظاهر التلف، حيث تفتقد العديد من دول العالم وبالأخص دول العالم الثالث من برنامج جرد وإحصاء للمعالم والمواقع الأثرية على ترابها الإقليمي فمازالت العديد من المعالم والمواقع الأثرية، تعاني من الإهمال بسبب عدم وجود مؤسسة تسهر على حمايتها، حتى المؤسسات في حد ذاتها وإن وجدت تفتقد لإطارات متخصصة نظرا لعدة معطيات أهمها قلة الغلاف المالي المخصص لتسيير هذه المؤسسات وهو ما يجعلها لا تستقطب المتخصصين، وهو يضع قيود لمشاريع الحماية والحفظ أعمال الترميم متأخرة وغابا ما يتحكم فيها الغلاف المالي أكثر من حاجيات المبنى في أعمال الترميم، أصبحنا نتكلم عن ترميم جزئي لا يفي بالغرض المرجو منه، ضف إلى ذلك أغلب المعالم والمواقع الأثرية تفتقد لأبسط شروط الحماية كالسياج والحراس، أما بعض المباني الأثرية قد تمّت عليها تعديلات وتحويلات أفقدتها رمزيتها الأثرية وخصوصياتها المعمارية والفنية.

تتعدد وتتنوع عوامل التلف التي تعاني منها المعالم والمواقع والتحف الأثرية، على حسب تأثيراتها المباشرة والغير المباشرة عليها، قسّمت إلى أربع أنواع، عوامل التلف الفيزيوكيميائية والطبيعية والبيولوجية والبشرية التي تكون عن قصد وغير قصد، بحيث تتجلى تأثيراتها في مظاهر عديدة وبأشكال مختلفة على حسب التكوين القاعدي لكل مادة أثرية.

المحاضرة السابعة: أمراض وأشكال تلف الآثار.

تترك مختلف عوامل التلف عدّة أمراض وأشكال ومظاهر على المعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية، التي تختلف تبعاً للتركيبية الكيميائية والفيزيائية للمادة الأثرية، سنذكر بعضها لا على سبيل الحصر، وهي:

1- التفتت الحبيبي:

يعتبر من أهم المظاهر الناتجة عن تفاعل عوامل التلف، والتي تتم بعملية تفتت سطح واجهات المعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية، الناتج عن فصل ميكانيكي لمعادن المواد الأثرية، ومن العوامل المسببة لها: الرياح والأمطار،¹⁵⁰ نجد هذه الظاهرة بشكل واضح في العديد من النماذج الموجودة على المستوى الوطني خاصة التي تتواجد في الفضاء الخارجي غير المتاحف.

2- التقشر (التورق):

هو مظهر ناتج من التغيرات الكبيرة في درجة الحرارة أثناء الليل والنهار، أو بسبب الضغط الذي ينشأ بفعل عامل تبلور الأملاح، إذ نلاحظ انفصال الطبقة الخارجية على هيئة قشور رقيقة¹⁵¹.

3- تغيير الألوان:

نقصد بالتغيير اللوني، تغيير اللون الأصلي للمعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية، وترتبط هذه الظاهرة بالوضعية الجغرافية لها، إذ تتحكم بها عدة عوامل، منها الإشعاع الشمسي الذي تتعرض لها واجهات المعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية، مما يحدث إختلاف واضح في

¹⁵⁰ -كرونيان ج، روينسون س، المرجع السابق، ص: 160-161.

¹⁵¹ - Beck (K), Etude des propriétés hydriques et des mécanismes d'altération de pierres calcaires à forte- porosité, Cnrs, France, 2006, pp18-20.

ألوانها،¹⁵² كما يمكن للكائنات الحية الدقيقة كالبكتيريا والفطريات أن تؤدي إلى تغير لون الواجهات، عن طريق النشاط التفاعلي بين مكونات مادة الأثر، إضافة إلى عامل الأمطار والغازات الملوثة التي تؤدي دورا في تغيير ألوانها من خلال تكوين طبقة سوداء عليها.

4- إنفصال الطبقات:

نقصد به إنفصال الطبقة الخارجية عن الكتلة البنوية للمعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية، التي تحوي الكتابات والزخارف والكساعات بفعل التغيرات في درجات الحرارة بين الليل والنهار.¹⁵³

إذ كانت أول دراسة قد أجريت على تأثير ذوبان الجليد في الصخور سنة (1871) من قبل الباحث Ansted¹⁵⁴، فعند انخفاض درجة الحرارة ما دون 0 درجة يتجمد الماء في المسامات، وفي هذه الحالة يصل تمدده وزيادة حجمه إلى 9 بالمائة من حجمه تقريبا، وبالتالي تزيد نفاذية الماء في الصخر الذي شيدت به المعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية بعد ذوبان الكمية السابقة، فتكون كمية الماء النافذة فيه في تزايد مستمر، ومع إستمرار هذه الظاهرة تطبق على الطبقة الخارجية ضغط قوي ناتج عن زيادة حجم الصخر¹⁵⁵ فتحدث على المادة الأثرية نتوءات، مما يحدث إنفصال لطبقة السند الخارجية فتصبح هذه الطبقة أقل تماسكا وأكثر عرضة للتلف.

5- تبلور الأملاح:

هي الأملاح الذائبة في الماء والموجودة داخل الصخور، تصعد بواسطة الخاصية الشعرية¹⁵⁶ إلى الجزء الأعلى من المعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية، فتشبع بها واجهاتها، وأثناء الجفاف وتعرض السطح لحرارة الشمس يتبخر الماء تاركا وراءه الأملاح

¹⁵² - ماري بريدكو، المرجع السابق، ص ص : 4-5.

¹⁵³ - Ahmed Pouya، 'Altération par le gèdes massif، rocheux، paris، 2008، p47.

¹⁵⁴ - البنا السيد محمود، المدن التاريخية خطط ترميمها وصيانتها، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2002م، ص:84.

¹⁵⁵ - ماري بريدكو، المرجع السابق، ص :36.

¹⁵⁶ - Unesco، La conservation préventive de la pierre، 1928، p :30.

التي تتبلور وتظهر على الطبقة الخارجية للمعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية، ومن أهم مصادرها أيضاً، هو استعمال مادة الإسمنت ونشاط الكائنات المجهرية على مستواها.

6- تخشّن سطح الواجهات:

يتسبب ماء المطر والأحماض العضوية التي تفرز الأشنات والطحالب في تخشّن أسطح المعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية، وهذا ناتج من تفاعل المادة المشكلة لها مع الأمطار الحامضية (الملوثة) وإفرازات الفطريات والأشنة¹⁵⁷.

7- الكسور والتشققات:

نشاهد هذه الظاهرة على المعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية، وهي عبارة عن فتحات طويلة أو عرضية بمقاسات مختلفة فقد تكون مجهرية، كما يمكن أن تكون كبيرة تصل إلى عدة سنتيمترات¹⁵⁸ تؤدي إلى تقسيم المعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية إلى أجزاء صغيرة كانت أو كبيرة، وتتسبب هذه التشققات بفعل عدة عوامل سواء طبيعية أو بشرية، مثل: مياه الأمطار، أو الضغط...¹⁵⁹.

تتنوع أشكال وأمراض ومظاهر التلف على المعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية على حسب المحيط ومستوى الحفظ الذي عليها الممتلكات الثقافية، وتختلف أيضاً على حسب التركيبة الكيميائية والفيزيائية للمادة الأثرية في حدّ ذاتها، لدى وجب التحكم فيها بطرق وآليات وإستراتيجيات لحمايتها وحفظها، بإعتبار هذه المظاهر التي طرأت على المعالم والمواقع الأثرية والتحف الأثرية بمثابة الكتاب المفتوح الذي خطّت فيه كل الأحداث التي تعرضت إليها، من عوامل طبيعية أو بشرية.

¹⁵⁷ - عزت زكي حامد قادوس، علم الحفائر وفن المتاحف، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008م، ص:179.

¹⁵⁸ - محمد عبد الهادي، دراسات...، المرجع السابق، ص:96.

¹⁵⁹ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، صيانة التراث الحضاري، تونس، 1990م، ص:232.

المحاضرة الثامنة: الخطوات المنهجية المتبعة في معالجة الآثار المتضررة، والتالفة.

على خلفية الأخطاء الكثيرة التي كانت المباني والمواقع والتحف الأثرية عرضة لها، والتي ساهمت في تسريع تلفها وجب على القائمين على هذا المجال من مختصين وباحثين، وضع مجموعة من المحطات يلتزم بها الأثري، عند قيامه بمشروع ترميم تراث الأمة، والتي سوف نتطرق إليها تباعاً¹⁶⁰:

1-1- مرحلة الدراسات العلمية¹⁶¹:

تعد هذه المرحلة محطة مهمة جداً كونها سوف تكون القاعدة أو الركيزة الأساسية التي سوف يعتمد عليها مشروع الترميم، وعلى المرمم في هذه الخطوة أن يجمع كل المعلومات التاريخية والقانونية وحتى العلمية التي تخص العينة الأثرية، ومن أهم الدراسات الواجب القيام بها قبل بداية مشاريع الترميم نذكر:

1-1-1- دراسة تاريخية:

تشمل تاريخ المبنى والموقع الأثري، المنشئ، الطرز الإنشائية للمبنى، وكل المعلومات التاريخية الممكن الحصول عليها بخصوص المبنى الأثري المراد ترميمه.

1-2- دراسة بيبليوغرافية:

تعنى بجمع كل الكتابات باختلاف أنواعها، والتي وردت فيها معلومات تتعلق بالمبنى المراد ترميمه من مصادر ومراجع ومجلات وتقارير علمية وصور قديمة ومخططات الى غيرها من الوثائق أخرى، قد تساعد المرمم في حسن تخطيط مشروع الترميم.

1-3- دراسة أثرية:

¹⁶⁰ - ابراهيم محمد عبد الله، مبادئ ترميم وحماية الآثار، دار المعرفة الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2014م، ص:63.

¹⁶¹ - ابراهيم محمد عبد الله، دراسات علمية في علاج وصيانة الآثار المعدنية، دار المعرفة الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر،

2014م، ص:78.

تهتم هذه الدراسة برصد كل الظواهر الأثرية التي يتضمنها المبنى الأثري وخصوصياتها لدى يجب على المسؤول عن هذه الدراسة أن يفصل في العناصر الإنشائية والزخرفية التي تميز هذه العينة الأثرية.

2 - مرحلة التسجيل والتوثيق:

يعرف التسجيل والتوثيق عند المختصين، على أنه الأرشيف الوحيد الذي يحفظ لنا الصورة الواقعية والحقيقية للأثر في فترة زمنية محددة، ولهذا يوليه المهتمون عناية خاصة، كونه يفيد ويدعم أعمال الترميم في تحقيق مجموعة من الغايات، في مقدمتها أنه يمكن الحفاظ على أصالة المباني الأثرية برمزياتها التاريخية ضمن آليات التوثيق، أهمية التوثيق تكمن في أن أعمال الترميم قد تكون سببا في طمس هوية المبنى، فقد تحفظ أعمال الترميم المبنى التاريخي لكن دون روح الهوية والأصالة، ضف إلى ذلك يعمل التوثيق على تسجيل حالة الأثر قبل خضوعه لعملية الترميم، وهو ما يجعل منه معيارا موضوعيا لتقييم أعمال الصيانة والترميم، ويهتم المختصون بالتوثيق في المراقبة الدورية لحالة للمباني الأثرية، حيث يمكن أن تظهر مظاهر تلف جديدة على المبنى بفعل التقادم الزمني، ولا يمكن رصد هذه المظاهر والانتباه إليها إلا بالعودة لهذا الأرشيف الذي يجب أن يحفظ بطريقة صحيحة، وفي بعض الحالات قد تندثر بعض المباني الأثرية، فيبقى سجل التوثيق كأرشيف شاهدا على ذاكرة تم فقدانها في فضاءها المكاني، لتبقى مسجلة وموثقة في الأرشيف بكامل خصوصياتها التي سجلت فيه، ويختلف التوثيق باختلاف أدواته والغاية المرجوة منه فنجد التسجيل اليدوي والفتوغرافي والرسم الأثري والمعماري¹⁶².

3 - مرحلة التحليل والفحوص والاختبارات للمواد:

أثبتت العديد من التجارب السابقة في مشاريع الترميم أن كل التدخلات التي جرت دون المعرفة المسبقة بطبيعة مواد البناء الداخلة في تشكيل المبنى أو كما يصطلح عليها بالمادة

¹⁶² - طاهر عبد القادر، المرجع السابق، ص: 146.

الخام¹⁶³، قد كانت لها نتائج عكسية، نظرا لعدة معطيات فزيائية وكيميائية، خاصة وأن المرمم يتعامل مع مواد تختلف في خصوصياتها وفي ردة فعلها بالنسبة للبيئة المحيطة بها، وللحد من الآثار السلبية لظاهرة الترميم العشوائي أوصى المختصون في الكثير من المناسبات بضرورة استعمال المواد الأصلية للمبنى، كما تم التأكيد على وجوب تفادي استعمال المواد الحديثة غير مضمونة النتائج، خاصة مع تطور العلوم أين أصبح الباحث قادرا على فهم المواد الموجودة في الطبيعة وخصوصياتها بفضل التحاليل المتنوعة، ومن هنا أصبح من الضروري على أي مرمم بأن يقوم بتحليل وفحص بعض العينات من المبنى الأثري المراد ترميمه، وذلك لتفادي النتائج العكسية التي قد تساهم في إتلاف المبنى الأثري، وتفيد التحاليل والفحوصات التي يوصي بها المختصون في¹⁶⁴:

- معرفة المكونات الكيميائية والمعدنية والعنصرية للمواد المشكلة للأثر، وذلك باستخدام الأجهزة العلمية الحديثة.

- فهم التركيب الداخلي الدقيق للأثر ومدى تأثيره بخصوصيات البيئة المحيطة به.

- رصد نواتج التفاعلات المتبادلة بين مادة الأثر والبيئة المحيطة به.

- تحليل خواص البيئة المحيطة بالأثر مع تقييم مدى تأثيرها على سلامة الأثر.

- التعرف على الخواص الفيزيائية والكيميائية والميكانيكية والكهرومغناطيسية للأثر.

- تقييم وتحليل المكونات المعدنية والكيميائية لمواد وخامات الترميم وتحديد خواصها وحدود استعمالها.

4- مرحلة الجانب التجريبي:

هذه المرحلة ضرورية جدا وإغفالها يعد من العيوب الرئيسية لعملية الترميم، ذلك أن هذه الخطوة تجنبنا الوقوع في الخطأ، وتعد ضمانا لنجاح عمليات الترميم، وترتكز هذه الخطوة على إخضاع مواد وتقنيات الترميم لتجارب متعددة قبل تطبيقها على المادة الأثرية، وتبعا

¹⁶³ - تشيزاري براندي، نظرية الترميم، تر حسن رفعت فرغل، ط 01، المجلس الأعلى للآثار، مصر، 2009م، ص: 48.

¹⁶⁴ - إبراهيم محمد عبد الله، دراسات علمية... المرجع السابق، ص: 80.

لأهمية هذه الخطوة في الترميم وضع مبدأ في شأنها يؤكد على عدم جعل الآثار حقلاً للتجارب، وذلك لقيمتها المتعددة وباعتبارها نماذج وشواهد تاريخية نادرة¹⁶⁵، ومن الحلول المقترحة لتنفيذ هذا النوع من التجارب هو سواء بأخذ عينة من المبنى الأثري وتطبيق الترميم عليه، أما الحل الثاني يتمثل في استحداث نموذج شبيه بالنموذج الأصلي وإخضاعه لأعمال الترميم وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها يقيم المرمّمون الكيفية المثلى لترميم المبنى الأثري.

5- الجانب التطبيقي وأعمال الترميم:

تعد المرحلة الجوهرية في مشروع الترميم، أين يعمل المرمم على التدخل المباشر على الأثر مستعيناً بالمعارف والمعطيات التي تحصل عليها المرمم في المراحل السابقة، ويختلف الترميم وأساليبه وحتى حدوده باختلاف الغايات المرجوة منه، ومن المصطلحات التي نجدها تتكرر في مشاريع الترميم نجد التنظيف، التدعيم، التقوية، ملاءم الفجوات إعادة اللصق أو تغيير المواد اللاصقة وغيرها من التقنيات الأخرى.

6 - النشر العلمي:¹⁶⁶

يتم الاحتفاظ بكل التدخلات التي تمت على الأثر، ويتم نشرها في تقارير علمية وكتب أو مجلات لإتاحتها للباحثين والدارسين من جهة ولعمامة الناس من جهة أخرى، لأن السبيل الناجع في حماية التراث الأثري من أخطر مظاهر التلف ألا وهو العامل البشري هو بتحسيس هذا الأخير بقيمة التراث الأثري، ومحاولة إيجاد وازع يجعل الإنسان يعي قيمة الأثر، ممّا يجعل وعي الإنسان بقيمة التراث الأثري سياجا واقيا يؤمن سلامة هذا الموروث، كما أن إعداد السجل الترميمي والعلاجي، والذي هو توثيق وتسجيل كافة التدخلات التي كان المبنى الأثري عرضة لها هي وثائق مهمة يستفيد منها المرمّمون في العلاجات المستقبلية.

¹⁶⁵ - إبراهيم محمد عبد الله، دراسات علمية...، مرجع سابق، ص: 81.

¹⁶⁶ - نفسه.

معالجة الآثار المتضررة والتالفة هي عملية غاية في الصعوبة يجب أن تسند إلى مختصين، كما أنها عملية تركز على مبادئ واضحة يجب التقيد بها، والجدير بالذكر أنها إجراء وحتمية يصل إليها المرمم في حالة عدم جدوى الإجراءات التي تم تطبيقها على المعالم والمواقع والتحف الأثرية بهدف صيانتها، وانطلاقاً من هذه القاعدة عمل المختصون على تحديد الخطوات المنهجية المتبعة في التي يجب على المرمم احترام تسلسلها في حلقة مشروع الصيانة والترميم.

المحاضرة التاسعة: حدود تطبيق إجراءات الصيانة في علم الآثار وأبرز الغايات المرجوة منها.

إنّ حماية التراث الثقافي ليست فقط من واجبات الدولة، إنّما هي مسؤولية كل فرد من أفراد الأمة، ولكن ما نراه في الواقع، وما تعانيه من الإندثار والتخريب المقصود والغير المقصود والإهمال، لكثير من المعالم والمواقع الأثرية التي كانت بالأمس شامخة بتألقها، تضاهي برونقها مظاهر العمارة الحديثة حالياً، وعليه قام المختصين بتحديد حدود لتطبيق إجراءات الصيانة في علم الآثار، إنطلاقاً من أسباب التالية:

- تهديد المشاريع التنموية للمعالم والمواقع الأثرية.
- حالة الحفظ المزرية التي آلت إليها المعالم والمواقع الأثرية.
- الإهمال وعدم المبالاة بقيمة التراث الأثري.
- الموقع الأثري ذاكرة أمة وجب الحفاظ عليها.

يعتبر علم الصيانة من العلوم الهامة ذات الدور الكبير في مجال الآثار للمحافظة عليها من التعرض للتدهور، ويمكن تقسيم عمليات الصيانة إلى نوعين رئيسيين، الأول هو: الصيانة الوقائية، والتي تعرف بأنها: "التدابير التي يتم اتخاذها لمنع (أو الحد من) تلف المادة الأثرية، دون تغيير في خواصها الطبيعية أو تركيبها الكيميائي". من الواضح أن هذا التعريف المختصر يوسع من مفهوم الصيانة الوقائية لتشمل جميع المواد الأثرية في جميع الحالات التي يمكن أن تتواجد عليها، فهو لا يختص بتحديد نوع معين من الأماكن (كالمتاحف أو المخازن المتحفية) كما لم يحدد مرحلة بعينها من مراحل العمل الأثري (كمرحلة الكشف، التخزين، العرض، أو النقل وسفر الآثار)، وبالتالي فالمقصود بالصيانة الوقائية: كل عمل يحقق الحفظ لأي مادة أثرية دون إضافة مادة غريبة عنها أو تغيير في خواصها.

أما النوع الثاني من الصيانة فهو الصيانة العلاجية، وهي تختلف عن الصيانة الوقائية حيث يتم من خلالها إضافة مواد غريبة عن مادة الأثر كالطلاءات الواقية والمضادات الفطرية والحشيرية، ومواد التقوية،.. إلخ. وعامة فإن الصيانة الوقائية تتم قبل تطبيق الصيانة العلاجية وفي كثير من الحالات تتم أيضا بعدها، وتكون الحاجة إليها بعد الصيانة العلاجية أوضح ، حيث قد يزداد عدم تجانس المادة الأثرية نتيجة ما يضاف إليها من مواد.

بالتالي يمكن القول أن الصيانة الوقائية عمل مستمر، لا ينتهي، بينما الصيانة العلاجية عمل محدود زمنيا بفترة تطبيق المعالجات المناسبة للأثر.

إن طبيعة التساؤل الذي يطرحه الموضوع، يفرض علينا سلوك حدود لتطبيق إجراءات الصيانة في علم الآثار تساعدنا في صيانة المعالم والمواقع الأثرية:

1- تسجيل الآثار:

إنّ تسجيل الآثار هي في الأساس عملية توثيقية، ويمكننا وصف أية حفرة أثرية لا تعتمد طرق التسجيل والتوثيق الميداني بأنها مضيعة للوقت ولا ينحصر فقط في تسجيل القطع الأثرية بل يتعداه إلى المعالم والمواقع الأثرية وكذلك الطبقات والبقايا الأثرية¹⁶⁷.

تعتبر السلطات المحلية والمجتمع المدني ممثلا في الجمعيات، مؤسسات الأشغال الخاصة، مكاتب دراسات المسؤولين الأوائل على تسجيل التراث الثقافي ضمن القائمة الوطنية والعالمية، وذلك لأن تسجيل الآثار يجعلها في منأى عن التخريب والضياع ويمنحه تغطية قانونية.

1-1- التسجيل ضمن التراث الوطني:

فيما يخص تسجيل التراث الثقافي على المستوى الوطني فقد جاء في القانون 98-04 أهم إجراءات التسجيل اللازم إتباعها، يمكن أن تسجل في قائمة الجرد الإضافي وإن لم تستوجب تصنيفا فوريا، تكتسي أهمية من وجهة التاريخ أو الآثار وتستدعي المحافظة عليها،

¹⁶⁷ - زيدان عبد الكافي كفاي، المدخل إلى علم الآثار، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2004م، ص:117.

تم تشطب من قائمة الممتلكات الثقافية وتصنف نهائيا خلال مهلة 10 سنوات¹⁶⁸، ويكون التسجيل في قائمة الجرد الإضافي بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية ذات الأهمية الوطنية، بناء على مبادرة منه أو مبادرة أي شخص يرى مصلحة في ذلك، كما يمكن أن يتم التسجيل بقرار من الوالي عقب استشارة لجنة من الممتلكات الثقافية التابعة للولاية المعنية، بالنسبة إلى الممتلكات الثقافية التي لها قيمة على المستوى المحلي، بناء على مبادرة من الوزير المكلف بالثقافة، أو الجماعات المحلية أو شخص يرى مصلحة في ذلك¹⁶⁹.

1-2- التسجيل ضمن التراث العالمي:

عملية ترشيح دولة ما لموقعها تتطلب العديد من الخطوات، أهمها التوقيع على الاتفاقية¹⁷⁰، لتصبح الدولة عضوا فيها بعد ذلك تقوم الدولة بإعداد قائمة بمواقعها ذات القيمة الاستثنائية، ثم تختار من القائمة ما تريد ترشيحه ليُدْرَج في قائمة التراث العالمي، موضحة مبررات الترشيح وأن الموقع محافظا على أصالته ويحظى بإدارة وحماية بشكل مناسب، مع تقديم تحليل يشمل مقارنة للموقع مع مواقع أخرى من نفس النوع، ولكي تتم الموافقة على إدراج المواقع في قائمة التراث العالمي لابد أن تنطبق عليها معايير محددة في المادتين (1،2) من الاتفاقية، وهي معايير تضمن أن يكون الموقع ذات قيمة عالمية استثنائية ومحافظا شرطي الأصاله والسلامة، وإذا أصبح الموقع المدرج مهددا بأخطار جسيمة قد تسبب في إزالته، فإن لجنة التراث العالمي تقوم بعد استشارة الدولة المعنية بإدراج الموقع في قائمة التراث العالمي المهدد للخطر، ويعني إدراج الموقع في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر أنه بحاجة إلى عون وأعمال كبيرة لحمايته، ولا يعني عدم إدراج ملك من التراث الثقافي أو الطبيعي في أي من القائمتين المذكورتين، ويزداد عدد المواقع العالمية

¹⁶⁸ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة العاشرة.

¹⁶⁹ - نفسه، المادة الحادية عشرة.

¹⁷⁰ - الاتفاقية: تعرف بإسم: إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة عشرة في باريس بتاريخ 16 نوفمبر 1972م.

المدرجة في قائمة التراث العالمي كل عام، فقد بلغ عدد الدول التي لديها مواقع مسجلة في قائمة التراث العالمي حتى عام 2005م 137 دولة، وبلغ عدد المواقع المدرجة في القائمة 628 موقعا ثقافيا و160 موقعا طبيعيا و24 موقعا مختلط، يعتبر كل موقع من مواقع التراث العالمي ملكا للدولة التي يقع فيها وعليها مسؤولية حمايته وإدارته إلا أن يحظى باهتمام المجتمع الدولي¹⁷¹.

2- الحماية القانونية للتراث:

تقسم الحماية إلى نوعين هامين يساهمان بشكل فعال في ضمان سلامة المواقع الأثرية وإيصالها إلى الأجيال القادمة:

2-1- الحماية القانونية الدولية:

يرسخ اهتمام الإنسان بتراثه نظم وقوانين مؤطرة في تشريعات وطنية ودولية، وقد عمل المجتمع الدولي تحت غطاء منظمة اليونسكو على ضمان حماية قانونية فعالة، من خلال المؤتمرات والندوات والإستفادة من الخبرات، فعملت اليونسكو بمساهمة الدول الأطراف على سن التشريعات الدولية اللازمة لضمان حماية فعالة للتراث الثقافي العالمي، والجزائر كطرف في الإتفاقيات الدولية تسهم في مجال حماية التراث الثقافي¹⁷²، ومن ضمن ما جاء في التشريعات، المادة الثالثة من ميثاق حماية وإدارة التراث الأثري 1990م "لوزان"، نصت على ما يلي:

"حماية التراث الأثري، ينبغي اعتباره واجبا أخلاقيا على جميع البشر، بل هي أيضا مسؤولية جماعية عامة، للالتزام لابد من الاعتراف به من خلال التشريعات ذات الصلة وتوفير ما يكفي من الأموال لدعم البرامج اللازمة للإدارة الفعالة للتراث، التراث الأثري شائع في جميع المجتمعات البشرية، ولذا فإنه ينبغي أن يكون من واجب كل بلد لضمان أن تتوفر

¹⁷¹ - سعيد بن ديبس العتيبي، التراث العالمي وأهمية تسجيل الدول لمواقعها الثقافية والطبيعية في قائمة التراث العالمي، ع 13822، جريدة الرياض، السعودية، 2006م.

¹⁷² - عبد القادر طاهر، التراث الأثري في تلمسان وطرق صيانتته، رسالة الماجستير في الفنون الشعبية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2008م، ص: 99.

الأموال الكافية لحمايته، التشريعات ينبغي أن تحظر على التدمير والتخريب أو من خلال التغييرات والتعديلات من أي موقع أثري أو النصب أو إلى محيطهم بدون الحصول على موافقة من السلطة الأثرية ذات الصلة، ينبغي أن يشترط التشريع، لضمان الحكم الصحيح لحفظ وإدارة والوقاية على التراث الأثري، مواد قانونية كافية وينبغي أن توضع في التشريع الجزاءات المنصوص عليها فيما تعلق بانتهاكات التراث الأثري، إذا التشريعات تحمي فقط تلك العناصر من التراث الأثري، التي هي مسجلة في الجرد الانتقائي القانوني، كما ينبغي توفير الحماية المؤقتة للمواقع الأثرية غير المحمية أو المكتشفة حديثا حتى يتم تقييمها¹⁷³.

2-2- الحماية القانونية الوطنية:

على المستوى الوطني عملت السلطات على توفير الحماية القانونية اللازمة، وذلك من خلال وضع تشريعات تخص المعالم والمواقع الأثرية وكذا التشريعات للأعمال التي لها علاقة بالمعالم والمواقع الأثرية وبمحيطها ويتضح لنا ذلك جليا فيما يلي:

في القانون 29/90 المؤرخ في 17/12/1990م، الخاص بالتهيئة العمرانية والمرسوم التنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411هـ الموافق 28 ماي 1991م الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء للذين يضعان التوجيهات العامة للحفاظ على، والمخطط العام للتهيئة والتعمير يساهم بشكل مباشر في حماية وصيانة المعالم والمواقع الأثرية، وذلك وفقا لتشريعات التهيئة العمرانية، وتؤكد المادة 35 من قانون 04/98 على مراعاة الأنشطة للمشاريع المراد انجازها في المحميات المصنفة وضرورة إدراجها مسبقا في إطار مشاريع التهيئة والتعمير أو في مخططات شغل الأراضي، نلاحظ أن هناك توافق بين القانون 29/90 للهيئة العمرانية وقانون حماية التراث الثقافي 04/98 في مادته 36 فيما يخص حماية التراث الثقافي والمحميات الأثرية، وتشدد المادة 36 على ضرورة اطلاع

¹⁷³ - اليونيسكو، الإيكوموس، اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري، اتفاقية من أجل إدارة وحماية التراث الأثري، لوزان، سويسرا، 1990م، المادة الثالثة.

السلطات المكلفة بإعداد مخططات التوجيه والتعمير ومخططات شغل الأراضي في مستوى كل بلدية على المحميات المسجلة في قائمة الجرد الإضافي أو المصنفة. يجدر بالذكر أنّ رخصة البناء في مناطق المحميات الأثرية لا تمنح إلاّ بموافقة المصالح المختصة بحماية التراث الثقافي وهي مديرية الثقافة، ويوضح جليا في المادة 69 من قانون التهيئة العمرانية.

3- إجراءات الصيانة التقنية للمعالم والمواقع الأثرية:

تعتبر الصيانة الوقائية التقنية للمعالم والمواقع الأثرية خطوة هامة لحفظ ووقاية المعالم والمواقع الأثرية والحفاظ عليها، ويكون ذلك إما بالوقاية أو المعالجة وذلك على حسب الظروف، اهتم المتخصصون في مجال الصيانة الوقائية المعالم والمواقع الأثرية في العالم، منذ بداية القرن العشرين، تحت إشراف اليونسكو بالطرق العلمية والعملية اللازم إتباعها للحفاظ على المواقع وإنقاذها من الضياع، ورسخ ذلك في اتفاقيات دولية¹⁷⁴، الجزائر كعضو في منظمة الأمم المتحدة، قد أقرت بجل الاتفاقيات الخاصة بحماية التراث الثقافي، بالإضافة إلى ذلك فقد اجتهد المختصون والمشرعون على حد سواء، إلى وضع الأساليب اللازمة للتدخل على الممتلكات الثقافية في الجزائر، وتكون الحماية التقنية باتخاذ حدود للصيانة الوقائية على المعالم والمواقع الأثرية:

3-1- التدابير الوقائية:

3-1-1- أ- مواجهة الأضرار الناجمة عن الإنسان:

- حيث أنّ تخريب المعالم والمواقع الأثرية الناتج عن الإنسان، يكون في مجمله عن طريق أعمال الهدم والتخريب، أو الإهمال، أو عن طريق المشاريع التنموية، والتراخي في تطبيق قوانين حماية التراث... .

- بالنسبة لتجنيب المعالم والمواقع الأثرية أضرار التخريب المتعمد الذي يحدث جراء اعتداء الأفراد على الموقع الأثري وذلك لسبب الجهل بأهمية ممتلكاتهم، فإن ذلك يستدعي توعية

¹⁷⁴ - عبد القادر طاهر، المرجع السابق، ص: 102.

المواطنين من جهة، وإحكام المراقبة من جهة ثانية، وذلك بتفقد الموقع الأثري بشكل منظم، وتطبيق عقوبات صارمة بحق المخالفين¹⁷⁵.

- فيما يخص المشاريع العمرانية والأراضي الفلاحية التي يقصد بها التنمية المستدامة، فيجب أن تدرس بعناية فائقة لئلا تؤدي مثل هذه المشاريع إلى إزالة ما تحتوي عليه هذه المواقع الأثرية من مباني وبقايا أثرية، إذ لا بد أن يشترك في هذه الدراسات، كما توصي بذلك القوانين الحديثة والتوصيات الدولية، اختصاصيون في التاريخ والآثار والإجتماع مع المهندسين المعماريين والعمرانيين.

3-1-ب- مواجهة الأضرار الناجمة عن الطبيعة:

- يكون بالسيطرة على البيئة المحيطة بالتراث الثقافي وذلك بمنع عوامل التلف من التأثير بواسطة تحييدها أو وصولها إلى المبنى نفسه¹⁷⁶.

- تعتبر الرطوبة من أهم المشاكل التي تؤثر على المعالم والمواقع الأثرية، إذ يعتبر عزل الرطوبة قدر الإمكان من المعالم والمواقع الأثرية عاملاً حيوياً في الحفاظ عليه، وتختلف طرق العزل باختلاف مصدر الرطوبة.

- الأمطار والسيول تهدد المعالم والمواقع الأثرية وتؤثر عليها، لذلك من الواجب العمل على تصريف المياه الناجمة عنها كي تتسرب إلى الجدران والأساسات والبقايا الأثرية.

- إن الخطر الذي يتعرض له الموقع من مشكلة النباتات الطفيلية التي أتعبت الخبراء، لا سيما في الأقاليم الكثيرة الرطوبة، حيث قطع هذه النباتات لا يحل المشكل، حيث تعود إلى النمو من جديد، لتصبح أكثر قوة، ولم يعط قاذفات اللهب لحرق النباتات ولا المواد الكيماوية المبيدة للجذور نتيجة تذكر...، ومن الطبيعي أن تكون الوقاية خير من العلاج، أي الحيلولة

¹⁷⁵ - عبد القادر ربحاوي، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، سوريا، 1972م، ص:24.

¹⁷⁶ - نفسه، ص:26.

منذ البدء دون نشوء هذه النباتات، وذلك بسد الثغرات والشقوق وبتكحيل ما بين حجارة البناء تكحيلًا متقنا.

3-2- التدابير العلاجية:

يقتضي الأمر اللجوء إلى التدابير العلاجية، عندما تكون المعالم الظاهرة في المعالم والمواقع الأثرية في حالة تدهور، ويقتضي التدخل المباشر على مستوى المعلم¹⁷⁷، وتختلف هذه التدخلات حسب نسبة التشوهات الطارئة على المعالم الأثرية¹⁷⁸.

3-2- أ- الصيانة:

تتعرض الأبنية على اختلافها التاريخية والحديثة على تلف جزء منها أو عنصر منها أو إلى تشويه أو عبث، هذه الحالة تحتم تدخل مستمر على المباني لضمان بقاءها واستمراريتها وهذه التدخلات هي أعمال صيانة.

من الضروري أن تجرى صيانة المعالم الأثرية على أساس ثابت¹⁷⁹، وحسب الضرر اللاحق بالمبنى الأثري ويمكن تقسيم هذه الأعمال إلى:

- التكليل والتكحيل:

إنّ تساقط الكلسة من جدران البناء يعرّض ما تحتها من مواد البناء الضعيفة للتآكل التدريجي، والتلف بتأثير الأعرّاض الجوية المختلفة ولذا فإن تجديد الكلسة يشكل كساء واقيا، فضلا عن أنه يعيد للبناء شكله الأصلي، ولنفس الأمر يجب الحرص على سد الثغرات وتجديد ما تلف من المونة المستخدمة بين حجارة البناء أو في حشوة الجدران¹⁸⁰.

- إصلاح الحجارة التالفة:

نشاهد في المعالم الأثرية عناصر حجرية تالفة أو مكسرة كالجدران والأبراج، وقد يؤثر بقاءها بهذه الحالة على متانة البناء، ونوصي هنا بالحد ما أمكن من تجديد هذه العناصر،

¹⁷⁷ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص: 104.

¹⁷⁸ - هزار عمران وجورج دبورة، المرجع السابق، ص: 129.

¹⁷⁹ - عبد القادر ريحاوي، المرجع السابق، ص: 26.

¹⁸⁰ - نفسه، ص: 26.

والاكتفاء بتجديد ما هو تالف كلي منها، أما في الأحوال العادية فيمكن اللجوء إلى عمليات اللصق والتجبير التي يمكن أن تتم بسهولة بالاعتماد على المواد الحديثة وباستخدام القضبان والأطواق المعدنية والمخفية أو الظاهرة.

- أعمال التنظيف:

يراد بها سائر الأعمال التي تزيل ما علق بالمعلم من مواد وشوائب¹⁸¹، كقشر الكلسة المحدثة التي كانت في الأصل ظاهرة للعيان...، إزالة ما علق بالمعلم الأثرية من أوساخ، وحشائش الخضراء الناتجة عن الرطوبة الدائمة¹⁸².

ينفق جميع المختصون في مجال الترميم، إنّ عملية الترميم حساسة يكون التدخل فيها على المعلم الأثري بصفة مباشرة، وتتم عملية الترميم على المعالم الأثرية التي مازالت قيد الاستعمال، التي هجرت منذ وقت.

تختلف كيفية التدخل على المعالم الأثرية من معلم لآخر وقد حدد الأخصائيون أشكال التدخل حسب الحالات وفي اتفاقيات عالمية تضم نصوص توجيهية مثل:

- الإحياء:

هو إعادة إحياء فكرة ما ضمن الأثر وتقوم على احترام مادة الأثر الأصلية والأدلة الأثرية والمخطط الأساسي في الترميمات والإضافات اللاحقة على المعلم، يجب أن تحترم وأن تحدد تاريخه، وعندما تتراكم التدخلات المتلاحقة عبر العصور يسمح بإزالة القسم العلوي الذي يمكن أن يكون أقل أهمية بإظهار جزء أقدم يحمل أهمية كبرى ولكن ضمن حدود¹⁸³.

- ضمان استمرارية صيانة المواقع الأثرية:

يختلف العمل في صيانة المعالم والمواقع الأثرية من دولة لأخرى وفقا لقدرتها المالية والفنية والثقافية ونظرتها إلى التراث بكافة جوانبه، فهناك من يرى ضرورة حماية ذلك التراث

181 - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص: 27.

182 - ميثاق البندقية، المرجع السابق، المادة التاسعة.

183 - هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص: 129 .

تعبيراً عن الاحترام للماضي والحرص على مواصلة الحوار معه لأنّ في ذلك ربطاً للماضي بالحاضر وتطلعا إلى مستقبل زاهر مزدهر ومتطور، وهناك من ينظر إلى التراث نظرة سلبية ويرى فيه دلالة على تخلف الماضي وضرورة التخلص منه.

قد سبب التفكير السلبي اتجاه المعالم والمواقع الأثرية، تدمير وتخريب نثير منها، في كثير من بلدان العالم، فلم تعد الحماية والحفاظ على الموارد الحضارية والثقافية أمراً كافياً، بل اتجه التفكير إلى تحقيق استدامة هذه الموارد على المدى البعيد والاستفادة منها من الناحية الاقتصادية كذلك، وذلك لأنها تشكل ثروة قومية لجميع الأجيال الحالية واللاحقة، وهي ملك لهم جميعاً تقع عليهم مسؤولية حمايتها والحفاظ عليها¹⁸⁴، ولضمان ذلك يجب توفر العوامل الآتية:

- إهتمام الإنسان بالتراث الأثري:

تبدأ صيانة التراث الأثري باهتمام الإنسان وتعلقه بإرثه وإرث أجداد، فإن غاب هذا الحس فقد التراث قيمته في أعين الناس وبالتالي الرغبة في حمايته وإيصال للأجيال القادمة، لهذا مهما تعددت الوسائل والأساليب، يبقى الإنسان هو العامل الأول والأساسي في صون وحماية الإرث الثقافي، تتوقف عليه وعلى مدى وعيه بحالة، إشكالية، ونظم الحفاظ على التراث.

- الإدارة والمراقبة:

لا تكون التشريعات دائماً كافية لصيانة المعالم والمواقع الأثرية، فقد أثبتت لنا التجارب أن العديد من المعالم الأثرية هدمها أصحابها أو الأشخاص التي توجد تلك الآثار على أراضيهم لإقامة أبنية حديثة أو استعمال مواد تلك المعالم من حجارة، وغيرها لبناء منازلهم أو أحد مشروعاتهم أو قاموا بتوسعات أو إضافات تسيء إلى هوية الموقع ومعالمه، هذا ما يوجب على المؤسسات المختصة إلى التكفل بإدارة مراقبة تلك المواقع أي لتفادي أي عمل قد يضر

¹⁸⁴ - طاهر عبد القادر، المرجع السابق، ص: 123.

بالمعالم الأثرية أو استحداث رجال أمن خاصين بحراسة المعالم والمواقع يكونون تابعين للدولة، أو مؤسسات خاصة معتمدة من طرف الدولة.

- التوعية:

من أجل تشجيع مساهمة السكان، يجب إعداد برنامج معلومات عامة من أجل جميع السكان بدءاً من الأطفال في سن المدرسة ويجب أيضاً تشجيع نشاط الهيئة من أجل حماية التراث، كما يجب تبني إجراءات مالية لصالح الحماية¹⁸⁵.

فصيانة التراث واستمراره لا تكون إلا بإسهام الكل في مفهوم الاستدامة، وتقع المهمة الأولى لضمان إسهام شرائح المجتمع المختلفة في الحفاظ على المعالم الأثرية على المختصين في مجال الحماية، المسؤولين، المرممين، والجمعيات التي تنشط للحفاظ على المواقع الأثرية، وذلك بإشراك الفئات المختلفة في عمليات الحفظ والوقاية، بالوسائل المختلفة (المسابقات، البحوث، الأعمال الفنية...)، وإحداث المحفزات لضمان مشاركة واسعة في مجال التوعية بالثقافة التراثية وبالتالي اهتمام أكثر، إذ بالاستثمار في مجال الوعي بالتراث، تكون فائدة المجتمع العامة بالحفاظ على الإرث الثقافي الذي هو كنز لا يمكن تعويضه، جعل التراث في منأى عن الضرر الملحق بالتراث الأثري الناجم عن الإنسان، استثمار هذا الأخير كثورة اقتصادية¹⁸⁶.

4- صيانة المعالم الأثرية (مثال تطبيقي):

تتعرض المعالم الأثرية على اختلاف حقبها التاريخية إلى تلف بعض أجزائها، مما يتطلب منّا تدخلات مستمرة على المعالم الأثرية، لضمان بقائها واستمراريتها، من أعمال الصيانة والسيطرة على البيئة المحيطة بالتراث الأثري".

4-1- الصيانة من العوامل الطبيعية:

4-1-أ- الرطوبة: تعتبر من أهمّ مشاكل التي تؤثر على المعالم الأثرية، إذ يعتبر عزل

¹⁸⁵ - اليونسكو، وثيقة حماية المدن...، المرجع السابق، البند 15.

¹⁸⁶ - طاهر عبد القادر، المرجع السابق، ص:124.

الرطوبة قدر الإمكان من الموقع عاملاً حيوياً في الحفاظ عليه وتختلف طرق العزل باختلاف مصدر الرطوبة.

4-1-ب- الأمطار والسيول: الأمطار والسيول تهدد " المعالم والمواقع الأثرية " تؤثر عليها لذلك من الواجب:

- العمل على تصريف المياه النجمة عنها كي تترسب إلى الجدران والأساسات والبقايا الأثرية¹⁸⁷.

- إنشاء شبكة المجاري لتصريف المياه والأمطار والسيول بعيدة عن المعالم والمواقع الأثرية.

- معالجة ملاط الحوائط بالراتجات واللدائن التي تزيد في مقامة تأثير المياه¹⁸⁸.

4-1-ج- الرياح: لأن ما يحتويه من ذرات تحتك مع الآثار بشكل مباشر تؤدي إلى تأثيرات سلبية مختلفة مثل التآكسد وجذب الحشرات وتغذية العضوية، لذلك من المفضل في بعض الحالات تركيب أجهزة فلتر الهواء ضمن المعالم والمواقع الأثرية بهدف تقليص تلوث الهواء والغبار¹⁸⁹.

4-1-د- الزلازل والصواعق:

"ليس في مقدورنا إتقاء أضرار الزلازل، أمّا الصّواعق فيمكن استخدام مانعات الصّواعق للتخفيض إلى حدّ كبير من أضرارها ومن الضّروري توزيع هذه المانعات الصّواعق للتخفيف إلى حدّ كبير من أضرارها، ومن الضّروري توزيع هذه المانعات بشكل مدروس، بحيث يشمل معظم أقسام المعالم والمواقع الأثرية، وأن يجري فحصها من حين لآخر للتأكد من سلامتها"¹⁹⁰.

4-1-هـ- العواصف:

¹⁸⁷ - عبد القادر يحيوي، المرجع السابق، ص: 212.

¹⁸⁸ - شاهين عبد المعز، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، مطابع المجلس الأعلى للآثار، مصر، 1999م، ص: 204.

¹⁸⁹ - الحجي سعيد الكريم، حفظ مجموعات التراث الأثري وحمايتها في المتاحف، مج 33، دمشق، 2017م، ص: 97.

¹⁹⁰ - شاهين عبد المعز، المرجع السابق، ص 212.

"إنّ العاملين في حقل صيانة الآثار لم يتمكّنوا من إيجاد حلول ناجحة لمشاكل الآثار المتواجدة في المناطق الخالية، إلاّ أنّهم قد توصّلوا إلى بعض الطّرق والأساليب التي تمكنوا بها من تقليص أخطار العواصف وتقليل من حدّة التلف المصاحب لها، نوجزها فيما يلي:

- إقامة مصدات للرمال المتحركة.

- تثبيت التربة من حول المعالم الأثرية عن طريق رشها بالترتجات واللدائن الصناعيّة، وقد قامت بعض الشركات بإنتاج أنواع مناسبة لهذا الغرض، ولعلّ من أفضلها إنتاجات السيليكون.

- تشجير المناطق المتاخمة لضريح لصدّ العواصف وخاصّة المحملة بالرمال.

4-1-و- النباتات الطفيلية:

إنّ الخطر الذي تتعرّض لها المعالم الأثرية، من مشكلة النباتات الطفيلية التي أتعب الخبراء لاسيما في الأقاليم الكثيرة الرطوية، لأن نزع النباتات لا يحلّ المشكلة، حيث تعود إلى النمو من الجديد، لتصبح أكثر قوّة، رغم إستعمال طرق أخرى مثل قاذفات اللهب والمواد الكيماوية المبيدة للجذور التي لم تأتي لنا بنتيجة فعالة...، من الطبيعي أن تكون الوقاية خير من العلاج أي الحيلولة منذ البداية، على عدم السماح بنشوء النباتات، وذلك بسدّ الشغرات والشقوق وتكحيل ما بين حجارة البناء تكحيفا متقنا".

4-1-ز- الطفيليات والحشائش¹⁹¹:

من خلال المراقبة الدورية ونزع الحشائش، وبإستخدام مبيدات للحشائش، يمكن أن نحدّ ونقلل من نموّها، تنقسم إلى نوعين:

- مبيدات ما قبل النمو:

تستعمل بعد إزالة الجذور المتبقية والنباتات السطحية، عن طريق الرش في التربة، من أهم المبيدات المفضّلة استعمالها لهذا الغرض: السينازين Sinazine، وهو منتج يعرف

¹⁹¹- جان بيار آدم وان وستورن، الحفظ في علم الآثار، الطّرق والأساليب العلمية لحفظ الترميم المقتنيات الأثرية، محمد أحمد الشاعر، مطابع المجلس الأعلى للآثار، مصر، 2020م، ص: 76.

تجاريا باسم Gesatope لديه نفاذية ضعيفة، كما أنّ له احتفاظ جيّد للرطوبة في التربة¹⁹²، ومبيد آخر يدعى: الديورون يسوق باسم seppic ويمتاز بضعف قابليته للدّوبان كما أنّ التربة تحتفظ به بشكل جيّد.

- مبيدات ما بعد النّمو:

تستخدم للنّبات التي نمت حول المعالم والمواقع الأثرية، تستخدم بالرش الخفيف على هيئة رذاذ على الأوراق، بذلك تتدمر ذاتيا، ويمكن حقن بعض المنتجات مثل: حامض فوسفو ميتبلامينيو- فينو هرمون".

4-2- الصّيانة من العوامل البشرية:

4-2-أ- أعمال الهدم والتّخريب(الجهل):

لاشكّ أن ضعف المراقبة أحيانا يشجّع على ممارسات الأفراد على القيام بهدم أو تخريب المعالم والمواقع الأثرية، جهلا بأهميتها أحيانا وعمدا أحيانا أخرى، لذلك وجب على المختصين والهيئات المكلفة بذلك تتبني برامج تحسيسية بأهمية هذا التراث الضّخم وحمايته من التلّف والضياع، من بين هذه الإجراءات¹⁹³:

- من أجل تشجيع مساهمة السكان، يجب إعداد برنامج معلومات لكل شرائح المجتمع، كما يجب تبني إجراءات مالية لصالح الحماية¹⁹⁴.

فحماية التراث واستمراريته لا تكون إلاّ بإسهام الكل في مفهوم الإستدامة، وتقع المهمة الأولى لضمان إسهام شرائح المجتمع المختلفة في الحفاظ على المعالم والمواقع الأثرية على المختصين في مجال الحماية، المسؤولين، المرممين، والجمعيات التي تنشط للحفاظ على المواقع الأثرية، وذلك بإشراك الفئات المختلفة في عمليات الحفظ والوقاية، بالوسائل المختلفة (المسابقات، البحوث، الأعمال الفنية...)¹⁹⁵، وإحداث المحفزات لضمان مشاركة واسعة في

¹⁹² - جان بيار آدم وان بروتورن، المرجع السابق، ص 507.

¹⁹³ - نفسه، ص 168.

¹⁹⁴ - اليونسكو، وثيقة حماية المدن ...، المرجع السابق، البند: 15 .

¹⁹⁵ - جيراسك باغيل، أمن المتاحف والتّخطيط لمواجهة الموارد، مطابع المجلس الأعلى للآثار، مصر، 2007م، ص: 177.

مجال التوعية بالثقافة التراثية، إذ بالاستثمار في مجال الوعي بالتراث، تكون فائدة المجتمع العامة بالحفاظ على الإرث الثقافي الذي هو كنز لا يمكن تعويضه¹⁹⁶.

- أما من حيث المشاريع العمرانية والإنشائية التي تهدف إلى تطوير المدن وخدمة السكان فيمكن التخفيف من أضرارها باتّباع الخطوات التالية:

- دراسة منطقة المشروع دراسة أثرية علمية متكاملة للتعرف على ما تحتوي عليه من آثار وممتلكات ثقافية ظاهرة أو مطمورة وتقييمها واستصدار ما يلزم صاحبها من تشريعات.

- السعي مع الجهات المتخذة للمشروعات للعمل على الابتعاد من المعالم والمواقع الأثرية قدر المستطاع أو اتخاذ تدابير الصيانة المعالم الأثرية وخاصة عند وضع الدراسات المبدئية للمشروعات.

إذا تعدّر تعديل الدراسات بما يضمن سلامة المعالم والمواقع الأثرية ولاسيما في حالة مشروعات السدود، يصبح من الضروري المبادرة إلى وضع خطة لإنقاذ وتنفيذ مراحلها بما يناسب مع المراحل تنفيذ يتضمّن عمليات الإنقاذ عادة:

- التّقويم والترميم.

- الدراسات الميدانية وأعمال التّسجيل¹⁹⁷.

- ضرورة الاهتمام بصيانة الوقائية كإجراء فعال وذلك باستعمال الوسائل والمواد الملائمة، وضرورة إشراك المجتمع المدني وتوعيته بأهمية هذا التراث ووجوب المحافظة عليه من خلال حملات تحسيسية.

- مراقبة سلوك الزّوار والسياح وتوعيتهم بالآفات الناهية لا تكتب، لا تتسلّق، لا تأخذ ومن الأفضل تفسير أسباب ومعاني الأحكام واللوائح والملصقات من خلال ممتلكات ذات دلالات قويّة "معا نحمي تراثنا الإنساني" تراثنا في خطر.

-2-ب- الحرائق:

¹⁹⁶ - طاهر عبد القادر، المرجع السابق، ص: 124.

¹⁹⁷ - عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص: 205 - 206.

- يجب العمل على إبعاد مسببات الحرائق على المعالم والمواقع الأثرية، ذلك عن طريق تجنب استخدام النيران فيها، وعدم إيداع مواد سهلة الإستعمال بها، ومنع قيام صناعات تعتمد على النار في الأماكن المجاورة لها، وكذلك تزويدها بوسائل الإنذار وإطفاء الحرائق الكافية والمناسبة.

- لا يفوتنا أن نتوه إلى أن المياه بالرغم من فائدتها في إخماد الحرائق، إلا أنها في حالات كثيرة تلحق أضرار جساما بالمعالم والمواقع الأثرية، لذلك فإننا نوصي بضرورة الاعتماد على وسائل الإطفاء بالغازات (مثل رابع كلوريد الكربون) والمركبات الكيميائية الجافة¹⁹⁸.

4-3- نتائج غياب الصيانة على المعالم والمواقع الأثرية:

تشتمل البيئات المحيطة بالمواد الأثرية على العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى تلف المواد الأثرية وتعرضها للتدهور، خاصة في المعالم والمواقع الأثرية ومواقع الحفائر، وأهم عوامل التلف في مثل هذه البيئة والتي يجب أن تتعامل معها الصيانة ما يلي:

- الماء: في صورته المختلفة ومن مصادره المتنوعة، ومنها:
الأمطار والسيول، المياه تحت السطحية، الرطوبة النسبية للهواء الجوي، درجات الحرارة، ضوء الشمس المباشر، التلوث البيئي، تجاوزات الإنسان والحيوان.

ينتج عن هذه العوامل المتلفة أضرار بالغة للمادة الأثرية قد تنتهي بفنائها أو ضياع الكثير من القيم الأثرية التاريخية والفنية المتضمنة فيها، ومن هذه الأضرار:

- المشكلات الناتجة عن الماء في صورته المختلفة (السائلة أو الغازية) ، وأهمها:

- هجرة الأملاح القابلة للذوبان في الماء وإعادة تبلورها.

- تشجيع النشاط الحيوي الدقيق.

- تشجيع التفاعلات الكيميائية الناتجة عن وجود ملوثات الجو.

- المشكلات الناتجة عن تقلبات درجات الحرارة:

- التأثير فى الرطوبة النسبية ارتفاعا وهبوطا بتغير درجات الحرارة.
- إعادة تبلور الأملاح الذائبة وما يمثله ذلك من ضغوط على المادة الأثرية.
- ارتفاع درجات الحرارة يشجع التلف الحيوي الدقيق.
- المشكلات الناتجة عن الضوء.
- اضمحلال الألوان.
- تشجيع النشاط الحيوي الدقيق.
- تعرض المواد العضوية للتدهور نتيجة لتكسير ألياف السليلوز .
- **المشكلات الناتجة عن تجاوزات الإنسان والحيوان:**
- الترميم الخاطئ.
- الإلتلاف المتعمد والسرقة.
- ممارسات حيوانات البيئة.

تهدف إجراءات الصيانة إلى منع التلف الذى يمكن أن ينتج عن هذه العوامل، مما يؤدي للحفاظ على درجة حفظ المادة الأثرية دون إضافة مواد غريبة (أو بأقل إضافة) مما يحفظ للأثر تجانسه وأصالته .

التراث الثقافي مبعث فخر الأمم على اختلاف أعراقها، فهو يمثل الهوية الوطنية لكل مجتمع، وصلة وتواصل بين الماضي والحاضر، ومهما بلغت هذه الأمم من تطور، ورقي فإنها تبقى متصلة بهذا الإرث، وقد عملت الأمم المتحضرة وعيا منها بقيمة هذا الإرث، على إنشاء أسس وقواعد وإجراءات تحدد لتطبيق الصيانة في علم الآثار.

المحاضرة العاشرة: حدود تطبيق إجراءات الترميم في علم الآثار وأبرز الغايات المرجوة منها.

يقوم الترميم في جوهره على إصلاح عيب بارز ومستمر من شأنه أن يشوه الأثر أو يعمل على تدميره بمرور الوقت، من هذه الأرضية انطلق العديد من المهتمين بالآثار من الفنانين وجامعي الآثار ومعماريين والعديد من الشخصيات الأخرى من القيام بأعمال الترميم هذه الفوضى في الترميم أثبتت أن التراث المادي الذي نجى من مخرجات الحرب سوف تأتي عليه عمليات الترميم العشوائية، وهو الأمر الذي عجل في عقد مؤتمرات وسن مواثيق وتشريع قوانين تضبط هذه العملية، وتجعل لها حدود تطبق فيها إجراءات الترميم في علم الآثار.

1- إجراءات الترميم في علم الآثار وأبرز الغايات المرجوة منها¹⁹⁹:

بالحديث عن المحطات المهمة في تاريخ وضع الأسس الحقيقية والموضوعية للصيانة والترميم يجب علينا التوقف ودراسة بنود ميثاق البندقية لسنة 1964م، الذي يعد من أهم المواثيق الدولية التي ركزت جهودها على وضع آليات لحماية وإيقاف الضرر الذي أصبح التراث الثقافي عرضة له، وقد جاءت على النحو الآتي:

1-1- الدراسة التمهيدية:

1-1-أ- الدراسة التاريخية والمعمارية: تقديم لمحة تاريخية عن المعلم والموقع الأثري ورفع بياني للأضرار.

1-1-ب- دراسة تحليلية للبنية الإنشائية للمعالم والمواقع الأثرية لمعرفة التعديلات والإضافات المتعاقبة التي طرقت عليه، وتحتاج هذه العملية إلى مهارات مؤرخ الفن، وعالم

¹⁹⁹ – <http://www.icomos.org/en/chartes-and-texts>

الآثار ومهندس معماري متخصص في التراث مع تصنيف المعلومات المتحصل عليها في المخطط.

1-2- الفحص والتشخيص:

تتفرد كل مادة موجودة في الطبيعة بخصائص طبيعية أو كيميائية تجعلها تتميز عن باقي المواد، من هذه الفكرة الثابتة يجب على المرمم أن يبدأ في تخطيط مشروع الترميم، ولتفادي سوء اختيار المواد المضافة على الأصلية جاء في ميثاق البندقية ضرورة فحص المواد الداخلة في تكوين العينة الأثرية المرشحة لأعمال الترميم، والإلمام بجميع خصائصها بمعرفة تاريخها وخصائصها الإنشائية وعلاقتها بالمحيط المتواجدة فيه، أما التشخيص فيقصد به التدقيق في رصد وفهم مظاهر التلف التي يعاني منها الأثر مع تقدير مدى خطورته للفصل في الطريقة المثلى للتعامل معه.

1-3- تسجيل وتوثيق التدخلات:

عملية الترميم هي عملية غاية في الصعوبة لا يقوم بها إلا مختصون، ولهذا تضمن ميثاق البندقية هذا الشرط ضمانا لإنجاح هذه العملية، حيث يجب على المرمم إسباق عملية الترميم بتسجيل كل الملاحظات الظاهرة والمتحصل عليها من التحاليل المخبرية على العينة الأثرية، لأن الصورة الحقيقية تتجلى بتراكم المعطيات، لدى يتوسع التسجيل إلى تسجيل يدوي وتسجيل فوتوغرافي وعمليات الرفع الأثري والمعماري والرسم الأثري إلى غير ذلك من التقنيات الحديثة المستعملة لهذه الغاية، وتتواصل عملية تسجيل التدخلات مع كل مراحل ترميم الأثر ولا تتوقف إلا بانتهاء هذه العملية ويفيد التسجيل غالبا في تقييم عملية الترميم والحكم عليها إن كانت ناجحة أم لا، كما يساعد التسجيل في مراقبة الأثر وفهم تطوره الإيجابي الذي تتوقف عنده مظاهر التلف، أو السلبي الذي تكون فيه النتائج عكسية ولا تتوقف فيه أوجه التلف، وإنما تزداد حدتها في حالة الترميم الخاطئ، لدى يجب أن يشتمل التسجيل على معلومات كافية كمواضع التدخل، الأدوات والمواد المستعملة في الترميم،

أساليب الترميم مع ضرورة الإشارة للفترة الزمنية التي أجريت فيها الترميمات وقد تزيد المعلومات أو تنقص حسب طبيعة مشروع الترميم.

يتضمن مرحلتان أساسيتان هي:

1-3-أ- المرحلة الأولى التحليل البتروغرافي l'analyse pétrographique: يركز

على الملاحظة، والوصف الدقيق لتركيبية المواد بالاعتماد على العين المجردة والفحص المجهرى، إذ تؤخذ عينة على شكل شفرة رقيقة، ويشرف على الفحص جيولوجي، وفي الأخير تسجل المعلومات المتحصلة عليها في بطاقة تقنية خاصة.

1-3-ب- المرحلة الثانية، التحليل بتروفيزيائي: هذا الفحص يبين الخصائص التقنية

للمواد مثل: الكثافة، قوة المقاومة، المسامية، والخاصية الشعرية، والصلابة، وسرعة الصوت... إلخ، يتم تنفيذ هذه الخدمة عن طريق التحليل المخبري للمواد.

1-4- الحد الأدنى من التدخل:

يجب أن تسبق عمليات الترميم دراسات أولية تهدف إلى تحديد طبيعة الضرر الذي يعاني منه الأثر، وهذا لكي تكون التدخلات محصورة في المواضع التي تتطلب تدخلا ضروريا لعلاج عيب بارز أو إصلاح تلف مشوه ومؤثر على العينة الأثرية، أما المواد المستعملة في الترميم فيشترط هي الأخرى أن تكون مواد مدروسة لتتفاعل إيجابا مع المواد الأصلية للأثر وتمنحه أكثر صلابة واتزان، ومن خلال مضمون هذا البند تم التأكيد على ضرورة العمل بمبادئ الترميم الإيحائي²⁰⁰، وفيه يتم الاكتفاء بإصلاح العيب الظاهر دون التماذي في الترميم ومس الجوانب السليمة أو المساس بأصالة الأثر والعمل بمبدأ الترميم هو حتمية لا نقوم بها إلا في حالة استنفاد كل الحلول، وبناء على هذا التفرد الذي لا اختلاف فيه فإنه من الواجب قانونا استبعاد الترميم²⁰¹.

²⁰⁰ الطيب جقلول، الترميم الإيحائي منهاجا لترميم بقايا المواقع الأثرية، مجلة دراسات وأبحاث، ع 08، الجزائر، 2012م، ص:234.

²⁰¹ تشيزاري براندي، المرجع السابق، ص: 42.

1-5- الصيانة الوقائية:

يجب أن يراعى في عمليات الترميم طبيعة الوسط الذي سوف تحفظ فيه العينة الأثرية، ولهذا اعتبر المختصون المحيط الذي يعيش فيه الأثر من العوامل أو بالأحرى من التحديات الواجب تحقيقها لبلوغ مستوى ترميم رفيع يحقق الأهداف المرجوة منه، حيث يعتبر الترميم في هذا النوع من الحالات مجرد حلقة من مشروع الحفظ الذي يبدأ بالصيانة الوقائية من خلال التدخل على بيئة الأثر ومحاولة القضاء على كل مظاهر التلف دون التدخل على الأثر، وينتهي مشروع الترميم بالصيانة الوقائية من خلال التحكم في ظروف الأثر في الوسط الذي يوجد فيه والحيلولة دون ظهور عوامل التلف من جديد.

1-6- وضوح التدخلات:

أكد المختصون في الترميم، أن الغاية من الترميم هو إنقاذ الأثر وليس إكساب الأثر بصمة جمالية، ويعرف هذا النوع من التدخلات بإعادة التأصيل وهو إعادة المبنى إلى حالته الأصلية²⁰²، ولهذا جاء في بنود الإتفاقية ضرورة الابتعاد عن تزوير وتغليط الزوار من خلال العمل على جعل عمليات الترميم تبدو أصلية، لدرجة لا يمكن تمييزها عن ما هو أصلي، لدى حث ميثاق البندقية على ضرورة حسن اختيار المادة المستعملة في الترميم والتي يجب أن تكون على أساس توفرها على ازدواجية الانسجام والتميز لكي تستوفي معايير القبول في أعمال الترميم.

1-7- انعكاسية التدخلات:

كثيرا ما كان الترميم سببا مباشرا في تدمير العديد من العينات الأثرية، ويعود ذلك أساسا لعدم المعرفة الجيدة بالمواد المستخدمة في الترميم، وجهل ردة فعلها وتفاعلها مع المواد الأصلية المكونة للأثر، وبهدف القضاء على هذا العامل السلبي طالب المختصون على ضرورة تحقيق عمليات الترميم لمبدأ قابلية مراجعة الترميم في حالة الضرورة، حيث يمكن

²⁰² - تشيزاري براندي، المرجع السابق، ص: 36.

إزالة الترميمات بكل سهولة دون إلحاق الضرر بالجزء المرمم، وعدم التأثير على حالته الأولية والأصلية التي كان عليها.

1-8- انسجام التدخلات:

اختيار المادة المستعملة في الترميم هو شرط أساسي في هذا النوع من المشاريع، والتي يجب أن تكون متوافقة ومنسجمة مع المادة الأصلية الداخلة في العناصر الإنشائية للأثر، كما يجب أن تكون ردة فعلها للعوامل الخارجية شبيهة بحد كبير بتلك الأصلية، حيث أثبتت العديد من التجارب أن ترك بعض النماذج الأثرية دون ترميم هو أحسن من القيام بأعمال ترميم بمواد غير مناسبة، ويبقى الهدف من إضافة عناصر فقدها الأثر هو الوصول إلى حالة من التوازن والاستقرار لإنقاذ التراث الأثري من الاندثار والزوال.

يبقى ميثاق البندقية من المحطات الجوهرية في تاريخ الصيانة والترميم لأنه ساهم في توحيد المفاهيم والرؤى المستقبلية المرجوة من مشاريع الترميم باعتبارها من الإجراءات الضرورية للحفاظ على التراث الأثري المادي.

شكل موضوع الترميم جدلاً كبيراً في أوساط المهندسين المعماريين والفنانين والمرممين تمخض عنه وضع حدود لتطبيق إجراءات الترميم في علم الآثار، جرّاء الإتفاقيات والمواثيق الدولية (أثينا، البندقية، بورا، واشنطن)، التي نظمت وسنّت لوائح وتشريعات وبنوداً تضمن حدود إجراء عمليات التدخلات العلاجية والغاية من تطبيقها والتقيدها بها.

المحاضرة الحادي عشر: الحفظ وإجراءات الوقاية في علم الآثار.

تتخز بلادنا الجزائر عامة على الأطلال الباقية من الحضارات السابقة، فالمعالم والمواقع الأثرية الموجودة فيها تؤدي دورا هاما في صياغة ذاكرة الأمم وعمقها الحضاري وتمايز ثقافتها المحلية، ويمثل هذا التراث الأثري إنعكاسا لهوية وحضارة هذه الأمم والرابط بين ماضيها وحاضرها والدليل الواضح على عراقتها وأصالتها، فيجب الحفاظ على هذا التراث وإعادة تأهيله لحفظه ووقايته وتطويره ليتلاءم مع ظروف العصر والتحولت الحضارية المستمرة.

1- مفاهيم عامة:

1-1- مفهوم الحفظ:

إن مجال حفظ الآثار يستعين في العصر الحديث بما توصل إليه العلماء من نتائج علمية هامة وأجهزة متقدمة في ميادين علوم الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا والعلوم والهندسة وغيرها من العلوم التجريبية.

1-1-أ- لغة:

الحفظ هو نقيض النسيان والغفلة، وهو الحفاظ، المحافظة على العهد والمحاماة على الحرم ومنعها من العد، والمحافظة تعني المواظبة على الأمر²⁰³، وفي القرآن الكريم ذكر في قوله: "حافظوا على الصلوات..."²⁰⁴ أي واطبوا على إقامتها في وقتها²⁰⁵.

1-1-ب- اصطلاحا:

²⁰³ - محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، المصدر السابق، ص: 441.

²⁰⁴ - سورة البقرة، الآية: 238.

²⁰⁵ - محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، المصدر السابق، ص: 441.

هي مجموعة من الاستراتيجيات والآليات والوسائل التي تؤثر في الممتلك الثقافي أو على بيئته، تركز على البحث وإتباع تدابير وأساليب لمنع تدهوره والحفاظ عليه على المدى الطويل²⁰⁶، لدى فبقائها المادي يفسح المجال أمام الدراسة والتفسير مستقبلا²⁰⁷.

قد ظهرت هذه الكلمة بعد تلك الأعمال الترميمية الخاطئة والعشوائية التي كان يقوم بها المرممون في الماضي، والتي كانت تحكمها لا أسس علمية تحفظ للأثر طابعه الأصلي وقيمتها الفنية الأثرية والتاريخية، وقد أطلق على هذه الأعمال مصطلح الترميم .restoration

إبان القرنين 18 و19م سادت الحياة الثقافية في أوروبا وجهة نظر أخرى تنادي بالمحافظة على هذا التراث وأن تكون أعمال ترميم الآثار والتقنيات الفنية موجهة لعلاج ما بها من تلف دون أن تفقد شيئاً من قيمتها التاريخية، وهكذا نجد أن مرمي Merimee يعتبر من أوائل المتخصصين في أعمال الترميم الذين نادوا بوضع أعمال ترميم الآثار في إطارها الصحيح دون اللجوء إلى تغيير أو تشويه²⁰⁸.

إلى أن ظهرت في القرن 19م كلمة conservatory التي كانت تطلق على البيت أو الحديقة التي تضم النباتات النادرة والتي تتطلب المحافظة عليها من الإنقراض، ولا شك أن هذه الكلمة تقترب من حيث الهدف والمعنى من كلمة conservation، كما توجد كلمة أخرى بالفرنسية ظهرت في الحياة الثقافية لأول مرة عام 1879 وهي كلمة conservatoire أطلقت على المعهد الموسيقي الذي يهتم بالحفاظ على التراث الموسيقي الأوروبي ويعد هذا المثال مؤشر آخر إلى اتساع مدلول كلمة conservation إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تشابه كلمة conservatoire مع كلمة conservation من حيث الهدف والتركييب اللغوي.

²⁰⁶ - ماري برديكو، المرجع السابق، ص: 07.

²⁰⁷ - مجد نجدي ناجي المصري، المرجع السابق، ص: 35.

²⁰⁸ - محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 24-26.

مع بداية القرن 19م أخذ مصطلح صيانة الآثار antiquité conservation يطلق على الأعمال والدراسات العلمية التي يقوم بها المتخصصون في صيانة الآثار وعلاجها من جميع مظاهر التلف المختلفة وصيانتها وفق أسس علمية من خلال تحديد خصائصها الفيزيوكيميائية بالطرق العلمية²⁰⁹.

إن الحفظ في الحقيقة وسيلة للمعالجة الغير المباشرة للآثار، تركز على البحث وإتباع أساليب الوقاية لمنع تدهورها والحفاظ عليها على المدى الطويل²¹⁰.

1-2- مفهوم الحفظ الوقائي:

هي مجموعة التدابير والإجراءات التي يمارسها الأثري في الموقع الأثري بحيث يراعي ظروف الحفظ التي سيوضع فيه الممتلك الأثري، بالافتناء والتنظيم والضمان لتوفير الحماية الكافية للمواقع الأثرية ذات القيمة وإتاحتها للحاضر والمستقبل، ويتطلب التخطيط الذي يسبق التطبيق، وتجاهل الحفظ الوقائي معناه الإهمال.

إن الحفظ الوقائي هو الخطوة الأولى لحماية أي شيء جديد أو قديم بما يعنيه من توفير ظروف جيدة تؤمن عمره وبقائه على حالته الطبيعية أطول مدة ممكنة ووقايته من الإصابات، وهذا يعتبر من الأهداف ذات الأولوية للتراث الأثري بتطويع الوسط لظروف الممتلك وأن يكون الفعل أو العمل الأثري على تأثيرات الإتلاف التي تضر بالمواقع الأثرية إما طبيعية أو إنسانية.

1-3- مفهوم الحماية:

يمكن أن تقسم الحماية إلى قسمين:

1-3-أ- الحماية التقنية:

- الوقاية: وقاية الموقع من كل الأخطار التي تتعرض لها المواقع وتسبب دماره وعلاجه من أسباب التلف²¹¹.

²⁰⁹- محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص: 27.

²¹⁰- ماري برديكو، المرجع السابق، ص: 7.

- العلاج: هو إيقاف التلف على الموقع وتدارك التأثيرات الخطرة وعلاجها ويشمل التقوية، والإصلاح والتجديد.

1-3-ب- الحماية القانونية:

اتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية على المستوى الوطني والمحلي التي تضمن بقاء الممتلك وحمايته من التطورات والتغيرات التي قد تؤثر سلبا على قيمته العالمية الاستثنائية، أو على سلامته أو أصالته، وكما ينبغي للدول الأطراف أن تكفل التنفيذ الكامل والفعال لمثل هذه التدابير.

2- الأطر القانونية للحفظ والوقاية:

2-1- المواثيق الدولية:

لاشك أن الآثار الثابتة والمنقول للأجيال البشرية والمشبعة برسالة الماضي باقية حتى الوقت الحاضر كشواهد حية على التقاليد الموهلة في القدم، وقد بدأت البشرية تشعر أكثر فأكثر بوحدة القيم الإنسانية ويعتبرون الآثار تراث إنساني مشتركا وأنّ المسؤولية المشتركة لحمايتها للأجيال القادمة واجبة ومعترف بها، ومن واجبنا أن تصل إلى الأجيال القادمة وهي محتفظة بغناها الكامل وكذلك أصبح من الضروري الإتفاق على المبادئ المرشدة لحماية المباني القديمة ينبغي الإتفاق عليها وإرسالها على أن تكون كل دولة مسؤولة عن تطبيق الخطة ضمن ثقافتها وتقاليدها الخاصة.

إنّ ميثاق أثينا 1931م بتحديد هذه المبادئ الأساسية قد ساهم في تطوير حركة دولية واسعة اتخذت شكلا ملموسا في الوثائق القومية وفي عمل (icom) (المجلس الدولي للمتاحف) ولليونسكو (المنظمة الدولية الأمم المتحدة التربية والتعليم والثقافة) والمركز الدولي لدراسة وحماية وترميم الممتلكات الثقافية، وإن الإدراك المتزايد والدراسة الجادة قد اتجهت لحل المشاكل التي

²⁰¹ - هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص:101.

أصبحت بمرور الزمن أكثر تعقيدا وتنوعا، وذلك أصبح من الضروري تقنين وتحديد المبادئ الأساسية الترميم والصيانة الخاصة بهذه المقنيات الثقافية والتي ينص عليها ميثاق أثينا 1931 وميثاق فينسيا 1964 والذي يتضمن الأسس التالية²¹²:

- أنه لصيانة الآثار التاريخية لابد من إستخدام العلوم والتقنيات المتقدمة.
- المحافظة على الطرز الأصلية للمباني التاريخية وعدم تغييرها تحت مسمى الترميم أو الإصلاح.

- جميع أعمال الصيانة والترميم والتقنيات الأثرية، لابد أن تتضمن التسجيل العلمي وصور وتقارير وصور فوتوغرافية تسجيلية ويوصي بنشرها كما أوصى بذلك مؤتمر اليونسكو بتمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية وتشجيع والبحث العلمي في مجالات حماية الآثار والتراث.

كما أوصى مؤتمر نيروبي 1976 بما يلي:

- إنَّ المقصود بصيانة الآثار هو حمايتها وحفظها وترميمها كما نص على أن أعماله الترميم ينبغي أن تقوم على أسس علمية عن طريق إدخال عنصر التناغم والإحساس الجمالي خلال عملية الترميم مع الحفاظ على الطابع الخاص لكل أثر (الأصالة).

- أيضا إعداد الخطط والوثائق الخاصة بالصيانة بعد إجراء كافة الدراسات العلمية والضرورية اللازمة من جانب فريق عمل يشمل أخصائيين من مختلف فروع العلوم ولاسيما أخصائيي الصيانة والترميم والمهندسين المعماريون بجانب علماء البيئة ومؤرخي الفن.

- استخدام التقنيات الحديثة في أعمال صيانة وترميم الآثار وكذلك التقنيات اللازمة لعملية الترميم.

كما أنّ ميثاق أثينا 1931 وميثاق فينسيا 1964 والذان تتضمن موادهما الأطر

العامة والواسعة والمحددة لصيانة المباني الأثرية والمواقع التاريخية وقد أقر ما يلي:

²¹² - ميثاق أثينا، حماية المعالم التاريخية والطبيعية في العالم، اليونان، 1931م، ص: 1-4.

- أن مفهوم المباني التاريخية لا يشمل فقط عملا معماريا منفردا ولكن أيضا موقعه الذي يتواجد فيه (مادة واحدة).

- إنّ المواقع التاريخية يجب أن تحظى برعاية خاصة لحماية سلامتها وتأمين نظامتها وعرضها بطريقة لائقة وحتى بالنسبة لصيانة الأثر يجب أن يتضمن محيطه أو موقعه وحينها يتواجد الموقع التقليدي فيجب الحفاظ عليه فلا مباني جديدة ولا ترميم ولا تعديلات أو تدمير يمكن أن يمكن أن يغير من علامات هذا الموقع (المادة 6).

- تذكر المادتان (14،7) أن المبنى الأثري لا ينفصل عن تاريخه ولا عن موقعه الذي يتواجد فيه كذلك أن المواقع الأثرية ينبغي أن تكون لها عناية خاصة لأنها تتكامل مع الأثر وتؤكد ظهوره بشكل لائق وملائم بل إنها ينصان على أن أي أعمال ترميم وصيانة يجب أن تقوم على القواعد المذكورة، تأكيد للمعنى الذي ورد في ميثاق فينسيا 1964م اصدر ال ICOM في 1978م الوثيقة الثامنة والتي تكمل هذا الميثاق وهي وثيقة صيانة المناطق التاريخية والمساحات العمرانية التي تحيط بالمنطقة الأثرية وقد أضافت إلي مقررات نيروبي 1976 وخاصة إرساء القواعد الخاصة بحماية وصيانة وترميم المناطق الأثرية والتاريخية وتطويرها والعناية بها وكذلك شكل هذه المباني والمناطق على مر العصور وأن أي تهديد لهذه المناطق يؤثر على أصالة المنطقة التاريخية.

- يجب حماية المباني التاريخية ضد الكوارث الطبيعية والبشرية مثل التلوث والإهتزازات وأن تكون هذه المنطقة آمنة ويمكن من خلال المواثيق الدوائية النظر إلى المناطق الأثرية والتاريخية في مجموعة من النقاط نلخص ما يلي:

- إنّ المناطق الأثرية والتاريخية وما يحيط بها يجب النظر إليها كتراث عالمي لا يمكن تعويضه ومن ثم صيانتها وإن الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية مسئولة عن تأدية واجبها في هذا الخصوص.

- أن كل منطقة تاريخية وكذلك ما يحيط بها يجب اعتبارها كمجموعة مترابطة مهما بلغ توابعها.

- أنّ المناطق التاريخية وما يحيط بها يجب حمايتها وصيانتها ضد التلف بكل أنواعها خاصة ما نسميه بالاستخدام غير المناسب هو بالتأكيد سوف يفسد أصالتها وينبغي حماية هذه للمناطق من التلف الناشئ عن التلوث.

هذه القواعد العامة تمثل الإطار العالم لصيانة هذه المناطق الأثرية وإنها تنطبق على كل موقع اثري وتاريخي أيا كان موقعه في العالم.

- النشر في جميع أعمال الصيانة والترميم: إذ لابد من وجود وثائق دقيقة على شكل تقارير تحليلية ونقدية مدعمة ونقدية مدعمة بالوثائق الصور الفوتوغرافية لكل مرحلة لكل مرحلة من أعمال التنظيف والتقوية وإعادة التنظيم وكذلك الملامح الفنية والشكلية التي تكشف أثناء العمل يجب إدراجها في التقارير²¹³.

2-2- القوانين الوطنية:

في ظل الإهتمام البالغ الذي كانت توليه المنظمات والهيئات الدولية لمجال صيانة وحفظ المواقع الأثرية، لم يكن المشرع الجزائري في منأى عن هذه المبادرات، إذ أنه ومع التطورات التي كانت تشهدها البلاد في أواخر القرن الماضي في ما يتعلق بالنمو الديمغرافي الذي أدى إلى توسع النسيج العمراني للمدن والمناطق السكنية، الأمر الذي جعل السلطات المعنية للبلاد تبادر إلى إصدار قانون يوطر كل ما يتعلق بالتراث الثقافي من ناحية التعريف والتأطير والتسيير والحفظ والوقاية والترميم دون إغفال الجانب الردعي والعقابي للأعمال السلبية والمسيئة لهذا الموروث بأي حال من الأحوال، حيث تمثل هذا النص التشريعي في القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، الذي يعتبر في حد ذاته وجه من أوجه الحد من بعض عوامل التلف إن لم نقل أخطرها، إذ يتجلى هذا في أهم موادها المتعلقة بشأن وقاية وصيانة المعالم والمواقع الأثرية فيما يلي²¹⁴:

²¹³- ياسين زيدان، مبادئ ترميم وصيانة الآثار العضوية، مطابع المجلس الأعلى للآثار، مصر، 1998م، ص: 2-3-6-7.

²¹⁴- قانون 98-04، المرجع السابق، ص: 04.

المادة 21²¹⁵:

تخضع كل أشغال الحفظ والترميم والتصليح والإضافة والتغيير والتهيئة المراد القيام بها على المعالم التاريخية المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو على العقارات الموجودة في المنطقة المحمية إلى ترخيص مسبق من مصالح الوزارة المكلف بالثقافة.

كما تخضع لترخيص مسبق من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة، والأشغال المراد القيام بها في المناطق المحمية على المعلم التاريخي المصنف أو المقترح للتصنيف والمتعلق بما يأتي:

- أشغال المنشآت القاعدية مثل تركيب الشبكات الكهربائية.

والهاتفية الهوائية أو الجوفية وأنابيب الغاز ومياه الشرب أو قنوات التطهير وكذلك جميع الأشغال التي من شأنها أن تمثل اعتداء بصريا يلحق ضررا بالجانب المعماري للمعلم المعني.

- إنشاء مصانع أو القيام بأشغال كبرى عمومية أو خاصة.

- أشغال قطع الأشجار أو غرسها إذا كان من شأنها الأضرار بالمظهر الخارجي للمعلم المعني.

المادة 22:

يحظر وضع اللافتات واللوحات الاشهارية أو إصاقها على المعالم التاريخية المصنفة أو المقترح تصنيفها إلا بترخيص من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة²¹⁶.

المادة 30²¹⁷:

يتم إعداد مخطط حماية واستصلاح المواقع الأثرية والمنطقة المحمية التابعة لها. يحدد مخطط الحماية والاستصلاح، القواعد العامة للتنظيم، والبناء، والهندسة المعمارية، والتعمير، عند الحاجة، وكذلك تبعات استخدام الأرض والإنتفاع بها ولاسيما المتعلقة منها

²¹⁵ - قانون 98-04، المرجع السابق، ص: 7.

²¹⁶ - نفسه، ص: 8.

²¹⁷ - نفسه.

بتحديد الأنشطة التي يمكن أن تمارس عليها ضمن حدود الموقع المصنف أو منطقتة المحمية.

يبين الإجراء الخاص بإعداد مخطط الحماية والاستصلاح ودراسته والموافقة عليه ومحتواه عن طريق التنظيم.

المادة 40: 218

تسند حماية الأراضي المشمولة ضمن حدود الحظيرة، والمحافظة عليها، واستصلاحها، إلى مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، موضوعي تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة، وتكلف هذه المؤسسة على الخصوص بإعداد المخطط العام لتهيئة الحظيرة.

يعد المخطط العام لتهيئة الحظيرة أداة للحماية، يدرج في مخططات التهيئة والتعمير ويحل محل مخطط شغل الأراضي بالنسبة إلى المنطقة المعنية.

يكون إنشاء المؤسسة العمومية والتنظيم المطبق داخل حدود الحظيرة الثقافية موضوع نص تنظيمي.

المادة 45: 219

توضح كيفية إعداد المخطط الدائم لحفظ القطاعات واستصلاحها، وكيفية دراسة هذا المخطط ومحتواه وتنفيذه وتدابير الصيانة المطبقة قبل نشره وكذلك شروط تعديله ومراجعته وضبطه دوريا في نص تنظيمي.

3 - الجانب التقني للحفظ والوقاية للمعالم والمواقع الأثرية:

مهما اختلفت وجهات النظر في كيفية حفظ ووقاية المباني والمواقع الأثرية، فإن هذه العملية ليست على أية حال مجرد عمليات وقاية أو إصلاح لما يتلف من عناصر معمارية، بل هي عمليات ذات طبيعة خاصة لها أصولها وتقاليدها، لا بد أن تمارس من منطلق الخيرة الواسعة والدراية الكاملة بطبيعة وخصائص النوعيات المختلفة من المباني الأثرية.

218 - قانون 98-04، المرجع السابق، ص: 9.

219 - نفسه، ص: 10.

3-1- الوقاية من عوامل التلف الفيزيوكيميائية:

3-1-أ- الوقاية من الرطوبة والأملاح:

تعتبر الرطوبة الجوية من أهم المشاكل التي تعاني منها المعالم والمواقع الأثرية، لأنها عندما تتكثف وتتحول إلى ماء حر على السطوح الباردة، فإنها تتسرب إلى داخل الجدران وتذيب الأملاح القابلة للذوبان في الماء، حيث تتبلور عند جفاف محاليلها، مما ينتج عنه تصدع وتشقق الحجارة والجدران بسبب الضغوط التي تسببها الأملاح، ومن الأساليب التي يمكن إتباعها لصيانته الموقع من خطر الرطوبة حسب ظرفه الراهن²²⁰.

- استخلاص أملاح التزه:

أثبتت الدراسات التي أجريت لقياس محتوى مواد البناء المشبعة بأنواع مختلفة من الأملاح من الماء الحر، أن الكتل الحجرية التي تصل فيها كمية ملح كلوريد الصوديوم إلى 20 ملغ/سم³ تمتص رطوبة من الجو المحيط على هيئة ماء حر بنسبة تتراوح من 10 إلى 15% بالحجم عند رطوبة نسبية مقدارها 90%. بينما الكتل الحجرية الخالية من الأملاح تتعدم تقريباً قابليتها لامتصاص الرطوبة، ومن ثم يزيد محتواها من الماء الحر، وهكذا يتبين لنا إتصال دائرة التلف بين الأملاح والرطوبة، فالأملاح تمتص الرطوبة، والرطوبة الممتصة في صورة ماء حر تذيب الأملاح وتنشطها، ومن هذا نقول أن صيانة المباني والمعالم الأثرية والتاريخية من الفعل المزدوج والمتصل لكل منهما تتطلب استخلاص الأملاح من مواد البناء.

تستخلص هذه الأملاح بإستعمال مادة لا تسد المسام، وتسمح بِنفاذ محاليل الأملاح وأفضلها محلول 5% مم الكالاتون في الكحول الإيثيلي الساخن بإستخدام كمادات من عجينة ورق النشاف، وتترك الكمادات إلى أن تجف وتتبلور على سطوحها الأملاح التي

²²⁰ - عزت زكي حامد قدوس، المرجع السابق، ص: 207.

تتحرك إليها من الداخل ثم تستبدل بغيرها إلى أن يتم إستخلاص الأملاح نهائياً يكشف عن ذلك بمحلول نترات الفضة في حمض النتريك²²¹.

- وقاية الموقع من تأثير مياه الرشح المسببة للرطوبة:

تعتبر مياه الرشح من بين أكثر عوامل التلف تأثيراً سلبياً على المعالم والمواقع الأثرية، كما أسلفنا الذكر في عوامل التلف وكذا أنماط وكيفيات حدوث هذا التلف ولعل من بين أكثر الوسائل والأساليب فعالية ضد هذا العامل ما يلي:

- الطبقات غير المنفذة للمياه:

تستخدم في هذه العملية الطبقات غير المنفذة للمياه لمنع تحرك المياه في الإتجاه الرئيسي، وهي عادة تستخدم في الجدران والأرضيات للحيولولة دون إرتفاع المياه فيها، والواقع أن استعمال هذا الأسلوب ما زال محدوداً جداً، إلا أنه ككل بالنجاح التام في الحالات التي طبق فيها وقد أعطى مؤشراً قوياً لإمكانية استعماله على نطاق واسع ولتطبيقه توجد طريقتان هما:

- الطريقة الأولى:

تتطلب هذه الطريقة عمل مقاطع أفقية في الجدران بالتبادل وبليلها إدخال المواد العازلة غير المنفذة للمياه، وتتمثل هذه المواد التي يمكن إستخدامها في الألواح المعدنية، ألواح البلاستيك وإنتجات الإيبوكسي الممزوجة بالرمال.

- الطريقة الثانية:

تتطلب هذه الطريقة عمل ثقب تحقن الجدران من خلالها بالمواد العازلة للمياه، منها راتنجات، السيليكون، وراتنجات الإيثيل سيليكات وأخلاق راتنجات السيليكونات واللانكس²²² ويجب أن تحقق هذه المواد المستعملة الشروط التالية:

- أن تؤمن تغطية كاملة للجدار بكامل شكله وإنحنائه.

²²¹ - عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص: 264.

²²² - نفسه، ص: 213.

- أن لا تتأثر بالحرارة العالية والمنخفضة.
- أن تلتصق بشكل كامل بالجدار فلا تتفصل تحت تأثير الهبوطات والإهتزازات.
- أن لا تؤثر بشكل سيئ على المبنى.
- أن تتحمل تأثير الماء وأية مركبات كيميائية يمكن أن يحملها.
- الطريقة الثالثة:

السيفونات الجوية تستعمل هذه الطريقة بعد قطع مصادر الرطوبة بشكل تام من الجدران، وتطبق عن طريق ثقب الجدران في القسم الخارجي السفلي، منها ويكون الثقب بإنحراف بسيط إلى الأعلى ثم يدخل أنبوب خاص من الأجر قطره 6 سم مسدود من جهة واحدة، ويثبت في ثقب الجدار بواسطة ملاط مسامي تحتوي على الكلس مطفاً $ca (Oh)_2$ وبعد جفاف الملاط يعمل السيفون كالتالي:

- يدخل الهواء الجاف الساخن إلى داخل السيفون.
- تتربط جوانب السيفون بفعل رطوبة الجدار الصاعدة إليه.
- عند مرور الهواء يتشبع بالرطوبة الآتية إليه من جوانب السيفون.
- يزداد وزن الهواء المشبع ببخار الماء مما يؤدي إلى حركته خارج السيفون.
- يتم تعويض الهواء الخارج بهواء جاف تدخل من جديد، وتتكرر العملية.
- ملاحظة: يجب إستبدال الأنابيب كل فترة بسبب إنسداد مساماتها مع تكرار العملية.
- الطريقة الرابعة: الربط بالملاط المسامي:

تعتمد هذه الطريقة على فكرة أن الرطوبة تبحث عن أسهل الطرق للنفاذ، وكلما كانت المسامية أعلى، كانت نفاذية الرطوبة أكبر وهكذا يتم إستخدام ملاط من الكلس والرمل بنسب تجعل هذا الملاط شديد المسامية، فيسحب رطوبة مواد البناء بإتجاهه، فيتلف هذا الملاط الكلسي، ويبقى الحجر سليماً ويمكن عندها تغيير الملاط بسهولة كلما تلف²²³.

3-1-ب- مصدات المياه الرئيسية:

²²³ - هزار عمران وجورج دبورة ، المرجع السابق، ص: 109 - 110.

يستخدم هذا الأسلوب للتقليل من كمية مياه الرشح والتشبع السطحية التي تصل إلى الأساسات الأجزاء السفلى من الجدران، وتقام هذه المصدّات حول الأساسات والأجزاء السفلى الخارجية من الجدران، وهي إمّا أن تكون على صورة حوائط غير متعددة للمياه أو قنوات تحفر حول الجدران تجتمع فيها المياه ثم يمكن ضخها من وقت لآخر.

3-1-ج - الصرف المغطى (le drainage) :

يستخدم هذا الأسلوب في حالتين إما للتقليل من مياه الرشح السطحية الأفقية وإما للتقليل من مياه الرشح الجوفية، ويتلخص هذا الأسلوب في نشر شبكة من الأنابيب المسامية في داخل ومحيط المعالم والمواقع الأثرية، على أعماق تتناسب مع منسوب المياه المراد اجتنابها وتنتهي في مجموعة من المصبّات تحفر خارج المعلم والموقع الأثري، وهناك احتمال في أن يؤدي سحب مياه الرشح والتشبع أو المياه الجوفية إلى خلخلة التربة أسفل الأساسات لذلك يجب حقنها من وقت لآخر بمحاليل الرائنجات واللدائن الصناعية²²⁴.

3-1-د - الأسموسية الكهربائية (electro-osmose) :

يستخدم هذا الأسلوب في عملية تجفيف الجدران الرطبة لمنع تسرب المياه إلى الأساسات، حيث يعمل هذا الأسلوب وفق المبدأ التالي:

إنّ المسامات الشعرية الدقيقة في مواد البناء غير العضوية تحمل شحنة كهربائية سالبة أما جزيئات الماء في هذه المسامات تحمل شحنة كهربائية موجبة، وأنّ الأيونات الموجبة تتركز في الأسطح الخارجية للجدران.

على هذا الأساس وعند إحداث مجال كهربائي في الجدران عن طريق إدخال أقطاب كهربائية فيها، نجد أنّ الجزيئات والأيونات المحملة بالشحنة الموجبة تتجذب إلى الأسفل ويترتب على ذلك أنّ المياه المحبوسة في هذه المسامات من الأجزاء الداخلية للجدران، تتساق إلى الخارج بسرعة²²⁵.

²²⁴ - عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص: 214.

²²⁵ - نفسه، ص: 215.

3-1-هـ - الوقاية من الرشح الناتج عن هطول المطر:

تظهر آثار الرشح الناتج عن هطول الأمطار عادة في القسم الأعلى من الجدران ونادرا ما يصل إلى مستوى الأرض، حيث تمتص هذه الأجزاء مياه الأمطار وتنقلها لتظهر في منتصفها أو أعلى القاعدة بشكل قد يؤدي الى الخلط بينهما وبين الرطوبة الناتجة الرشح الصاعد من الأرضيات والأساسات عبر الخاصية الشعرية، وقبل البدء في العملية ينصح الإنتظار، ريثما يتوقف هطول المطر ويتعدل إمتصاص الرطوبة من الجدران بالتبخر من سطحها وفي جميع الأحوال يتم العزل بإحدى الطرق التالية:

- طريقة الأسبل: تنفذ العملية كما يلي:

- تنظيف السطح تنظيفا جيدا.

- تمد طبقة من ورق الكرافت وتلصق على السطح بمادة لاصقة.

- تمد طبقة كثيفة من المعجون الإسفلتي بسماكة 16 الى 18 ملم، والذي يحتوي على 14% من البيتوم.

- ترش طبقة من الرمل العدسي أسود اللون لحماية هذا العزل وتشكيل طبقة صلبة.

- طريقة العزل بواسطة الدبش والزفت:

يتم العزل بمد 5 طبقات من الزفت والدبش توضع فوق بعضها بدأ بالزفت وانتهاء به، ويمكن طليها بالجير لحمايتها وإعطائها لونا أبيض يحد من إمتصاص الحرارة في موسم الصيف.

- طريقة العزل بواسطة مادة البيتون:

من الأفضل أن تستعمل هذه الطريقة مع الحديد المسلح لأنه يتحمل إجهادات الشد في حال تقلص مادة البيتون ويمنعها من التشقق فيحافظ عليها كمادة عازلة وتطبق العملية كما يلي:

- تمد طريقة من البيتون الخفيف العيار 250كلغ /م 3.

- توضيح شبكة من حديد التسليح الخفيف بأبعاد 10 × 10 سم للفتحة الواحدة.

- تمتد طبقة أخرى من البيتون من جديد.

- يمكن من طبقة من الزفت والخيش لضمان العزل الكامل²²⁶.

ملاحظة: يمكن تطبيق هذه الطريقة لحماية جدران واسطح الصهريج وخزان الماء الوقاية الحجارة والملاط من الظاهرة.

3-2- الوقاية من عوامل التلف الميكانيكية:

3-2-أ- الوقاية من عوامل التلف البشرية:

- **التخريب العمدي للإنسان:**

غالبا ما يكون فعل الأضرار على المعالم والمواقع الأثرية، غير مقصود ولكن أحيانا يكون مقصودا ومتعمدا أو في كلتا الحالتين يكون هذا العمل ناتجا عن الجهل وقلة الوعي واللامبالاة والإستهتار، ويمكن تفادي هذه الأضرار عن طريق عمليات المراقبة المنظمة والفعالة والحراسة المشددة المستمرة والزجر القانوني وتوعية الجمهور وتعريفه بأهمية الموقع ومكانته في التراث الثقافي العالي²²⁷.

- **إكتساح النسيج العمراني:**

من حيث المشاريع التنموية وتهديدها للمعالم والمواقع الأثرية، يمكن تفاديها على النحو

التالي:

- إستكمال دراسة المشروع دراسة أثرية وعلمية وموضوعية متكاملة للتعرف وعلى ما يحتويه من آثار وممتلكات ثقافية ظاهرة أو مغمورة وتقييمها وإستصدار ما يلزم حيالها من تشريعات، باعتبار أنّ الجهات والمعنية بادرت في القيام بالخطوات والأولى في هذا الشأن وذلك بتكثيف أحد مكاتب الدراسات المختصة بمشروع تقديم دراسة لمخطط حماية ورد الإعتبار للمعالم والمواقع الأثرية.

²²⁶ هزاز عمران وجورج دبورة، المرجع السابق، ص: 102 - 103 - 104.

²²⁷ نفسه، ص: 117.

- السعي لإبعاد هذه المشاريع التوسيعية عن الموقع قدر المستطاع وإتخاذ تدابير الصيانة والحماية.

- إذا تعذر ضمان سلامة المعالم والمواقع الأثرية كلياً، توجب الانتقال إلى المراحل الإنقاذية التالية:

- القيام بعمليات التنقيب والحفريات للكشف عن المواد والمباني الأثرية المغمورة.

- تكثيف الدراسات وأعمال التسجيل.

- تجميع العناصر الزخرفية والمعمارية ونقلها إلى المتاحف.

- نقل ما يمكن نقله من الهياكل الأثرية إلى خارج منطقة المشروع وجعلها قدر المستطاع في بيئة تشابه موقعها الأصلي²²⁸.

3-2-ب- الوقاية من الرياح والعواصف:

تمكن المختصون في مجال حفظ ووقاية الآثار من التواصل إلى بعض الطرق والأساليب

للتقليل من أخطار الرياح والعواصف والتقليل من حدة التلف المصاحب لها وأهمها:

- إزالة الرمال حول المعلم والموقع الأثري.

- تثبيت التربة حول المعلم والموقع الأثري عن طريق رشها بالراتنجات واللدائن الصناعية.

- تكثيف عملية التشجير للمناطق المجاورة لمحيط المعلم والموقع الأثري لصد الرياح والعواصف²²⁹.

3-2-ج- الوقاية من أخطر الأمطار والسيول:

باعتبار أن المعالم والمواقع الأثرية تشهد كمية معتبرة من الأمطار خاصة في فصل

الشتاء، فإنه من الواجب إتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الوقائية ضد التلوث والاختار والمصاحبة لها وذلك بـ:

- إنشاء شبكة من مجاري تصريف المياه وحملها بعيداً عن المعالم والمواقع الأثرية.

²²⁸ عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص: 205.

²²⁹ نفسه، ص: 211.

- زيادة مقاومة الجدران والهياكل وإزالة نقاط الضعف فيها وذلك عن طريق سد الشقوق والفجوات الموجودة على الجدران والأساسات.
 - تدعيم الفواصل (الأركان) بملاط قوي لا يتأثر بالمياه.
 - معالجة الملاط الموجود بالرتجات والدائن الصناعية لزيادة مقاومته ضد تأثير المياه.
 - تغطية الأسطح بطبقات عازلة تمنع تسرب المياه.
 - تغطية قمم الجدران غير المسقوفة بطبقة عازلة من الملاط وقد جرت تجربة العديد من الراتجات والدائن الصناعية لهذه الأهداف وأثبتت بعضها فاعلية كبيرة ومناسبة ومنه:
 - مبلمرات الميثاكريلات و (méthacrylate polymas) .
 - لا دائن الإيبوكس (Époxy resine) .
 - راتج الإثيل سيليكات (Ethyl sititicate) .
- أثبتت التجارب العلمية نجاح هذا الراتج الأخير وذلك لإستيفائه معظم إحتياجات العلاج المناسب وأفضل أنواعه وأكثرها نجاعة هو الإثيل سيليكان 40، لمقاومته الكبيرة للماء وإنخفاض سعره ووفرته ويتم تحضيره من:
- راتج إيثل سيليكات 40 بنسبة 66.6%.
 - كحول إيثيلي و 96% تجاري بنسبة 32.6%.
 - حمض هيدروليك مركز بنسبة 0.8%²³⁰.
- بالإضافة إلى كل هذا يمكن أن تساهم النباتات في حماية المعالم والمواقع الأثرية، ضد أخطار الأمطار من جهة كما تؤدي دورا فعالا في تخفيض الرطوبة الأرضية، إذ تمتص جذورها جزءا منها وهذا لا ينطبق على الأشجار الكبيرة لأن جذورها تمتد على مساحات واسعة بحثا عن الماء مما يشكل خطرا على تربة الإستناد.
- تثبيت التربة بالطريقة السبيرتليسية.

²³⁰ عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص: 207 - 208 - 211.

- تتسبب الأمطار والسيول في إحداث إنزلاقات كبيرة في التربة بالمعالم والمواقع الأثرية، خاصة بالنظر إلى طبيعة تضاريسه المدرجة وللد من ذلك تتبع هذه الطريقة التي تتسبب إلى البروفيسير "سيريتس" وتعتمد على إدخال مركبات كيميائية في الأرض بمساعدة تيار كهربائي ويتحول هذه المركبات إلى شكل هلامي تعزل الأرض وترتبط ذراتها معا، وتتم الطريقة بفرز أنابيب غلامية ذات ثقب بقطر 5-8 ملم داخل الأرض ويتشكل القطب الموجب (+) في حيث تشكل قضبان من الفولاذ القطب السالب ويتم إدخال محلول الزجاج عبر الأنبوب الموجب ويسهل التيار الكهربائي المار عبر الأقطاب مرور السوائل داخل الأرض وبعد إدخال الزجاج يتم تشييع الأرض بالكلوريد الكالسيوم بنفس الطريقة ويتم إنزاع الماء من الهلام فتنبت التربة إلا أن هذه طريقة بعض المساوي:

- لا تتوزع المواد بشكل متجانس مما قد يسبب ضعفا في بعض النقاط.

- قد تسبب المواد المستخدمة أملاحا تذوب في الماء وتنفذ داخل أساسات الجدران²³¹.

3-2-د- الوقاية من الزلازل والصواعق والحرائق:

بالنسبة للزلازل فإنه ليس بمقدور أحد التنبؤ بها وبالتالي إتقاء أخطارها، أما الصواعق يمكن إستخدام مانعات الصواعق للتخفيف إلى حد كبير من أضرارها ومن الضروري توزيعها عبر نقاط من الموقع لضمان شموليته مفعولها عبر سائر أقسام الموقع وأن يجري تفقدها من حين لآخر للتأكد من سلامتها²³².

- الحرائق:

كإجراء وقائي عام من خطر الحرائق من المعالم والمواقع الأثرية خاصة مع تواجد الغطاء النباتي وللوقاية من الحرائق من الموقع يجب إتباع ما يلي:

- مراقبة المعالم والمواقع الأثرية ومحيطها مراقبة شاملة.
- إبعاد كافة المواد سريعة الإلتهاب عن الزوار والوافدين.

²³¹ - هزاز عمران وجورج دبورة، المرجع السابق، ص: 107.

²³² - عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص: 112.

- منع التدخين بين الزوار والعاملين على الموقع ووضع لافتات تمنع ذلك.
- تعليم العمال والموظفين وتدريبهم على طرق وإجراءات مكافحة الحرائق (كيفية إستدعاء الإطفاء إجراء الإسعافات الأولية .إخلاء الزوار...).
- توفير مستلزمات إطفاء الحرائق ووضعها في أماكن واضحة وغير مسدودة²³³.

3-4- الوقاية من عوامل التلف البيولوجية:

3-4-أ- النباتات:

تعد النباتات من مشاكل التي تواجه العمل في مجال صيانة الآثار حيث نلاحظ إنتشارها بشكل واسع وإستفحالها في المعالم والمواقع الأثرية، كما أن إجتثاث هذه النباتات لا يحل المشكلة حيث تعود للنمو مرة أخرى ولا استعمال اللهب لحرقها يفيد وكذلك المواد المميّنة للبذور لذلك فإن الوقاية هي خير علاج لذلك سبب الشقوق والشروخ الموجودة بين حجارة البناء، حيث لا تجد البذور المكان المناسب للنمو²³⁴.

3-4-ب- الحيوانات:

- الحيوانات البرية:

يمكن الحد من أخطار هذه الحيوانات على النحو التالي:

- وضع سياج إحاطة للمعالم والمواقع الأثرية بإرتفاع يمنع دخول هذا الحيوانات.
- سد الحفر والشقوق التي يمكن هذه الحيوانات إتخاذها كالملاجئ.
- تزويد الموقع بالعدد الكافي من المصائد.
- مقاومة هذه الحيوانات بالسموم والمبيدات الكيميائية.
- يحرص على نظافة المعالم والمواقع الأثرية بصورة دائمة²³⁵.

- الحشرات:

²³³ - هزاز عمران وجورج دبورة، المرجع السابق، ص: 114.

²³⁴ - عزت زكي حامد قادوس، المرجع السابق، ص: 209.

²³⁵ - عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص: 217.

- النمل:

يعيش النمل تحت طابع جماعي في مستعمرات قد تصل في بعض الأحيان أعداده إلى ما يزيد عن مليون فرد في مستعمرة واحدة وهاجم النمل المباني الأثرية وحفر أنفاقه أسفل الأساسيات وحولها في خلخل التربة وهذا يؤدي إلى تصدع المباني والجدران ولمقاومة النمل يجب إتباع الطرق الآتية:

- رش مستعمرات النمل في الفجوات والشروخ بمبيد الكيروزوت.
- حفر أنفاق حول الجدران وملئها بمبيد الكيروزوت للقضاء على المستعمرات الموجودة أسفل الأساسيات.
- تبخير الأماكن الموبوءة بغاز بروميد الميثيل.
- **النمل البري:** يقاوم النحل البري بالطرق الآتية:
- إزالة أعشاش النحل من جميع أنحاء المعالم والمواقع الأثرية.
- تنظيف آثار الأعشاش بالماء والكحول الإيثيلي.
- سد فجوات الأعشاش²³⁶.

3-4-ج - الوقاية من البكتيريا:

تقاوم البكتيريا بإتباع الطرق الآتية:

- تقادي التغيرات المستمرة والمناخية في الرطوبة النسبية.
- رش الأجزاء السفلية والجدران المصابة بمحاليل المبيدات الكيميائية ومنها محاولة فلورد الصوديوم التجاري²³⁷.

3-4-د - أعمال التنقيب الواجب القيام بها:

²³⁶ - عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص: 218.

²³⁷ - عزت زكي حامد قادوس، المرجع السابق، ص: 209.

من أجل التحديد الدقيق لإمتداد المعالم والمواقع الأثرية، يتوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع المصالح المركزية المختصة لوزارة الثقافة ومؤسساتها تحت الوصاية، للقيام بحفريات، ومن بين الفوائد التي تترتب عن هذه المبادرة ما يلي:

- التحديد الدقيق للمساحة الإجمالية المعالم والمواقع الأثرية.
- التمكن من حفظ وصيانة هياكل المعالم والمواقع الأثرية بطرق علمية وتقنية فعالة.
- استخراج مكتشفات جديدة مما يتنسى اكتشافها في الحفريات السابقة.
- الحد من ظاهرة تخريب المحتمل والدخول العشوائي لنطاق المعالم والمواقع الأثرية.
- استقطاب الإهتمام المحلي والتعاطي مع هذه المبادرة مما يساهم في نشر التوعية لهذا الموروث الثقافي.

لكن ما يجب الحرص عليه وتوخي الحذر الشديد في التعامل معه هو إحتياجات الحماية والحفظ للمعالم والمواقع الأثرية أثناء القيام بأعمال التنقيب، لأن الهدف المنشود منها هو حفظ ووقاية المعالم والمواقع الأثرية، ليس لتسبب في تدهوره أكثر.

إنّ هذه الإحتياجات يجب أن تأخذ بعين الإعتبار من أول البدء بالعمل بالحقل الأثري وتستمر على مدار وجوده دون إغفال الفترات الزمنية الفاصلة بين حملات تنقيب به وقبل القيام بهذه الأعمال وخلالها لا بد من القيام ببعض الدراسات المساعدة للحفظ أهمها:

- معرفة إطار وظروف التنقيب، وكذا الظروف البيئية للمعالم والمواقع الأثرية.
 - دراسة التربة "حسب الرطوبة و PH".
 - تركيبة التربة ومقاومة الأرض.
 - دراسة المعطيات المناخية.
 - دراسة التكوينات المحيطة بالمعالم والمواقع الأثرية.
- أما على مدار مشروع الحفريات، فيجب على فريق العمل والقائمين عليه اتخاذ الإحتياجات اللازمة لحماية المعالم والمواقع الأثرية إلى أبعد الحدود، ومن بين هذه الإحتياجات:

- وضع سلك واسعة وممرات خالية من العوائق حيث تضمن سلامة محتوى المعالم والمواقع الأثرية.

- إذ كان المشروع مفتوح لزيارة الجمهور فيجب إعداد مخطط محكم لذلك مسبقاً بالأخص تحديد ممرات وإعداد حواجز للحماية.

- المراقبة الجيدة لتماسك الأبنية أثناء عمليات حفر وتدني مستوى التربة.

- وضع آليات لتدعيم الأجزاء المشكوك في استقراره، خاصة الجدران غير المسقوفة.

- حماية الموقع على مدار المشروع لغطاء واقى²³⁸.

3-5- تنظيف الموقع:

بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية والحد من أخطار عوامل التلف المذكورة آنفاً يجب تنظيف مكونات المعالم والمواقع الأثرية بعناية تامة من مظاهر التلف التي خلفتها تلك العوامل من قبل، ليس لهدف من العملية إخفاء الجانب الجمالي فقط، بل أساساً لمنع تفاقم التلف، كون النظافة والتنظيف من أهم آليات الحفظ والوقاية، وبما أن المادة الأساسية للبناء في المعالم والمواقع الأثرية هي الحجارة فمن الضروري تقديم أهم الطرق المستعملة والمجربة لتنظيف المباني الحجرية الأثرية والتي يمكن تطبيقها في المعالم والمواقع الأثرية.

قبل البدء في التنظيف يجب مراعاة ما تتطلبه هذه العملية من مبادئ وشروط:

- كل تنظيف ينبغي أن يكون بطريقة تقي المواد الأساسية " التجارة والبلاط"²³⁹.

- الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملية تنظيف هي عملية استثنائية، يتم اللجوء إليها عند الضرورة فقط، وأن تجري من طرف أشخاص مكونين في هذا المجال²⁴⁰.

- يجب التحكم في عمليات التنظيف بقدر الإمكان بالتدرج.

- يجب أن لا تخلف عمليات التنظيف تلفاً آخرًا بأي شكل من الأشكال.

²³⁸ - ماري بيردوكو، المرجع السابق، ص: 497 - 498 - 500.

²³⁹ Matériaux et conservation du patrimoine bâti, conservation de la pierre naturelle, paris, 2000, p :

10.

²⁴⁰ Ibid, p : 11.

- يجب أن تخضع طرق وأساليب ونتائج التنظيف لتقييم مستمر في المعالم والمواقع الأثرية، ويجب التأكد ان حالة مواد البناء تسمح بالقيام بالعملية.

3-5-أ- طرق التنظيف بالماء:

- الرش بالماء:

تتم بتعريض السطح المراد تنظيفه إلى الماء مباشرة، ثم يتم التنظيف بالقشط، أو الحك بالفرشاة، تترك هذه العملية شطح الحجاره في حال جيدة لكنها تتطلب الكثير من الماء واحتمال تسرب الماء إلى داخل مكونات الحجاره عبر المسام المحمل بالأملاح القابلة بالذوبان، واستعمال هذه الطريقة نادرا هذه الأيام²⁴¹.

- طريقة رشاش الماء المضغوط:

تستخدم هذه الطريقة برش الماء المضغوط بمقدار 05 إلى 10 سم 2 على الأسطح الصلبة من الأعلى إلى الأسفل، ويستعمل الحك بالفرشاة البلاستيكية وليس المعدنية، من فوائدها النتائج المقبولة وتنظيف معمق ومن سلبياتها استهلاك كمية كبيرة من الماء، تسرب العناصر المحملة في الماء الى المسام إمكانية إغلاق بعض أنواع الحجاره.

- طريقة البخار:

بنشر البخار فوق سطح الحجر بضغط يقدر بـ 0.5 كغ /سم 2، من هذه الطريقة تتناسب مع الأسطح غير المستوية وقبل الاستخدام يجب إجراء اختبارات لقدرة تحمل الأسطح لدرجة حرارة مرتفعة، من فوائدها قلة الماء المستعمل، نتائج مقبول للتخلص من الأملاح بكل أنواعها، التأقلم الجيد مع الحجاره السميكه، والكلسية التي تكون في حالة جيدة، ومن سلبياتها أنها خطيرة على سلامة الحجاره الناعمة وتفكيك الملاط الجيري.

ب- طرق التنظيف الميكانيكي:

يجري هذا التنظيف بهدف إزالة الغبار والعوائق المترسبة على سطح الأحجار والتي قد تظلم معالم هذه الأسطح من نقوش وألوان وتعطي مظهر رديء لتلك الأسطح، ويجري

²⁴¹ - عزت زكي حامد قادوس، المرجع السابق، ص: 219.

ذلك استخدام فرش مختلفة الأنواع والمقاسات، حيث تستخدم الفرش الناعمة على الأسطح الناعمة والهشة والفرش الخشنة على الأسطح القوية الصلبة، كما يمكن في عمليات التنظيف الميكانيكي استخدام آلات ضغط الهواء وشفطه وذلك للتخلص من الأتربة والعوالق السطحية، كما يمكن استخدام مشارط المختلفة الأحجام والمقاسات، طبقاً لكل حالة لإزالة العوالق الطينية أو المواد المشابهة لها.

- **طريقة دفع الرمل المبلل:** تكون بدفع خليط من الماء والرمل بضغط 0.5 كغ /سم²، ويجب العناية والحذر من كمية الماء المضغوط وحبوبات الرمل ويجب أن يتبع هذه العملية شطف بالماء، يمكن هذه العملية هي الأخرى أن تتسبب في تسرب الأملاح القابلة للذوبان في الماء.

3-5-ج- طرق التنظيف الكيميائي:

بعد عمليات التنظيف الميكانيكي تأتي عمليات التنظيف الكيميائي، وذلك باستخدام منظفات ومواد مختلفة حيث يستخدم الماء المقطر في البداية ويمكن استخدام صابون الذي يضاف إلى ماء التنظيف، إذ يجب في التنظيف الكيميائي العمل بالتدرج على مساحات صغيرة، ومراقبة اثر هذا التنظيف بدقة إلى جانب الملاحظة المستمرة، ويوجد ثلاثة أنواع من المنظفات الصناعية وهي مقسمة طبقاً لخواصها الكهربائية:

- منظفات سالبة الشحنة.

- منظفات متعادلة (غير أيونية).

- منظفات موجبة الشحنة.

إنّ المنظفات موجبة الشحنة تذوب على الأحجار ولا تزيل العوالق كلها، بينما المنظفات سالبة الشحنة أكثر فاعلية لكنها قد تتفاعل مع الحجارة مثل الحجر الجيري، أما المنظفات غير الأيونية المتعادلة فهي أفضلها وذلك لأنها عبارة عن سلسلة طويلة من الهيدروجين لذلك تصبح لها القدرة على إستخلاص الدهون والزيوت، وتستعمل كذلك في بعض الحالات، الأحماض وأملاح المحمض التي تتفاعل مع القشرة السطحية السوداء وتذويبها.

إنّ استخدام هذه الكيماويات يتطلب التحكم الجيد في نسبة التركيز والقدرة على الإستخدام والمهارات الخاصة والإشراف الدقيق²⁴².

- إزالة الأملاح القابلة للذوبان:

تكون الطريقة الكيماوية لهذه العملية باستعمال ضمادات الورق الياباني، تبلل هذه الضمادات بكل من: (السيليلوز - ورق الجرائد - الطين - راتنج متبادل الأيونات أي متعادل) كما توجد طريقة أخرى لإزالتها أو الحد من قابليتها للذوبان وذلك بتحويلها كيميائياً، كتحويل سulfates الكالسيوم إلى كاربونات الكالسيوم عن طريق إضافة كاربونات الأمينيوم ثم هيدروكسيد الباريوم، لكن يمكن لهذه العملية أن تشكل خطورة على الحجارة²⁴³

- إزالة بقع الجير:

يستخدم لذلك محلول مخفف من كلورامين بنسبة 2 % مع الماء.

- إزالة بقع الزيوت والشحوم والشموع:

تتم باستخدام ضمادة من الطين ويضاف إليها بعض المذيبات وقد يستخدم البيريدين أو مزيج من النشادر والبنزين والكحول بنسب متساوية ثم تغسل هذه الأماكن جيداً بعد العملية وتجفف.

- إزالة بقع الألوان الزيتية:

تزال بمحلول الميثانول والترافيرمين، بنسبة 1 إلى 3 % أو بواسطة البيزيرسين، كما أن بقع الفئرات تزال بمحلول متساوي النسب من البنزين والأمونيا والميثانول،

- إزالة الطحالب والنباتات والبكتيريا:

يمكن إزالة هذه الأحياء كميائياً وذلك بإضافة الفورمالدهير بنسبة 5 % لماء الغسيل، وبواسطة بينتاكلوروفينات الصوديوم بنسبة 1 %،²⁴⁴ ويمكن إزالتها باستعمال مبيدات

²⁴² - عزت زكي حامد قادوس، المرجع السابق، ص: 222 - 223.

²⁴³ - Mareriaux et conservation de patrimoine bâti, op cit, p 25.

²⁴⁴ - عزت زكي حامد قادوس، مرجع سابق، ص: 226.

المجهريات والبكتيريا بمساعدة أعوان كيميائيين ومنها (البكتيرييسيد، الأليسييد، الفونجيسيد، والهيرييسيد) بالإضافة إلى طريقة أخرى تتمثل في إستعمال الأشعة ما فوق البنفسجية من تطبيق مختص في الأشعة حتى لا تعود بالضرر على مواد البناء²⁴⁵.

لقد اثبتت التجارب والمشاهدات العامة أن أعمال الحفظ والوقاية مهما كان المستوى الذي أنجزت به لا تكفل الأمان المطلوب، الأمر الذي يستوجب صيانة المباني للأثرية والتاريخية عن طريق تهيئة أنسب الظروف التي تتلائم مع حالتها ومادتها ويطلب هذا بطبيعة الحال الوقوف على الخواص الكيميائية والطبيعية لمواد البناء، وعلى الكيفية التي تتفاعل بها هذه المواد مع عوامل أو أسباب التلف السائدة في البيئة التي تتواجد فيها هذه المباني.

إنّ المباني والمواقع أثرية تتفاوت من حيث عمرها وكذلك من حيث حالة قوتها وضعفها، إلا أنها جميعها تحتاج إلى تدابير وقائية وصيانة مستمرة، وبذلك نستطيع الإبقاء عليها بإجراءات الحفظ والوقاية، بتهيئة الظروف التي تتناسب مع حالة المباني والمواقع الأثرية ومادتها وحمايتها من كل الأخطار التي تعرضها للدمار²⁴⁶.

لهذه الاسباب والدواعي الملحة التي يتطلبها الحفاظ على التراث الأثري إلى أطول فترة ممكنة، ظهر مجال الحفظ والوقاية المنبثق من هذا التوجه وهذا المنطق في علم الآثار والذي يبحث في إيجاد الآليات الفعلية والعملية لتجسيد حفظ ووقاية المواد الأثرية.

²⁴⁵ - Mareriaux et conservation de patrimoine bâti, op cit, p 21.

²⁴⁶ - عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص: 202.

المحاضرة الثانية عشر: المؤسسات الأممية والدولية الساهرة على صيانة وترميم التراث الأثري الإنساني.

إنّ الاهتمام العالمي بالتراث وحمایته وما يرتبط به، قاد إلى إقامة مؤسسات ومنظمات دولية تتولى الاهتمام به وحمایته وبالتالي رعايته خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، إذ قامت منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المتفرعة عنها مثل منظمة اليونسكو التي قامت بالمساعدة على إحداث هيئات تساعد على حماية المباني والمواقع الأثرية ICOMOS المجلس الدولي للمباني والمواقع الأثرية، والمجلس الدولي للمتاحف ICOM، المركز الدولي لحماية الممتلكات الثقافية وترميمها (الإكروم) ICCROM بروما²⁴⁷:

1- اليونسكو:

هي اختصار لترجمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تأسست في 16 نوفمبر 1954م²⁴⁸، تضم المنظمة العديد من الأعضاء يمثلون الدول المنضوية تحت مظلة عضوية هذه الوكالة، المقدر عددهم بـ 191 دولة، اتخذت اليونسكو من باريس مقراً لها²⁴⁹، أما في الشق العملي فإن الهدف الذي حددته المنظمة لنفسها هو هدف بالغ الأهمية، يكمن في بناء حصون السلام وعقول البشر عن طريق التربية والعلم والثقافة والاتصال²⁵⁰.

تتصدر جهود اليونسكو المساعي الدولية لحماية التراث الأثري سواء المادي منه أو غير المادي، أما الآليات والأدوات التي تعتمد عليها المنظمة لبلوغ أهدافها، فهي تعتمد على وضع برامج يسهر الأعضاء ومن خلالهم الدول في تجسيدها على أرض الواقع، ومن

²⁴⁷ - شوقي شعث، المرجع السابق، ص: 297.

²⁴⁸ - <http://portal.unesco.org.fr>

²⁴⁹ - Ibid.

²⁵⁰ - ايزيس محي الدين عبده فهد، المرجع السابق، ص: 32.

البرامج الأساسية التي تحرص المنظمة على استمراريتها هي المشاريع الثقافية والتاريخية من خلال إبرام اتفاقيات التعاون الدولي للحفاظ على الحضارة العالمية والتراث الطبيعي. من المشاريع المهمة التي كان لها دور كبير في تفعيل الحركة الثقافية والسياحية في كل العالم هو تصنيف اليونسكو لمواقع التراث الثقافي العالمي، وهي مواقع أثرية أو تاريخية أو حتى طبيعية تسهر اليونسكو على مرافقة الدول التي توجد بها هذه المواقع في وضع آليات حفظها وحمايتها.

2- المركز الدولي لدراسة وصون الممتلكات الثقافية وترميمها (ICCROM):

إنّ الإكروم هو منظمة دولية حكومية يقع مقرها في روما (إيطاليا)، أنشأتها اليونسكو في عام 1956م، وتتمثل مهامها النظامية في الاطلاع ببرامج في مجال البحوث والتوثيق والمساعدة التقنية والتدريب وتوعية الجمهور بهدف صون التراث الأثري المنقول والغير المنقول²⁵¹.

هدفه مكرّس لحفظ ووقاية التراث الأثري، وأعضائه من كل دولة من الدول التي أعلنت الانضمام إليها، وهي موجودة لخدمة المجتمع الدولي ممثلاً في الدول الأعضاء فيها، والتي يبلغ عددها في الوقت الحاضر أكثر من 125، وهي المؤسسة الوحيدة من نوعها في العالم لتعزيز حفظ جميع أنواع التراث الثقافي، على حد سواء المنقولة والغير المنقولة.

جاء قرار تأسيس المركز الدولي لدراسة وحفظ وترميم الممتلكات الثقافية في الجلسة التاسعة للمؤتمر العام لليونسكو في نيودلهي عام 1959م بناء على دعوة الحكومة الإيطالية.

يهدف دور المركز إلى تحسين نوعية الحفاظ على التراث الثقافي فضلاً عن زيادة الوعي بأهميته، وهو يساهم في المحافظة التراث الثقافي في عالم اليوم وبالنسبة للمستقبل من خلال خمسة مجالات رئيسية من النشاط وهي: التدريب، التوثيق، البحوث، المساعدة التقنية وتوعية الجمهور في مجال المحافظة والحماية.

²⁵¹ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبادئ التوجيهية...، المرجع السابق، ص:19.

- التدريب:

يساهم المركز في المحافظة والتشجيع على التدريب عن طريق أنواع جديدة من المواد والأدوات التعليمية، وتنظيم أنشطة التدريب المهني في جميع أنحاء العالم 1956م.

- التوثيق:

المنظمة، واحدة من المعالم الرائدة في مجال الحفظ والمكتبات، أكثر من 89000 من المداخل المتصلة، الكتب والتقارير والمجالات المتخصصة في أكثر من 40 لغة، والمركز له أكثر من 17000 صورة بالإضافة إلى ذلك يقدم هذا الموقع معلومات شاملة عن الأحداث الدولية وفرص التدريب في مجال الحفظ واستعادة التراث.

- البحث:

يكون ذلك بتنظيم وتنسيق اجتماعات لوضع منهجيات ونظم مشتركة لتشجيع وتعرف التراث الثقافي دولياً وإيجاد المعايير الحديثة اللازمة لحفظ الممارسة.

- التعاون والمساعدة التقنية:

إشراك جميع المهنيين والشركات في التعاون، كما هو عبارة عن مشورة وتقنية، وزيارات تعاونية، للتعليم والتدريب.

- توعية الجمهور:

تنشر مواد التدريس وبنظم حلقات عمل وغيرها من الأنشطة لزيادة الوعي العام والدعم لحفظ التراث.

3- إكوموس:

هي اختصار لترجمة المجلس الدولي للآثار والمواقع²⁵²، وهي منظمة غير حكومية أنشئت عام 1965م في وارسو بولندا بعد عام واحد من التوقيع على الميثاق الدولي بشأن حفظ واستعادة المعالم والمواقع الأثرية، المعروف باسم ميثاق البندقية²⁵³، وقد اختيرت باريس

²⁵² - www.International.icomos.org/Fvenis.htm.

²⁵³ - ميثاق البندقية، المرجع السابق، ص: 1-2.

كمركز للمجلس، حيث يضم هذا الأخير مجموعة كبيرة من الأخصائيين في مجال حفظ التراث الثقافي، يمثلون 120 دولة من جميع أنحاء العالم يسعون لحفظ وحماية المعالم والمواقع الأثرية.

يعتمد المجلس الدولي للآثار والمواقع لبلوغ أهدافه على استراتيجية توحيد الجهود، بفضل تبادل أعضائها لخبراتهم المتعددة والتي هي مكونة عموماً من علماء آثار، مهندسين معماريين مؤرخين وفنانين، يساهم جميعهم كل في تخصصه في رفع معايير وتقنيات حفظ التراث بجميع أشكاله، يعمل المجلس من خلال دوراته العملية على تعزيز نظرية صون التراث الأثري، كما يساهم المجلس مساهمة فعالة في لوائح لجنة التراث العالمي بتقييم ممتلكات التراث العالمي والثقافي المرشحة لإدراجها ضمن قائمة التراث العالمي²⁵⁴، إضافة لهذه الأدوار يقوم المجلس الدولي للآثار والمواقع بإعداد تقارير حول حالة حفظ الممتلكات الثقافية المدرجة في التراث العالمي.

4- المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة*:

الإيسيسكو منظمة دولية متخصصة تعمل في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي متخصصة في ميادين التربية والعلوم والثقافة والاتصال.

أنشئت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة للتنسيق بين الوكالات المتخصصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال التربية والعلوم والثقافة، وبين الدول الأعضاء بالمؤتمر، ويكون مقرها بالمغرب، وقد أنشئت خلال المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء الخارجية (فاس، المملكة المغربية: 12-8 مارس 1979م)، على إثر توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في دورته التاسعة العادية في دكار، في جمهورية السنغال في الفترة من 17 إلى 21 جمادى الأولى 1398 هجري الموافق من 24 إلى 28 أبريل 1978م²⁵⁵.

²⁵⁴ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبادئ التوجيهية...، المرجع السابق، ص:20.

* - الإيسيسكو، ميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، فاس، 1402 هـ الموافق لـ 1982م، المادة 01، ص:01.
²⁵⁵ - www.isesco.org.ma/pub/arabic/tanmoust/p4.htm

على إثر توصيات أسست المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مدينة القيروان بتونس بموجب اتفاق بينهما وبين الحكومة التونسية مركزا لتدريب العاملين العرب على صيانة المدن التاريخية بالوطن العربي وأقامت لهذه الغاية عدة دورات في القيروان للمتدربين من البلدان العربية، كما ساعد المركز على توثيق بعض العناصر التراثية والمعمارية في مدينة القيروان²⁵⁶.

تتشارك أهداف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة مع أهداف المخططين لندوة في الاهتمام بحاضر المعالم والمواقع الأثرية، حتى يكون لها استمرار في الأهمية وهذا بتوعية الأعضاء بضرورة المحافظة على هذه الممتلكات الثقافية وعلى الأخص مواقعها ومعالمها الأثرية، واستغلالها بما يعود على مجتمعاتها بالنفع المادي والمعنوي، وبما يسمح بإطالة عمر آثارها وبقائها عن طريق الحفظ والتسيير²⁵⁷، وقد انخرطت الجزائر في هذه المنظمة سنة 2000م.

5- منظمة المدن الأثرية العالمية:

هي منظمة عالمية غير حكومية تأسست المنظمة في 8 سبتمبر سنة 1993م بمدينة فاس بالمغرب، تضم المنظمة 215 مدينة لديه موقع أثري مسجل لدى اليونسكو في قائمة التراث العالمي على ترابها، تهدف المنظمة إلى مساعدة هذه المدن لتقليم وتأهيل طريقة الإدارة حسب المتطلبات الخاصة للمواقع المسجلة.

تساهم المنظمة تطبيق اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي والميثاق الدولي لحماية المدن التاريخية والمواقع الأثرية، إعطاء الأولوية على المستوى الجهوي والدولي للتعاون وتبادل المعلومات والعلوم بين كل المدن التاريخية للعالم، وهذا بالتعاون مع المنظمات

²⁵⁶ - شوقي شعث، المرجع السابق، ص: 295.

²⁵⁷ - إيسيسكو، ميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، جهود المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في العناية بالمدن العربية التقليدية، طموحات الحاضر وأمال المستقبل، الرباط، 1427هـ / 2006م، ص: 239.

المختصة، حسب حاجات العاملين على الإدارة المحليين، وكذلك توعية الشعوب للقيمة الأثرية.

6- ايكوم ICOM²⁵⁸:

هي اختصار لترجمة المجلس الدولي للمتاحف، هي منظمة غير حكومية أنشئت سنة 1946م، يخرط فيها أكثر 1200 شخص من مختلف دول العالم خاصة منها التي تحوي مواقع التراث العالمي، من الأهداف المرجوة من تأسيس المجلس الدولي للمتاحف:

- تعزيز وتطوير المتاحف من خلال تحسين المستوى المهني بها على المستوى العالمي.
- الحفاظ على المقتنيات الأثرية والتراث العالمي بصفة عامة.
- ترميم المقتنيات ذات القيمة التاريخية والفنية.
- خلق فضاء يستطيع من خلاله أخصائيو الحفاظ من العمل الجماعي والتعاون بين مختلف دول العالم.

7- لجنة التراث العالمي WHC²⁵⁹:

هي لجنة منبثقة من اليونسكو أنشئت بفضل الاتفاق الذي حصل بين الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو ل سنة 1972م، حيث جاء ذكر هذه اللجنة في اتفاقية التراث العالمي، والتي نصت في أحد بنودها على إنشاء لجنة التراث العالمي وصندوق التراث العالمي، وهو ما تم فعلا سنة 1976م، أين أنشئت اللجنة والصندوق وأوكلت لها مهمة تعيين التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية والعمل على حمايته والمحافظة على أصالته مع إصلاحه، لنقله إلى الأجيال القادمة في أحسن حال وصورة.

8- التراث الثقافي بلا حدود VHWB²⁶⁰:

²⁵⁸ - ياسر هاشم عماد الهياجي، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، مجلة أدوماتو، ع 34، المملكة العربية السعودية، 2016، ص: 96.

²⁵⁹ - نفسه

²⁶⁰ - ايزيس محي الدين عبد فهد، المرجع السابق، ص: 32-33

هي منظمة إغاثة دولية تأسست عام 1995م، تعمل من أجل الحفاظ على التراث الثقافي المهدد بالخطر ومن مبادئ عمل هذه المنظمة هو التدخل أن تدمير أي تراث أثري في أي منطقة من العالم هو تدمير تراث ثقافي خاص بالبشرية جمعاء، ولهذا صبت مجهودات هذه المنظمة في العمل على توعية الناس على أن التراث الثقافي هي مشكلة تخص جميع الأفراد، لدى يجب تضافر الجهود لبلوغ الأهداف المرجوة.

باتت الحاجة الماسة إلى وضع أسس ومبادئ وأساليب وتشريعات مشتركة تنفق عليها الدول والأنظمة والتي تعد مطلبا ضروريا للحفاظ على التراث الثقافي، وهذا يتكامل من خلال طرح معايير تقنية تطبيقية لضمان تحقيق الحماية بشكل عملي وفعال.

بعد هذه الترسانة من المؤسسات الدولية وكذا التوصيات والاتفاقيات والقوانين، نقول أنّ الجانب التشريعي لم يبخل في بسط لوائحه ونظمه واستراتيجياته، من أجل المحافظة على التراث الثقافي، والتعامل معه، وتنميته للعلم والمعرفة والسياحة والثقافية، ليكون مرجعا تاريخيا، وإرثا ثقافيا، وموردا اقتصاديا متناميا.

المحاضرة الثالثة عشر: إجراءات الصيانة والترميم في الموثيق الدولية المتعلقة بحماية وحفظ الآثار.

باتت الحاجة الماسة إلى وضع أسس ومبادئ وأساليب وتشريعات مشتركة تتفق عليها الدول والأنظمة والتي تعد مطلبا ضروريا للحفاظ على التراث الثقافي، وهذا يتكامل من خلال طرح معايير تقنية تطبيقية لضمان تحقيق الحماية بشكل عملي وفعال.

تشمل الممتلكات الثقافية في هذه الاتفاقيات المباني والمنحوتات والرسومات، حيث أصبح الاهتمام بحماية التراث الأثري يأخذ صفة عالية في القرنين السابقين، إذ كانت هناك دعوات عديدة تهدف إلى وضع موثيق وتوصيات دولية للمحافظة على التراث العالمي وخاصة في ظل عمليات النمو العمراني السريعة، وغيرها من العوامل التي أضرت بالآثار والمعالم المعمارية بشكل كبير.

1- الميثاق الإيطالي للترميم²⁶¹:

بدأت أهم الموثيق تظهر في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر، وصدر أهمها عام 1883م الميثاق الإيطالي للترميم²⁶²، وفيما يلي موجز لتوصيات هذا الميثاق:

- يجب حماية وتقوية المعالم التاريخية بإصلاحها عند الحاجة وليس ترميمها، بمعنى تجنب إضافة عناصر جديدة أو تجديد المبنى.

- في حالة وجود حاجة ماسة لوضع إضافات أو تجديدات من أجل الحفاظ على تماسك المبنى أو لأسباب أخرى ضرورية، وفي حالة عدم معرفة شكل الحالة الأصلية لجزء من المبنى الذي يراد إعادة بنائه، فإنّ الإضافات والتجديدات يجب أن تعمل بشكل يختلف عن

²⁶¹ - ميثاق إيطاليا للترميم، أهمية وأساليب الترميم، إيطاليا، 1883م، ص: 1-5.

²⁶² - Roselli, p, Restoration of the City this Day(trans), Alliena, Firenze, 1991, p:18.

طابع المبنى الأصلي، مع الحرص في الوقت نفسه على أن لا تتعارض هذه الإضافات والتجديدات مع الشكل الجمالي للمبنى²⁶³.

- يجب أن تكون الإضافات التي توضع في جميع الأحوال متميزة عن الشكل الأصلي أو يوثق على هذه الإضافات تاريخ اضافتها حتى لا تخدع عين الناظر، ويجب أن تكون الإضافات ضرورية فقط لأسباب إنشائية بسيطة وخالية من التفاصيل المعمارية والهندسية²⁶⁴.

- تشير الأعمال الفنية المتميزة سواء كانت منحوتات أو لوحات فنية والتي توجد في بيئة خاصة أو تحتوي على ألوان إلى قدمها وطبيعتها الأثرية، ولذا يجب أن تكون عملية التدخل محصورة فقط في الحفاظ على هذه المعالم.

- تعتبر جميع الإضافات التي حدثت على المبنى في الحقب الزمنية المختلفة أثراً، وينصح بإزالة هذه الصور إلى وزارة التربية مع الرسومات والتفاصيل الفنية، مرفقين بالألوان جميع أعمال الحفاظ والتثبيت والإضافة والتجديد والاستبدال والحذف، ويجب ارفاق تقرير يوضح أسباب هذه الأعمال موثقة بالصور، ويجب إبقاء صورة عن جميع هذه الأعمال في المبنى المراد ترميمه والاحتفاظ به بعد الترميم في نفس الموقع.

- يجب كتابة أعمال التنفيذ الرئيسية والتاريخ في لوحة تعلق في المبنى.
في قراءة موجزة لهذا الميثاق تجدر الإشارة إلى الأهمية التاريخية له في وضع لبنة الأساس أمام المواثيق التي تلتها، وخاصة فيما يتعلق بأسلوب التعامل مع التراث الأثري، وأهمية التوثيق في حفظ المعلومات وتواصلها.

2- ميثاق أثينا 1931م²⁶⁵:

²⁶³ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص:15.

²⁶⁴ - Roselli,p, op.cit, p: 20.

²⁶⁵ - ميثاق أثينا، المرجع السابق، ص:1-4.

اعتمدت في المؤتمر الدولي الأول للمهندسين المعماريين والفنيين من الآثار التاريخية،
أثينا 1931م²⁶⁶، إذ أضاف توصيات جديدة على ما سبق ذكره بهدف حماية المعالم
التاريخية والطبيعية في العالم، وقد جاءت التوصيات في إدارة عمليات الحماية على النحو
التالي:

- التركيز على الصيانة المستمرة والدورية للمباني التاريخية، وذلك لتجنب تفاقم المشاكل
التي تتعرض لها هذه المعالم.
- حثت الوثيقة الدول على وضع القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تحمي معالمها
التاريخية، وقد أكدت أيضا على إعطاء الأولوية للمصالح العامة على حساب الخاصة.
- في حالة عدم القدرة في الحفاظ على الاثر الذي اكتشف بعد عمليات الحفر فإنه من
الأولى إعادة الردم عليه.
- يمكن استخدام المواد الحديثة في حالات الضرورة لمعالجة التقوية والدعم والترميم،
ويشترط أن لا يؤثر سلبا على طبيعة المبنى الجمالية.
- التعاون المشترك بين المختصين في العلوم والفيزياء والكيمياء وذلك في دعم البحث
العلمي بين الدول ونشر الأبحاث التطبيقية.
- عند إنشاء مبان بالقرب من المعالم التاريخية في أن تحترم هذه المعالم، خصوصا إذا
كانت قريبة منها، ويجب العناية بالفراغات المحيطة بهذه المعالم، وذلك من خلال مزروعات
زخرفية الأشكال وذات طابع يتلاءم مع المعالم التاريخية، ويوصي الميثاق بعدم وضع أية
لوحة دعائية، أو أسلاك كهربائية أو أسلاك تليفون أو السماح بإنشاء مصانع ملوثة صوتيا
أو مناخيا بالقرب من هذه المعالم التاريخية.
- يطلب الميثاق من الدولة والمؤسسات المعنية فيها ما يلي:
- أن توثق المعالم التاريخية في استمارات خاصة وترفق عليها الصور والسرديات التاريخية.
- أن تنشئ أرشيفا يحفظ الوثائق المتعلقة بالمعالم التاريخية فيها.

²⁶⁶ – Roselli,p, op.cit, p: 20.

- أن يعلن المكتب العالمي للمتاحف في منشوراته عن أساليب الحفاظ التي تستعمل في بعض التدخلات النموذجية لحماية المعالم التاريخية.

3- ميثاق البندقية، ماي 1964م²⁶⁷:

أقيم المؤتمر الثاني للمهندسين المعماريين والفنيين من الآثار التاريخية، البندقية 1964م، وتمّ اعتماده من طرف إيكوموس (المجلس الدولي للآثار والمواقع) سنة 1965م²⁶⁸.

جاء الميثاق بمنهجية توضّح أساليب جوهرية للحفاظ على الممتلكات الثقافية، وهو يعد بذلك مكملًا للتوصيات التي غلب عليها الجانب الإداري في ميثاق أثينا، وهي كما يلي²⁶⁹:

- يحظى المعلم التاريخي بحماية لا تقلّ أهمية عن الحماية البيئية الطبيعية التي تشكّل شاهدا تاريخيا ما، ولا تطبق هذه الحماية فقط على المعالم المهمة ولكن على الموروث الثقافي المتواضع والذي يحتفظ في الوقت نفسه بمعان ثقافية متميّزة.

- الحفاظ على المعالم التاريخية وترميمها يشكلان مجموعة مختلفة من العلوم والتقنيات التي يمكن أن تساهم في دراسة الموروث التاريخي وحمايته²⁷⁰.

- الحفاظ على المعالم التاريخية وترميمها يهدفان إلى حماية العمل الفني والشواهد التاريخية.

- الحفاظ على المعالم التاريخية يجب أن يسانده توظيف ذو فائدة تعود إلى المجتمع، و عملية تأهيل المبنى حسب وظيفة معينة يجب أن لا تتغير من توزيع المبنى وشكله.

- عملية الحفاظ على المبنى يجب أن تتناسب مع طبيعة الظروف البيئية التقليدية المحيطة، ويجب أن لا يكون هناك أي هدم أو إضافة أو استخدام من شأنه أن يغير من العلاقات بين الكتل المكوّنة والألوان.

²⁶⁷ - ميثاق البندقية، المرجع السابق، ص: 1-2.

²⁶⁸ - Roselli,p, op.cit, p: 28.

²⁶⁹ - Icomos, charte internationale sur la conservation et la restauration des monuments et des sites (charte de Venise 1964), Conseil international des monuments et des sites.

²⁷⁰ - Ibid, p: 38.

- لا يمكن فصل المعلم التاريخي عن التاريخ الشاهد عليه أو عن البيئة التي يقع فيها، لذا فإن نقل جزء من المعلم أو المعلم بأكمله لا يمكن أن يكون مقبولا باستثناء الضرورة التي من شأنها أن تحمي هذا المعلم أو أن يكون هناك أسباب مبررة وطنيا ودوليا لذلك²⁷¹.

- تشكل العناصر المنحوتة والرسومات والديكورات جزءا من المعلم ولا يجوز فصل هذه العناصر عنه باستثناء الحالات التي تتطلب الفصل بوصفه حلا وحيدا للحفاظ عليها.

- يهدف الترميم إلى الحفاظ على المعاني الشكلية والتاريخية للمعلم وابدائها باحترام الجوهر القديم من خلال الوثائق الدالة عليه، ويجب أن يتجنب الترميم أعمال إعادة بناء حتى وإن كان ذلك ضروريا لأسباب جمالية، كما يجب أن يتميّز الترميم بوضع شواهد حديثة تثبت تنفيذه في عصرنا الحالي، ثم يجب أن يسبق ترميم المعلم دائما دراسات أثرية وتاريخية²⁷².

- عندما تكون التقنيات التقليدية غير مناسبة فإن دعم وتثبيت المعلم يمكن أن يكون باستخدام كافة الوسائل الحديثة التي تثبت علميا سلامة استخدامها.

- عند الترميم يجب الحفاظ على جميع العناصر التي تشكل المعلم طبقا لأي عصر بنيت به دون استثناء، لذا فإن وحدة الطابع لا تشكل هدف الترميم، ولا يعني إزالة إحدى الطبقات التي أضيفت في الحقب التاريخية المختلفة على المعلم أنها أقل أهمية من الطبقات التي يراد ابرازها²⁷³.

- يجب أن لا يعتمد الحكم على قيمة العناصر المراد إزالتها والقرارات الخاصة بالترميم على المسؤول عن المشروع.

- يجب أن تتسجم المواد التي تستخدم لاستبدال العناصر المفقودة في وضعها مع الشكل العام، ويجب أن تتميز عن المواد الأصلية حتى لا يشكل ذلك تزييفا لها، ويجب أن يراعى في ذلك الشكل الجمالي والقيمة التاريخية.

²⁷¹ - Icomos, charte internationale..., op cit, p: 38.

²⁷² - Ibid, p: 38.

²⁷³ - Roselli,p, op.cit, p: 39.

- الإضافات غير مسموح بها إلا في حال تناسقها مع جميع عناصر المبنى وإتزان مكوناته وعلاقته المتناغمة مع البيئة المحيطة²⁷⁴.

- يجب أن تخضع المعالم التاريخية لمعالجات خاصة، بهدف حماية جميع مكوناته ومواصلة استخدامها.

- يجب أن تتبع أعمال الحفر تعليمات والتوصيات التي وردت في قرارات اليونسكو 1956م المتعلقة بالحفريات الأثرية، ويمنع أية أعمال إعادة البناء، ويسمع بأعمال إعادة تركيب القطع الموجودة في الموقع من أجل الحفاظ على المعلم وإعادة تكامل أجزائه.

- يجب أن يرافق أعمال الحفاظ والترميم والحفر توثيق غني ودراسات تحليلية مبينة من خلال رسومات وصور، وجميع خطوات الدعم والأعمال الفنية المختلفة التي تتم خلال التنفيذ²⁷⁵.

- يجب أن تحفظ هذه الوثائق في مباني الأرشيف العامة وتوضع على مرأى من الباحثين ويوصى بنشر هذه الأعمال.

4- الميثاق الأمريكي 1935م:

انعقد الميثاق الأمريكي (Pocte Rocrich) سنة 1935م، تضمن محتواه وضع نظام قانوني لحماية التراث الثقافي، وقد تمخض عن هذا الميثاق إنشاء لجنة من الخبراء تهتم بمتابعة وتنفيذ أحكام الميثاق، وفي سنة 1938م وضعت هذه اللجنة مشروعاً للدفاع عن التراث الثقافي في فترة الحرب، ومنه تعاقبت الجهود الدولية لتطوير مجال حماية التراث بأنواعه، وهو ما تجسد ميدانياً خلال الحرب العالمية الثانية، وبفضل الجهود المبذولة استطاعت هذه اللجنة إقناع مجموعة من الدول لتوقيع على ميثاق اليونسكو، وإعداد مشروع اتفاقية لاهاي لحماية التراث في حالات النزاع المسلح سنة 1954م²⁷⁶.

²⁷⁴ - Roselli,p, op.cit, p: 39.

²⁷⁵ - Ibid, p: 40.

²⁷⁶ - وليد محد رشاد، حماية الآثار وعناصر التراث الثقافي في القانون الدولي، ط 01، بيرسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005م، ص:71.

5- ميثاق بورا 1981م:

يعرف أيضا بميثاق المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأسترالي للحفاظ على الأماكن الثقافية، ونظراً لأهمية القرارات التي طرحها هذا الميثاق، تبنت العديد من الدول هذه الاقتراحات وجعل منها استراتيجية لحماية تراثها، ومن جملة القرارات التي طرحت في ميثاق بورا تعيين قائمة المصطلحات الأثرية التي تركز على مفاهيم متعددة مثل محيط الموقع الأثري، المجتمعات المحلية، الحفظ، الصيانة، الترميم، إعادة التأهيل والتكثيف²⁷⁷، كما خصص أحد بنود ميثاق بورا إلى أهم المعايير الحديثة التي يجب على المختصين الإرتكاز عليها لتحديد أهمية التراث الأثري والتي تتجلى أساساً في القيمة الجمالية العلمية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية²⁷⁸.

كما أولى هذا الميثاق المواقع الأثرية أهمية بالغة، ووضع شروط خاصة للتعامل معها، ومن بين أهم النقاط التي نوقشت في هذا الميثاق هو إشكالية الترميم، إذ تم التأكيد في هذا الصدد أن اللجوء إلى الترميم هي نتيجة حتمية بعد استنفاد كل الإمكانيات التي تحول دون التدخل على التراث الأثري هذا من جهة، ومن جهة ثانية ضرورة تقديم مبررات علمية جديدة لمباشرة الترميم، كما ألزم الميثاق المجتمع الدولي على ضرورة الاهتمام بوضع مخططات الحفاظ على التراث الإنساني المشترك.

هذه القرارات جعلت من ميثاق بورا يصنف ضمن أهم المواثيق التي اعتمدت عليها العديد من الدول في رسم معالم سياساتها اتجاه المعالم والمواقع الأثرية، وهذا لما يحتوي مضمون الميثاق من آليات جديدة من شأنها أن تساهم في تطوير آليات الحفاظ على المواقع الأثرية.

6- ميثاق أبلتون 1983م²⁷⁹:

²⁷⁷ - سلمان أحمد المحاري، حفظ المباني التاريخية (مباني من مدينة المحرق)، حكومة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2017م، ص: 155.

²⁷⁸ - <http://www.icomos.org/en/chartes-and-texts>.

²⁷⁹ - Icomos, Appleton charter for The protection and enhancement of the Built Environment, Canada, 2000.

انعقد هذا الإجتماع بكندا سنة 1983م، وقد خصص لموضوع حماية وتحسين البيئة العمرانية، وقد تمخض عنه عدّة قرارات تم جمعها في وثيقة رسمية أصبحت تعرف لاحقا بوثيقة أبلتون لحماية وتعزيز البيئة الأثرية، هذه الأخيرة حملت في طياتها مجموعة من التوصيات والآليات تهدف في مجملها توفير الشروط المناسبة لضمان حفظ واستمرار التراث الأثري وإيصاله للأجيال اللاحقة في أحسن صورة، وقد ركز المجتمعون في هذا الميثاق على ضرورة:

- توخي الحذر أثناء القيام بعمليات الصيانة والترميم، مع ضرورة التقليل من مستوى التدخل وهو ما أصطلح عليه بالتدخل الأدنى.

- الإهتمام بالبيئة المحيطة بالأثر، أو كما جاء ذكره في الوثيقة بالنسيج الأصلي للموقع الأثري التي يجب منحها أهمية بالغة، حيث تم الإجماع على رفع مستوى وشمولية الحماية، مما تمخض عنه استحداث عملية الحفاظ كتلة متكاملة، أي الأثر في وسط بيئته الأصلية والذي هو أساس جوهري لأنشطة الحماية والتعزيز.

- منع التدخل المباشر على المواقع الأثرية، إلاّ بعد استيفاء مجموعة من الشروط، وأهمها حسن اختيار تقنية التدخل والمواد المستعملة في الترميم، التي يجب أن تعتمد على معطيات علمية وضمانات عملية فنية تركز على ضرورة توفر الخبرة لتجاوز إشكالية إعادة البناء الأصلي إلى حالة مستقرة أو حتى جيدة، وهذا للوصول إلى الغاية المرجوة من طرح هذه الوثيقة.

- توفير كل الظروف المادية الضرورية لحفظ المواقع الأثرية في فضاءها الأصلي، وجعل من عملية الترميم آخر حل لإنقاذ التراث الأثري، وإن كان هذا الترميم أمر ضروري منه فلا بدّ التقيد بمجموعة من الشروط، أهمها ضرورة استعمال كل ما هو أصلي سواء في التقنية أو المادة المستعملة، وعدم المساس في أصل الأثر أي منع كل إضافة لم تكن موجودة في الأصل.

- أما آخر اشكالية تم طرحها في أشغال هذا الميثاق هو ما تعلق بالجانب العلمي والدراسات الأثرية، حيث أشار إليه المجتمعون مستخدمين مصطلح التوثيق، أين تم التأكيد على الأهمية البالغة لهذه العملية، فقد جاء في الوثيقة أن هذه المرحلة في غاية الأهمية يجب أن تقوم على أسس علمية دقيقة بعيدة عن التخمين والافتراضات.

7- ميثاق واشنطن 1987م:

ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق الحضرية التاريخية 1987م، والذي انعقد بمدينة واشنطن، هذا الميثاق جاء كنتيجة لعدّة معطيات خاصة ما تعلق منها بالتطور المستمر للمدينة أو المناطق الحضرية، وما رافقه من توسع عمراني على حساب المساحات الخضراء والمواقع الأثرية، لهذه الأسباب وأخرى تحرك المجلس الدولي للمباني والمواقع الأثرية (الايكوموس)²⁸⁰، ووضع وثيقة دولية للمدن التاريخية والمناطق العمرانية، والتي تضمنت مجموعة من التوصيات من شأنها أن تحدّ من شدة التلف الذي تعاني منه المدن التاريخية جزاء توسع المدن.

كما جاء هذا النص ليحدّد المبادئ والأهداف والطرق الواجب الاعتماد عليها بغية حماية المناطق التاريخية، ومن المبادئ الأساسية التي شدّد المجتمعون على ضرورة التقيد بها هو:

- ضرورة القيام بدراسة للمناطق الحضرية، بغية معرفة وتسجيل ما تحويه كل منطقة من مقومات أثرية وتراثية، ودراسة التأثير البشري والطبيعي الذي تتعرض له هذه المقومات الأثرية²⁸¹.

- أما بخصوص الطرق والوسائل التي تمّ الإجماع عليها في ميثاق واشنطن للعمل بها في مشاريع حماية التراث الأثري هي كالتالي:

- يجب أن يكون التدخل على المواقع الأثرية بتخطيط ودراسة مسبقة، مع ضرورة الحفاظ على الطابع التاريخي للمدينة.

²⁸⁰ - Charte internationale pour la sauvegarde des villes historiques (sharte De Washington 1987) adoptée par l'assemblée générale d'Icomos à Washington, Octobre 1987.

²⁸¹ - ايزيس محي الدين عبد فهد، المرجع السابق، ص: 49.

- تشجيع الجمعيات لحماية وتمويل عمليات حفظ وترميم المباني التاريخية.
 - إرفاق مشاريع الحماية بعمليات تثمين المقومات الأثرية وذلك من خلال القيام بالدراسة الشاملة من جمع المعلومات والقيام بالتنقيب.
 - الحفظ الصحيح للأماكن الذي يستلزم استمرارية الصيانة بصفة منتظمة ودورية.
- حماية المدن التاريخية ليس فقط من خطر التوسع العمراني وإنما إمداد الحماية إلى ما تعلق بالكوارث الطبيعية والتلوث والاهتزاز، وغيرها من عوامل التلف الأخرى الناجمة عن الطبيعة والمناخ²⁸².

8- ميثاق حماية وإدارة التراث الأثري 1990م²⁸³:

تفرد هذا الميثاق بأنه جعل من مهمة حماية التراث الأثري مهمة تسند لمجموعة من الشركاء كلّ يقوم بالدور المنوط به في إطار تفعيل التشريعات القانونية، ويهدف حماية الموروث الأثري، جاء في هذا الميثاق الأمر بضرورة الاعتماد على أحسن الطرق والوسائل في عمليات الصيانة والحفظ لتقديم المواقع الأثرية للجمهور.

أما في مجال البحث عن الآثار حثّ المجتمعون على ضرورة استخدام التكنولوجيا المتطورة في عمليات المسح الجوي وحتى الفضائي خصوصا في مجال البحث عن الآثار، ويهدف تعميم ثقافة الحفاظ على التراث الأثري أكد المجتمعون على أن مهمة الحفاظ على ديمومة المواقع الأثرية هي مهمة دولية لدى يجب تنسيق الجهود بتفعيل منظومة للتعاون الدولي.

9- أهم القرارات الدولية لحماية التراث الأثري:

رغم هذه المساعي الحثيثة لحماية التراث العالمي، إلا أن الاهتمام الدولي كان متذبذبا بين الإلتزام بتوصيات هذه المواثيق من خلال إمضاء الإتفاقيات تلزم هذه الدول بتطبيق توصيات

²⁸² - charte internationale pour la sauvegarde des villes historiques (sharte De Washington 1987), Op cit .

²⁸³ - محمد محمد شوقي أبوليه ووديع علي البرقاوي، منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية، المجلة العلمية الدولية العمارة والهندسة والتكنولوجيا، بيرسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص: 132.

المواثيق، وبين عدم الاكتراث والاكتفاء بالقانون الداخلي المنظم للمجال الأثري لبعض الدول أو بالمشاركة في بعض الندوات والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال، ومن هذه الندوات والقرارات نذكر:

9-1- القرار الخاص بالحفاظ على المدن صغيرة الحجم 1975م:

تطرق هذا القرار إلى بعض المظاهر المتعلقة بالتراث الأثري، حيث طرح هذا القرار أهم التأثيرات البشرية والطبيعية المؤثرة على المدن التاريخية، فقد أكد المجتمعون على ضرورة البحث عن مقاربة تربط المواقع الأثرية بالحياة اليومية للسكان المحليين، تكون على شكل علاقة أو رابط يكفل ديمومة النشاط الإنساني دون إتلاف المواقع الأثرية²⁸⁴. كما تطرق نفس القرار إلى الترميم غير المرغوب فيه، والذي يتم من خلاله إدخال عناصر جديدة على المباني التاريخية والآثار بصفة عامة، والتي لها دور سلبي في الإسراع في تلف الآثار وتشويه المباني.

9-2- إعلان أمستردام 1975م²⁸⁵:

في نفس التوجّه جاء إعلان أمستردام الخاص بالتراث الثقافي المعماري الأوروبي ليؤكد على أهمية التراث الأثري وضرورة الحفاظ عليه، ومن التوصيات الأساسية التي خرج بها المجتمعون هو ضرورة وضع أسس متينة ودائمة يعتمد عليها مستقبلاً في التعامل مع التراث الأثري، يشترط فيها أن تتأسس عمليات الحفظ على دراسة علمية دقيقة من رصد عوامل المؤثرة في هذا التراث وصولاً إلى اندماجه الإيجابي في الوسط الذي يحفظ فيه بتوفير ظروف مناسبة للحفظ، وجعل مهمة الحفاظ على التراث الأثري وظيفة تتماشى وعمليات التخطيط المدني والإقليمي، أي جعل التراث الأثري لا يقف في وجه التنمية، وهي من التطلّعات والرهانات التي تتحكّم في استراتيجيات كل المجتمعات.

²⁸⁴ -Icomos, cultural Heritage Charters and Standards.

²⁸⁵ - Icomos , The Declaration of Amsterdam 1975, congress on The Architectural Heritage, 2011.

بهذه المواثيق الدولية تتبين أهمية وكيفية التعامل مع التراث الأثري، علما بوجود مواثيق دولية عديدة لا يتسع المجال للبحث فيها في بحثنا هذا، ولكنها لا تقل أهمية عن المواثيق والتوصيات السابقة الذكر ومنها على سبيل المثال:

- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (اتفاقية لاهاي 1954م).
- توصية بشأن المبادئ الدولية التي ينبغي تطبيقها في مجال الحفائر الأثرية، 1956م.
- اتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة 1970م.
- الميثاق الإيطالي للترميم 1972م.
- الميثاق الأوروبي لحماية التراث المعماري - ميثاق أمستردام 1975م.
- توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة 1976م.
- ميثاق ICOMOS-IFLA لحماية الحدائق التاريخية، فلورانس 1981م.
- ميثاق غرناطة، أكتوبر 1985م.
- اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه 2001م.
- اعلان بودابست بشأن التراث العالمي 2002م.
- اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير مادي 2003م.

10- توصيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) لحماية الممتلكات الثقافية العالمية²⁸⁶:

اهتمت اليونسكو بتحديد أطر عامة يتم من خلالها تنظيم وتوجيه عمليات الحفاظ على الموروث الثقافي والطبيعي للبشرية، وتأتي على سبيل المثال التوصيات التي أقرت من خلال الدراسات والمؤتمرات الدولية بدلالات عملية تساهم في تحديد المهام والمسؤوليات والتقنيات وذلك بتبني تدابير عملية وتقنية وإدارية وتشريعية ومالية مختلفة، ويمكن للدول أن تعدل تشريعاتها المحلية المتعلقة بحماية ممتلكاتها الثقافية والطبيعية باعتمادها على كثير من

²⁸⁶ - اليونسكو، الإتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 129-138.

الأطر العامة المحددة في هذه التوصيات والتدابير على الصعيد الوطني والتي أقرها المؤتمر العام أثناء دورته السابعة عشرة في باريس عام 1972م والتي نورد بعضا منها فيما يلي لأهميتها²⁸⁷:

10-1- التدابير العلمية والتقنية:

تؤكد المواد رقم 19 و 20 و 21، على ضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء الترتيبات اللازمة لصيانة تراثها الثقافي والطبيعي بعناية وبشكل دائم حتى تتفادى القيام بعمليات باهظة التكاليف يستلزم تلف هذا التراث، ولهذه الغاية توصي اليونسكو باتخاذ التدابير لإجراء رقابة منتظمة على عناصر هذا التراث الثقافي والطبيعي وفقا للإمكانيات العلمية والتقنية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول، وفي هذا الخصوص توصي أيضا بإجراء دراسات متعمقة يقوم بها مختصون قبل الشروع بأي عمل، وبأن تقوم الدول بدراسة الأساليب الفعالة لدعم حماية عناصر التراث الثقافي والطبيعي تبحث في ترابط المشكلات العلمية والتقنية والفنية المطروحة وتحديد الوسائل التي تستخدم لمعالجتها²⁸⁸.

تتعلق المواد 22 و 23 بضرورة الحفاظ على الوظيفة الأصلية والمظهر التقليدي للممتلك الثقافي والطبيعي حيثما كان ذلك مناسباً أو تستند إليها وظيفة أخرى أكثر ملائمة، بشرط ألا يقلل ذلك من قيمتها الثقافية وأن لا ينشأ بناء جديد أو إعادة تشكيل لوحداته الأصلية التي قد تدخل به بسبب علاقات الاحجام والألوان القائمة بين الأثر المعني والبيئة المحيطة به²⁸⁹.

وتوضح المادة رقم 24 أهمية الانسجام الذي حققه الزمن والإنسان بين الآثار والبيئة ليصل إلى حالة متزنة مع الوقت، لذا تدعو إلى عدم الترخيص بعزل أثر بإزالة المعالم المحيطة به، أو إزاحة أثر عن مكانه إلا إذا كان ذلك وسيلة استثنائية لمعالجة مشكلة تبررها اعتبارات ملحة.

²⁸⁷ - اليونسكو، الإتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 129-138.

²⁸⁸ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص: 18.

²⁸⁹ - [http:// www.International.icomos.org/Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm)

تنقل المادة رقم 25 للتنبيه على الآثار الضارة التي قد تتجم عمّا تفضي إليه حضارتنا الحديثة من تقدم تكنولوجي، وتدعو إلى وضع تدابير فنية مناسبة لمقاومة آثار التلوث والصدمات والاهتزازات التي تحدثها وسائل النقل والآلات أو تلك التي تتجم عن المسببات الطبيعية ومنها الزلازل والفيضانات.

تعدّ المادة 26 عمليات إصلاح المباني متّصلة بطبيعة المجتمعات واحتياجاتها الثقافية والاجتماعية، لذا فإن إصلاح كل منطقة يعتمد على خصوصياتها، حتى تكون هذه العمليات مبنية لتمكين الإنسان من أن يعمل وينمو ويحقق ذاته بالموقع الذي يتمّ ترميمه²⁹⁰.

10-2- التدابير الإدارية:

تدعو المواد من رقم 29 إلى 39 الدول الأعضاء وبشكل مختصر إلى ما يلي:

- حصر التراث الثقافي والطبيعي بهدف حمايته، بما في ذلك الممتلكات التي لا تتسم بأهمية فائقة.

- تجميع نتائج حصر هذا التراث الثقافي والطبيعي بطريقة ملائمة واستيفاءه أولاً بالأول.
- اعداد خرائط مدعمة بأوفى قدر من الوثائق المتعلقة بالممتلكات الثقافية والطبيعية المعنية.

- تحديد أوجه استخدام ملائمة لمجمّعات المباني التاريخية التي لم تعد تخدم الغرض الأصلي من إنشائها.

- وضع خطة لحماية مجمّعات المباني التاريخية والفنية وصونها وحياءها وانعاشها، وأن تتضمن هذه الخطة مناطق حماية تحيط بتلك المباني، وأن تحدد شروط استخدام الاراضي المقامة عليها، وادراج هذه الخطة في سياسة تخطيط المدن والتخطيط الإقليمي بالمناطق المعنية²⁹¹.

²⁹⁰ - اليونيسكو، الإتفاقيات والتوصيات ...، المرجع السابق، ص: 129-138.

²⁹¹ - نفسه، ص: 133.

- بيان أوجه الاستخدام المزمعة للمباني التاريخية في تحديد خطط اصلاحها، والعلاقة بين منطقة الإصلاح ومنطقة النمو الحضري المحيطة بها.
- ألاّ يقدم إلى سلطات تخطيط المدن والتخطيط الإقليمي أيّ طلب للترخيص بتنفيذ أعمال قد تؤدي إلى تغيير الحالة الراهنة للمباني الواقعة بمنطقة محمية، إلاّ بعد أن توافق على ذلك المصالح المسؤولة عن حماية التراث الثقافي والطبيعي.
- الترخيص بإحداث تغييرات داخلية بمجمعات المباني القديمة لتزويدها بالمرافق الحديثة اللازمة لراحة شاغليها طالما كان لا يغير سماتها المميزة²⁹².
- أن تضع الدول الأعضاء خطط قصيرة وطويلة الأمد، تقوم على حصر تراثها الطبيعي وتستهدف إقامة شبكة لصون الطبيعة تستجيب لاحتياجات البلاد.
- أن تنشئ الدول الأعضاء هيئة استشارية لإرشاد المنظمات غير الحكومية وملاك الأراضي بشأن السياسات الوطنية لصون الطبيعة بما لا يتعارض مع الاستغلال المثمر للأراضي.
- أن تضع الدول الأعضاء سياسات وبرامج لإصلاح المناطق الطبيعية التي اتلفتها الصناعة او غيرها من أعمال الانسان.

10-3- التدابير التشريعية²⁹³:

- تناولت المواد من رقم 40 وحتى الرقم 48 ما يلي:
- ضرورة اتخاذ تدابير تشريعية أو تنظيمية تبعا لتوزيع الاختصاصات في كل دولة والإجراءات القانونية بها.
- تعزيز صون التراث الثقافي أو الطبيعي، وتسهيل إحياء عناصره من خلال أحكام خاصة تطبّق على الملاك من الأفراد، وعلى السلطات العامة التي تملك عناصر من التراث الثقافي والطبيعي.

²⁹² - اليونسكو، الإتفاقيات والتوصيات ...، المرجع السابق، ص: 133.

²⁹³ - نفسه، ص: 129-131.

- إلزام الحصول على ترخيص من المصالح المتخصصة قبل إحداث تغييرات أو تعديلات من شأنها تغيير مظهره.

- إعداد قوانين متعلقة بتخطيط التنمية الصناعية أو الأشغال العامة والخاصة تأخذ في الاعتبار التشريعات المعمول بها في مجال صون التراث الثقافي والطبيعي.

- يجوز أن تتزع السلطات العامة ملكية مبنى أو موقع طبيعي مشمول بالحماية، إذا اقتضى صون التراث ذلك وطبقا للشروط المنصوص عليها بالتشريعات الوطنية أو المحلية.

- وضع أنظمة للرقابة على لصق الإعلانات ووضع اللافتات المضئية وغير ذلك من الإعلانات واللافتات التجارية، وكذلك على إقامة المخيمات وتثبيت السوّاري والأعمدة والأسلاك الكهربائية أو التلفونية وتركيب هوائيات التلفزيون، وعلى مرور ووقوف السيارات على اختلاف أنواعها، وعلى وضع لوحات الإشارات وسائر المرافق التي تزوّد بها الشوارع، وبشكل عام كل ما يلزم لتجهيز أو شغل ملك ينتمي إلى التراث الثقافي والطبيعي²⁹⁴.

- يستمرّ سريان الإجراءات المتخذة لحماية أي عنصر من عناصر التراث الثقافي والطبيعي مهما تبدّلت ملكيته، وعند الإقدام على بيع مبنى أو موقع طبيعي محمي، ينبغي إعلام المشتري بأنّه مشمول بالحماية.

- فرض عقوبات أو جزاءات إدارية وفقا للنصوص القانونية والدستورية المعمول بها في كل دولة، على كل من يتعمّد هدم أو تشويه أو إتلاف أثر أو مجمع مبان أو موقع مشمول بالحماية أو له أهمية أثرية أو تاريخية أو فنية.

10-4- التدابير المالية²⁹⁵:

حُتّت المواد 49 إلى 59 على اتخاذ تدابير مالية وآليات عمل وتسهيلات ضريبية ومحفّزات وتعويضات وتوفير صندوق خاص من أجل تأمين صيانة ما تملكه من عناصر محمية، والحفاظ عليها وإحياءها، وأكّدت بشكل خاص على ضرورة أن ترصد السلطات

²⁹⁴ - اليونسكو، الإتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، 129-131.

²⁹⁵ - نفسه، ص: 136.

العامّة في ميزانياتها اعتمادات خاصة لحماية التراث الثقافي الطبيعي الذي يتعرض للخطر من جراء أشغال عامة أو خاصة واسعة النطاق.

قد أشارت المواد أيضا إلى السكان ذوي الدخل المحدودة لصعوبات مالية نتيجة لاضطرارهم إلى الانتقال من المباني أو مجمّعات المباني التي يتم اصلاحها، فقد تمّ التركيز على مساعدة هؤلاء في منحهم تعويضات عن ارتفاع الإيجارات حتى يتسنى لهم الاحتفاظ بمساكنهم، وفي هذا الخصوص فمن الممكن أن تيسّر الدول الأعضاء تمويل أي عمل، مهما كانت طبيعته، ينفذ لصالح التراث الثقافي والطبيعي، وذلك بإنشاء "صندوق للتمويل" يكون بمثابة هيئة تعيّنها المؤسسات العامّة²⁹⁶.

10-5- ملاحظات عن التدابير العلمية والتقنية والإدارية والتشريعية والمالية²⁹⁷:

تعدّ هذه التدابير الموصى بها ذات أهميّة بالغة لأنّها حصيلة خبرات عالمية مختلفة تمّت مناقشتها من خلال المؤتمرات الدولية المختصة في إيطاليا واليونان وفرنسا وأمستردام وغيرها من الدول التي نظّمت في القرنين الماضيين اتفاقيات ومواثيق في مجال الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي العالمي، وقد حدّدت تدابير الحماية من النواحي العلمية والتقنية الأمور التالية:

- العلاقة بين الإنسان والأثر والبيئة باعتبارهم جزءا لا يتجزأ.
- فلسفة الحفاظ والترميم ودلالاتها على الممتلك الثقافي من النواحي الوظيفية ومفهوم الملائمة مع طبيعة المعلم ومكوّناته من ناحية، ومفهوم الحفاظ على المظهر التقليدي وعدم الإخلال بالتوازن القائم من خلال إضافة أو إزالة كتل، من ناحية أخرى.
- استعادة مبدأ الصيانة الذي طرح في ميثاق أثينا عام 1931م كمبدأ أساسي للحفاظ على الآثار والمباني التاريخية²⁹⁸.

²⁹⁶ - أحمد حسين أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص: 20.

²⁹⁷ - اليونسكو، الإتفاقيات والتوصيات ...، المرجع السابق، ص: 137-138.

²⁹⁸ - ميثاق أثينا، المرجع السابق، ص: 5.

- طرحت للدول لزوم استكمال الدراسات العلمية يقوم بها مختصون قبل الشروع في أي تدخلات عملية على الأثر.
- نبّهت إلى ضرورة التخطيط العلمي الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التكنولوجية الحديثة وما ينجم عنها من اهتزازات أو تلوث في البيئة التي تحيط بالأثر.
- نبّهت على ضرورة التخطيط الاجتماعي من خلال دراسات اجتماعية وثقافية من أجل تمكين الناس في مواقعهم الأصلية وعدم تشجيعهم على تركها²⁹⁹.
- حددت تدابير الحماية من النواحي الإدارية الأمور التالية:
 - حصر ما لدى الدول من التراث ثقافي ووضع الخطط قصيرة وطويلة الأمد للحفاظ عليه.
 - وضع مخططات بهدف حماية الآثار من خلال شروط استعمالات الأراضي والقيود المترتبة على المباني المحيطة بالآثار واستخدامات المباني التاريخية وعلاقتها مع المنطقة المحيطة.
 - التركيز على دور المؤسسات غير الحكومية في دورها المتعلق بحماية التراث من خلال تحديد البرامج توجيهية لها.
- حددت تدابير الحماية من النواحي التشريعية الأمور التالية³⁰⁰:
 - أن تتعلق القوانين التي تضعها الدول بكل المؤثرات التي تضر أو تؤثر على المعلم التاريخي.
 - التنبيه على بعض المؤثرات التي ينبغي أن تعالج من خلال تدابير مناسبة مثل وضع الإعلانات واللافتات التجارية والأسلاك الكهربائية التلفزيونية وإشارات السيارات ومواقف السيارات، الخ.
 - التنبيه على إمكانية وجواز نزع الملكية من القطاع الخاص عند الحاجة.
 - التنبيه على ضرورة فرض عقوبات صارمة ضد المخالفين.

²⁹⁹ - اليونيسكو، الإتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 138.

³⁰⁰ - [http:// www.International.icomos.org/Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm).

حددت تدابير الحماية من النواحي المالية الأمور الأساسية التالية:

• ضرورة اعتماد الدول في ميزانيتها نسبة مالية معينة تتناسب مع أهمية ممتلكاتها لصيانتها وحمايتها.

• وضع تسهيلات ضريبية أو قروض بشروط سخية لصيانة الممتلكات التاريخية ومراعاة محدودية الدخل في عمليات الصيانة والترميم من خلال مساعدتهم المباشرة وغير المباشرة³⁰¹.

10-6- اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي - اليونسكو 1972م:

اعتمدت من طرف الملتقى العام في دورته السادسة عشر بباريس في 16 نوفمبر 1972م.

10-6-أ- مستلزمات حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي:

حددت منظمة اليونسكو في دورتها السابعة عشرة عام 1972م مستلزمات حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي بدءاً من صياغة اتفاقية ملزمة لجميع الدول التي تدخل طرفاً في الاتفاقية، وفيما يلي أهم ما ورد فيها³⁰²:

- اتخاذ سياسة عامة تهدف إلى أن يؤدي التراث الثقافي وظيفته في حياة الجماعة، وادماج حماية هذا التراث في مناهج التخطيط العام.

- تأسيس دائرة أو عدة دوائر لحماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتزويد هذه الدائرة بالموظفين الإكفاء، وتمكينها من الوسائل التي تسمح بأداء الواجبات المترتبة عليه.

- تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بأن تجابه الأخطار المهددة للتراث الثقافي والطبيعي.

³⁰¹ - اليونسكو، الإتفاقيات والتوصيات...، المرجع السابق، ص: 137.

³⁰² - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية...، المرجع السابق، ص: 11.

- اتخاذ التدابير القانونية والعلمية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث، وحمايته والمحافظة عليه وعرضه واحياءه.

- دعم إنشاء أو تنمية مراكز التدريب الوطنية والإقليمية، في مضمار حماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار.

قد أنشأت اليونسكو لجنة دولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالية الاستثنائية، تعرف باسم (لجنة حماية التراث العالمي)، وقد بدأت اللجنة أعمالها مكوّنة من 21 عضواً، تنتخبها الدول الأطراف في الاتفاقية في اجتماع عام خلال دورات المؤتمر العام العادية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة³⁰³.

أهم مهام هذه اللجنة هو تحديد أساس القوائم المؤقتة والترشيحات التي تقدمها الدول الأعضاء، ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي ذات القيم العالية الواجب حمايتها في اطار الاتفاقية، وتدرج هذه الممتلكات في قائمة التراث الثقافي، وتقوم اللجنة بمهام فنية مثل فحص حالة صون الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي، وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها في دراسة طلبات المساعدة الدولية، وغيرها من المهام³⁰⁴.

10-6-ب- الهيئات الاستشارية الأساسية التي تعتمد عليها اليونسكو³⁰⁵:

تعتمد لجنة التراث العالمي على الهيئات الاستشارية الأساسية التالية:

- إيكروم ICCROM (المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها).

- إيكوموس ICOMOS (المجلس الدولي للآثار والمواقع).

ويتمثل دور هذه الهيئات في القضايا الفنية في مساعدة الأمانة في إعداد وثائق اللجنة وتنفيذ الاستراتيجية العلمية لإعداد قائمة موثوقة للتراث العالمي، ومراقبة حالة صون الممتلكات الثقافية ومراجعة طلبات المساعدة الدولية³⁰⁶.

³⁰³ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية...، المرجع السابق،

ص:38.

³⁰⁴ - نفسه.

³⁰⁵ - <http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm>

تحدد لجنة حماية التراث العالمي واجبات ملزمة للدول عند وضع الممتلكات في قائمة التراث العالمي، مثل الحصول على الحماية والإدارة الملائمتين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي و/ أو التقليدي لضمان صونها على المدى الطويل، وأن تشمل تدابير الحماية هذه الرسم السليم لحدود الممتلكات، وأن تثبت الدول الأطراف أنها تقوم بحماية الممتلك الثقافي المرشح على النحو الملائم على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، وأن تتخذ الدول التدابير التشريعية والتنظيمية على كافة المستويات التنظيمية التي تضمن بقاء الممتلك وحماية من التطورات والتغيرات التي قد تؤثر سلبا على قيمته العالية الاستثنائية أو على سلامته أو أصالته.

ولا تمنع اللجنة في استخدام ممتلكات التراث الثقافي بأشكال مختلفة على أن تكون مستدامة بيئيا وثقافيا، وأن لا تؤثر سلبا على قيمته العالية الاستثنائية أو على سلامته أو أصالته، وتعدّ السلامة من المعايير المهمة في ادراج الممتلك في قائمة التراث العالمي وخاصة إذا تعرّض بسبب التّمية أو الإهمال إلى احتمالية فقدانه أو تغير في طبيعته الأصلية³⁰⁷.

تنشر تقارير اجتماعات الخبراء والدراسات المقدمة إلى لجنة التراث العالمي على الموقع:

http://whc.unesco.org/global_strategy

يمكن جرد الممتلكات الواقعة في أراضي الدولة والتي تعتبرها أهلا لأن تدرج في قائمة التراث العالمي، وتسمى هذه القائمة بالقائمة المؤقتة، إذ تحتوي على الممتلكات الثقافية و/ أو الطبيعية التي ترشّحها الدولة خلال السنوات المقبلة.

وينصح بالرجوع إلى التحليلات التي يجريها إيكوموس والاتحاد العالمي بصون الطبيعة لقائمة التراث العالمي وللقوائم المؤقتة وما تستعرضه من تقارير ودراسات تقنية تجريها هذه الهيئات الاستشارية.

³⁰⁶ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية...، المرجع السابق، ص:38.

³⁰⁷ - نفسه.

ترفع كل دولة في هذه الاتفاقية إلى لجنة التراث العالمي جرداً بـممتلكات التراث الثقافي والطبيعي الواقعة في إقليمها، والتي تصلح بأن تسجّل في القائمة تتفّحها من قبل اللجنة وتنتشر تحت عنوان قائمة التراث العالمي³⁰⁸.

تنظم اللجنة وتتفّح أولاً بأول وتنتشر تحت عنوان "قائمة التراث العالمي المعرض للخطر" التي يحتاج إنقاذها إلى أعمال كبرى.

تتضمن هذه القائمة تقديراً لنفقات العمليات اللازمة، ولا تدرج إلا في الممتلكات التي تهدّدها أخطار جسيمة محدّدة، كخطر الزوال الناتج عن ظروف طبيعية أو قسرية.

قد تمّ بموجب هذه الاتفاقية إنشاء صندوق لحماية التراث يعرف "صندوق التراث العالمي" تأسّس على أنه صندوق إيداع تتألّف موارده من مساهمات إجبارية ومساهمات اختيارية من الدول الأطراف في الاتفاقية، إضافة إلى المدفوعات والهبات وحصيلة الحفلات التي تنظم لصالح الصندوق.

يقرّر الاجتماع السنوي للدول الأطراف في الاتفاقية المبلغ الملزم دفعه بانتظام كل عامين، وهو عبارة عن نسبة مئوية تطبّق على كل الدول كما ورد في المادة 16 من الاتفاقية³⁰⁹.

يعد التراث الأثري الكتاب المفتوح الذي من خلاله يمكن تصفّح تاريخ الأمم بكل تفاصيله، إذ أنه يؤدي أدواراً مختلفة حسب القيم التي يتضمنها، فكل شعب تراثه المتنوع يعكس مستواه الحضاري، هذا الواقع يفرض العمل على المحافظة على هذا التراث، وحسن التعامل معه، وتعد الدولة هي المسؤولة الأولى عن الحفاظ على التراث، وذلك من خلال وزاراتها ومؤسساتها الثقافية، حيث تعمل على التعريف بالمؤهلات الأثرية التي تزخر بها، إضافة إلى مرافقة أعمال الصيانة والترميم، إذ يعدّ إنقاذ التراث من المقومات الحضارية لأي دولة، لذلك

³⁰⁸ - اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية...، المرجع السابق، ص: 38.

³⁰⁹ - نفسه، ص: 145-160.

فإن المحافظة عليه مسؤولية الجميع، هذا الهدف ينطلق من سنّ القوانين والالتزام بالمواثيق الدولية التي تخدم التراث وصولاً إلى خلق المؤسسات التي من شأنها أن تسهر على تجسيد المشاريع الموجهة لحماية واستغلال الموروث الأثري، ولبلوغ قدر كاف من الحس الأثري لدى المؤسسات المحلية وجب دفع هذه المؤسسات لتبادل الأدوار مع المنظمات العالمية لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

تعدّ المواثيق التي تطرقنا إليها مجرد عينة من مجموعة كبيرة من الاتفاقيات والتوصيات التي برزت في هذا المجال، حيث لم تتوقف الهيئات العالمية من إعداد المواثيق وعقد الاتفاقيات، وطرح خطط عمل وتوجهات جديدة في مجال الحفظ والحماية.

خاتمة:

وجب التنبيه أن الهدف من هذا المقياس يتعدى النافذة الواحدة، حيث أننا نسعى لتجسيد أو تحقيق مصطلح الإناسة والذي هو إدراك الفرد بأهمية تراثه وهو ما يوفر له حصنا منيعا يحميه من كل مظاهر التلف، التي تنتوع في مصادرها لكن العامل البشري يبقى في مقدمتها وأخطرها على سلامة هذا التراث، كما نرجو في هذا المقياس تكوين طلبة اليوم وإطارات المستقبل تكوينا أكاديميا من خلال طرح أغلب المصطلحات والمفاهيم المعتمدة عالميا في مجال الصيانة والترميم اما التكوين الثاني هو تكوين مهم جدا والمتعلق بالجانب القانوني، فمن خلال بعض محاور هذا المقياس يمكن للطلاب أن يكون ملما بأغلب القوانين المنظمة للمشهد الأثري في الجزائر وفي العالم، وأخر محطة أردنا للطلاب أن يستفيد منها والتي تتعلق بالميدان العملي في مجال الصيانة والترميم، حيث حرصنا على إبراز للطلاب أهم التقنيات والأساليب التي يجب أن تتوفر في الميدان لتوفير سلامة التراث الأثري من كل مظاهر التلف، وعلمنا منا بأن الغاية من تأمين سلامة التراث الأثري هو جعله في خدمة السياحة طرحنا للطلاب أهم تقنيات تسيير التراث الأثري مما يضمن تحقيق مقاربة الحفظ السليم والعرض الأثري الجميل.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- القرآن الكريم، رواية ورش.

- المصادر:

01- أحمد المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بدون تاريخ النشر، دار صادر، بيروت، لبنان.

02- محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، لسان العرب، م 01، ج 06، دار المعارف، د.ت.

03- محمد ابن منظور بن مكرم بن علي، لسان العرب، م7، ط1، دار صادر، بيروت 1992م.

04- محمد الأزرق، أخبار مكة وما جاء بها من الآثار، ج1، تح رشدي ملحس، دار الأندلس، بيروت، لبنان، 1983م.

05- عبد القادر النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، أعد فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990م.

06- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، الفصل 9 و10، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ت.

- المراجع:

01- إيزيس محي الدين عبده فهد، تجربة الترميم والحفاظ على التراث في ايطاليا أورفتوحا دراسة وإمكانية تطبيقها في فلسطين عراق بورين -حالة دراسة-، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة نابلس، فلسطين، 2010م.

02- أمير صالح أحمد أمين، نحو رؤية لعمليات الحفاظ على التراث لتدعيم هوية المجتمعات الإسلامية في عصر العولمة، مجلة الأزهر الجامعية، ع 02، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع 12-14 أبريل 2007، مصر، 2007م.

- 03- أفندي عماد الدين، موسوعة أطلس الصخور والمعادن، ط 01، دار الشرق العربي بيروت، لبنان، 2014م.
- 04- البنا السيد محمود، المدن التاريخية خطط ترميمها وصيانتها، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2002.
- 05- الجادرجي رفعت، موقع التراث في العمارة المعاصرة في العراق، فنون عربية، ع 03، دار واسط المملكة المتحدة، الإمارات، 1981.
- 06- الدباغ تقي الدين ووليد الجادر وأحمد مالك الفتیان، طرق التنقيبات الأثرية، كلية الآداب جامعة بغداد، العراق، 1983م.
- 07- الحجي سعيد الكريم، حفظ مجموعات التراث الأثري وحمايتها في المتاحف، مج 33، دمشق، 2017م.
- 08- السيد موسى مصطفى، صيانة المخطوطات علما وعملا، علا الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- 09- العابد بديع، الحفاظ المعماري في الحضارة العربية الإسلامية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أيسيسكو، الرباط، 2010م.
- 10- العتيبي سعيد بن ديبس، التراث العالمي وأهمية تسجيل الدول لمواقعها الثقافية والطبيعية في قائمة التراث العالمي، ع 13822، جريدة الرياض، السعودية، 2006م.
- 11- الريحاي عبد القادر، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار، دمشق، 1972م.
- 12- باغيل جيراسك، أمن المتاحف والتخطيط لمواجهة الموارد، مطابع المجلس الأعلى للآثار، مصر، 2007م.
- 13- بن المجات أمينة، التنمية السياحية في قسنطينة، رسالة لنيل شهادة الماجستير كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2005م.
- 14- برديكو ماري، الحفظ في علم الآثار، الطرق والأساليب العلمية لحفظ وترميم المقتنيات الأثرية، تر محمد أحمد الشاعر، م 22، المعهد العلمي للآثار، القاهرة، مصر، 2002م.

- 15- جان بيار أدام وان وستورن، الحفظ في علم الآثار، الطّرق والأساليب العلمية لحفظ الترميم المقتنيات الأثرية، محمد أحمد الشاعر، مطابع المجلس الأعلى للآثار، مصر، 2020م.
- 16- جقلول الطيب، الترميم الإيحائي منها لتزيم بقايا المواقع الأثرية، مجلة دراسات وأبحاث، عدد 08 ، الجزائر، 2012م.
- 17- دهمان محمد، في رحاب دمشق، دار الفكر، دمشق، 1982م.
- 18- هاشم ياسر عماد الهياجي، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، مجلة أدوماتو، ع 34، المملكة العربية السعودية، 2016.
- 19- هزار عمران وجورج دبورة، المباني الأثرية ترميمها صيانتها والحفاظ عليها، المديرية العامة للآثار والمتاحف، سوريا، 1998.
- 20- زيدان ياسين، مبادئ ترميم وصيانة الآثار العضوية، مطابع المجلس الأعلى للآثار، مصر، 1998م.
- 21- زيدان عبد الكافي كفاي، المدخل إلى علم الآثار، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2004م.
- 22- زعابة عمر، آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي مزاب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم تخصص حفظ وتسيير التراث الأثري، قسم علم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016م.
- 23- حيدر عمار زهير، مقدمة في علم الترميم الأثري، صفحات الترميم الأثري في سورية، ع 01، المديرية العامة للآثار والمتاحف، سوريا، 2013م.
- 24- حسين أحمد أبو الهيجاء، أساليب ومعايير حماية التراث العمراني والمعماري، مكتبة اليرموك، الأردن، 2011م.
- 25- طاهر عبد القادر، التراث الأثري في تلمسان وطرق صيانتها، رسالة الماجستير في الفنون الشعبية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2008م.

- 26- كرونين (ج.) وروبينسون (و.)، أساسيات الترميم الآثار، تر: عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، دار العلمي، جامعة الملك سعود، السعودية، 2005م.
- 27- لعرج عبد العزيز، التراث الثقافي والسياحة، أعمال ملتقى دور الآثار في ترقية السياحة والثقافة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 05، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004م.
- 28- محمد يوسف عبد الله، الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته، جامعة صنعاء، اليمن، د.ت.
- 29- محمد عبد الله ابراهيم، دراسات علمية في علاج وصيانة الآثار المعدنية، دار المعرفة الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2014م.
- 30- محمد عبد الله ابراهيم، مبادئ ترميم وحماية الآثار، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2014م.
- 31- نجدي مجد ناجي المصري، تقييم أساليب وتقنيات الترميم في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة نابلس فلسطين، 2010م.
- 32- نسمة والتوني عبد القادر، الحفاظ الغير المكتمل، المؤتمر التاسع للمعماريين المصريين، التراث المعماري والتنمية العمرانية، القاهرة، 1999م.
- 33- سافني محمد، التراث الأثري محرك لدواليب التنمية والتنشيط السياحي، ملتقى دور الآثار في ترقية السياحة والثقافة دراسات في علوم الإنسانية والاجتماعية، ع 05، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
- 34- سلمان أحمد المحاري، حفظ المباني التاريخية (مباني من مدينة المحرق)، حكومة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2017م.
- 35- سلمان عبد اللطيف، تاريخ الفن والتصميم، الفن قبل التاريخ، الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا، سوريا، 1999م.
- 36- عبد الهادي محمد، دراسات علمية في ترميم وصيانة الآثار غير العضوية، مكتبة زهاء الشرق، القاهرة، مصر، 1997م.

- 37- عزت زكي حامد قادوس، علم الحفائر وفن المتاحف، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008م.
- 38- عطية أحمد إبراهيم والكفافي عبد الحميد، حماية وصيانة التراث الأثري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- 39- فوزي عبد الرحمان الفخراني، الرائد في فن التنقيب عن الآثار، ط 02، منشورات جامعة قاب يونس بنغازي، ليبيا، 1993م.
- 40- فينياس ف و فينياس ر، تقنيات الترميم التقليدية، اليونسكو، باريس.
- 41- ربحاوي عبد القادر، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، سوريا، 1972م.
- 42- رشاد وليد محد، حماية الآثار وعناصر التراث الثقافي في القانون الدولي، ط 01، بيرسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005م.
- 43- شاهين عبد المعز، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، مصر، 1994م.
- 44- شوقي محمد محمد أبوليه ووديع علي البرقاوي، منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية، المجلة العلمية الدولية العمارة والهندسة والتكنولوجيا، بيرسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 45- شعث شوقي، المعالم التاريخية في الوطن العربي وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها، اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي، ع 104، دمشق، ذو الحجة 1427 هـ الموافق لـ 26 كانون الأول 2006م.
- 46- تشيزاري براندي، نظرية الترميم، تر حسن رفعت فرغل، ط 01، المجلس الأعلى للآثار، مصر، 2009م.
- الإتفاقيات والتشريعات:

- 01- إيسيسكو، ميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، جهود المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في العناية بالمدن العربية التقليدية، طموجات الحاضر وأمال المستقبل، الرباط، 1427هـ / 2006م.
- 02- اليونسكو، الإيكوموس، اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري، اتفاقية من أجل إدارة وحماية التراث الأثري، لوزان، سويسرا، 1990م.
- 03- اليونسكو، الإتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي، باريس، 1985م.
- 04- اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث الثقافي، مركز التراث العالمي، 2005م.
- 05- اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، النصوص الأساسية المتعلقة بالتراث العالمي، الملحق رقم 1، باريس، 2005م.
- 06- اليونسكو، وثيقة حماية المدن التاريخية والمناطق العمرانية، واشنطن، 1987م.
- 07- المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي، الدورة 17، باريس، 01 - 21 نوفمبر 1972.
- 08- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، صيانة التراث الحضاري، تونس، 1990م.
- 09- ميثاق البندقية، الوثيقة الدولية لصون وترميم المواقع الأثرية، البندقية، 1964م.
- 10- ميثاق إيطاليا للترميم، أهمية وأساليب الترميم، إيطاليا، 1883م.
- 11- ميثاق أثينا، حماية المعالم التاريخية والطبيعية في العالم، اليونان، 1931م.
- 12- قانون 04-98، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، 20 صفر 1419، الموافق 15 جوان 1998م.

- باللغة الأجنبية:

01- Ahmed Pouya ،Altération par le geldes massif ،rocheux ،paris ،2008 .

- 02- Beck (K), Etude des propriétés hydriques et des mécanismes d'altération de pierres calcaires à forte- porosité, Cnrs, France, 2006.
- 03- Berducou (M.C.), La Conservation en Archéologie, ouvrage collectif, Edition Masson, Paris, 1999.
- 04- Berducou (M.C.), La Conservation en Archéologie, ouvrage collectif, Edition Masson, Paris, 1999.
- 05- Bouaba ould Mohammed, L'Archéologie Préventive en Afrique (Enjeux et Perspective), Acte du colloque de Nouakchott 01 – 02 Février, SÉPIA, France, 2008.
- 06- Charte de Venise, 1964.
- 07- Charte internationale pour la sauvegarde des villes historiques (sharte De Washington 1987) adoptée par l'assemblée générale d'Icomos à Washington, Octobre 1987.
- 08- Claverie (M.), L'Informatique au Service des Evaluations en Conservation Préventive dans les Musées, Mémoire Master1, Histoire de l'Art et Archéologie, Université Paris, 2012.
- 09- Giambruno,C, Toward Urban Dim, ension of conservation(trans), Alliena Editrice, Firenze, 2002.
- 10- Gob (A.), La Muséologie: Histoire, Développement, Enjeux actuels, Edition Armand calin, Paris, 2007.
- 11- Hugo,v, Ware Against Demolishers, Edizione Stampa Alternativa, Viterbo, 1993, p:11.
- 12- Icomos , The Declaration of Amesterdam 1975, congress on The Architectural Heritage, 2011.
- 13- Icomos, Appleton charter for The protection and enhancement of the Built Environment, Canada, 2000.
- 14-Icomos, charte internationale sur la conservation et la restauration des monuments et des sites (charte de Venise 1964), Conseil international des monuments et des sites.
- 15- Jokilehto (J), Ahistory of architectural conservation, University of York, England, 2005.
- 16- La Champagne de la Marne, La Conservation Préventive, CDT de la Marne, 2009.
- 17- Matériaux et conservation du patrimoine bâti, conservation de la pierre naturelle, paris, 2000.
- 18- Richard (F.H.), Problème de Muséologie posé par le Patrimoine Subaquatique, La Sauvegarde du Patrimoine Subaquatique, Unesco, 1984.
- 19- Roselli,p, Restoration of the City this Day(trans), Alliena, Firenze, 1991.

- 20- Ruskin, J., The Seven Lamps of Architecture, New York, Dover Publication, 1989.
- 21- Sjöström (E.), Wood chemistry, fundamentals and applications, Academic press, New York, 1980.
- 22- Torraca (G), Matériaux de construction poreux , Iccrom , Rome , 1986.
- 23- Unesco, Conservation des sites et des mobiliers archéologiques principes et méthodes, étude et documents sur le patrimoine culturel.
- 24- Unesco, La conservation préventive de la pierre, 1928.
- 25- Vassallo, E, Historic Centres 1861-1974(trans), in Restauro, n°19, Maggio-Giugno 1975, Napoli, 1976.
- 26- Thierry Verdel, Géotechnique et Monument Historique, Institut national, polytechnique de Lorraine, école de Mines Nancy, 1993.

– المواقع الإلكترونية:

- www.acatap.ht.lplanet.com
- [http://portal.unesco.org.fr](http://portal.unesco.org/fr)
- [http:// www.International.icomos.org/Fvenis.htm](http://www.International.icomos.org/Fvenis.htm).
- [http://gallica .bnf.fr](http://gallica.bnf.fr).
- <http://www.icomos.org/en/chartes-and-texts>
- <http://www.isesco.org>.
- <https://ar.unesco.org>
- <https://www.iccrom.org>
- <https://www.wipo.int>.
- www.isesco.org.ma/pub/arabic/tanmoust/p4.htm.

الفهارس

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الخريطة الذهنية للتراث	13

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	التراث وأقسامه.	12

الفهرس العام:

الصفحة	فهرس المحتويات
02	شهادة تدريس مقياس الصيانة والترميم في علم الآثار 1.
03	محتوى المقياس
05	مقدمة
07	المحاضرة الأولى: مفاهيم عامة حول مقومات التراث الأثري.
14	المحاضرة الثانية: دور التراث الأثري في رقي وازدهار المجتمعات الإنسانية.
19	المحاضرة الثالثة: أهمية ودوافع المحافظة على التراث الأثري.
26	المحاضرة الرابعة: مفاهيم عامة حول الصيانة والترميم.
34	المحاضرة الخامسة: تاريخ الصيانة والترميم.
50	المحاضرة السادسة: أسباب تلف الآثار وأبرز الأخطار المهددة لوجودها.
65	المحاضرة السابعة: أمراض وأشكال تلف الآثار.
68	المحاضرة الثامنة: الخطوات المنهجية المتبعة في معالجة الآثار المتضررة، والتالفة.
73	المحاضرة التاسعة: حدود تطبيق إجراءات الصيانة في علم الآثار وأبرز الغايات المرجوة منها.
90	المحاضرة العاشرة: حدود تطبيق إجراءات الترميم في علم الآثار وأبرز الغايات المرجوة منها.
95	المحاضرة الحادية عشر: الحفظ وإجراءات الوقاية في علم الآثار.
121	المحاضرة الثانية عشر: المؤسسات الأممية والدولية الساهرة على صيانة وترميم التراث الأثري الإنساني.
128	المحاضرة الثالثة عشر: الإجراءات الصيانة والترميم في المواثيق الدولية المتعلقة بحماية وحفظ الآثار.
151	الخاتمة
152	قائمة المصادر والمراجع
160	الفهارس